نشرة
الهجرة القسرية

24/٢٤

نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٥

السودان: توقعات وآمال السلام

Refugee Studies Centre

نشرة الهجرة القسرية صادرة عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد. وتعتبر النشرة من أوسع المجلات توزيعاً في العالم في مجال مواضيع اللاجئين والنزوح الداخلي.

للتوزيع مجاناً فقط

نشرة الهجرة القسرية
Nashrat al-Hijra al-Qasria

تهدف "نشرة الهجرة القسرية" إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولمن يعملون معهم أو يُعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد بالاشتراك مع "المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين" التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

هيئة التحرير

ماريون كولدري ود. تيم موريس

المحـرر المسـاعد

مصعب حياتلي

مساعدة الاشتراكات

شارون إليس

تنويه

نود التنويه هنا إلى أنه تمت كتابة بعض المقالات قبل أشهر من طبع هذا العدد من النشر، مما يعني أن بعضها لن يعكس بالضرورة آخر التطورات في السودان.

كما نود الإشارة والتأكيد على أن الآراء، والخلاصات والنتائج أو التوصيات المنشورة في هذا العدد تعود لكتاب هذه المقالات ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد الأمريكي للسلام أو عن رأي محرري النشرة أو رأي مركز دراسات اللاجئين. ويمكن إعادة نشر أو اقتباس أي من المواد الواردة هنا مجانا بشرط ذكر مصدرها.

مركز دراسات اللاجئين.

Department of International Development
Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK
Email: fmr@qeh.ox.ac.uk
Tel: +44 (0)1865 280700
Skype: fmreview
Fax: +44 (0)1865 270721

موقع الإنترنت
www.hijra.org.uk

التصميم والإخراج الفني
Erica Carotenuto
ericadesign@fastmail.co.uk

تم طبعها في مطابع: LDI Ltd

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819

من أسرة التحرير

الحرب الأهلية في السودان فريدة من نوعها حيث بدأت قبل نهاية الاستعمار البريطاني – ويشير العديد من المؤرخين بأصابع الاتهام لهذا الاستعمار في خلق جو يسمح بنشوئها. وحاليا يبلغ عدد الذين تشردوا في السودان، أكبر بلد في إفريقيا، نتيجة لهذه الحرب حوالي ٢٠٪ من عدد السكان الإجمالي. والجهود التي يبذلها قادة السودان الحاليون وقادة الدول المجاورة والمجتمع الدولي لإنهاء القتال والتحضير لمرحلة ما بعد الصراع لم يسبق لها مثيل من ناحية الوقت والجهود اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

وهناك العديد من الأمور التي ما تزال تقسم السودان – وعلى الأخص مسألة دارفور – والتي لم يتم التطرق لها في اتفاقية السلام الشاملة التي تم توقيعها في نيروبي من قبل الطرفين الرئيسين المتنازعين، بالإضافة إلى العديد من النقاد لحكومة الوحدة الوطنية الجديدة. هناك تأخيرات جدية في دمج جيوش شمال وجنوب السودان كما كان مخططا لها في جدول الأعمال، بالإضافة إلى تأخير في تأسيس حكومة جنوب السودان، وتأخيرات في وصول المساعدات المالية التي وعد بها المشاركون في أوسلو في شهر نيسان/أبريل. ومع ذلك، وكما توضح مقالات هذا العدد من النشرة، فإن العديد من السودانيين يشعرون بالتفائل الحذر. وسيشكل السودان درساً هاماً لكل الدول الخارجة من ظلال الحروب، لكن فقط إذا نجح السودانيون في العودة إلى أوطانيهم بحرية وكرامة، وإذا تم التصدي لمشاكل توزيع الثروات الغير عادل ومسألة تأمين الخدمات، وإذا تم منح النساء السودانيات الفرصة للمساهمة في إعادة بناء السودان، وإذا تمكن السودان في تسلق سلم التطور والتنمية الإنساني لتحقيق أهداف التنمية الألفية.

ويعبر حجم هذا العدد من النشرة عن مدى الاهتمام الكبير في عملية إعادة بناء السودان، وهو أكبر عدد في تاريخ نشرة الهجرة القسرية، ولم يمكن من الممكن إنجاز هذا بدون مساهمة الدكتور فرانسيس دينغ – وهو باحث بارز في أمور السودان والممثل السابق للأمين العام للأمم المتحدة في شؤون النازحين – وجون بينيت، رئيس بعثة التقييم المشتركة (جام السودان). ومعا نجحنا في جمع ٣٧ مقالة من مساهمين رئيسيين في عملية السلام، سواء كانوا سياسيين أو باحثين أو من موظفي الأمم المتحدة والبنك الدولي، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني والشتات السوداني. ورغم تنوع واختلاف الآراء الواردة في هذه المقالات إلا أنها تشترك كلها بالتعبير عن التزام مشترك لبناء سودان يتمتع بالسلام والديمقراطية والتعددية.

وتود أسرة التحرير التعبير عن امتنانها وشكرها للمساعدة المالية السخية من المعهد الأمريكي للسلام، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن اليونسيف. وقد تم طبع هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية باللغتين العربية والإنجليزية في أكسفورد وفي نيروبي في آن واحد. وقد تم الاحتفال بإصدار هذا العدد في يوم الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر في البرلمان البريطاني وفي الخرطوم وفي جبا في الوقت نفسه.

وننوه لقراء المجلة الجدد أنه يتم نشرها باللغات الإنجليزية والعربية والإسبانية والفرنسية من قبل مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد، ويتم توزيعها مجاناً في ١٧٤ بلداً في أنحاء العالم. كما تتوفر المجلة على الإنترنت على الموقع www.fmreview.org، وعلى: www.hijra.org.uk للنسخة العربية. وإذا كنت ترغب في استلام أعداد هذه المجلة الرجاء الكتابة لنا على العنوانين المبينة في هذه الصفحة. وسيتم نشر العدد القادم من النشرة، العدد ٢٥، في مارس/آذار ٢٠٠٦، وسيركز على مسألة التهريب والمتاجرة بالأشخاص، بينما يركز العدد ٢٦ على مسألة فلسطين.والمجلة مجانية لكننا نرحب طبعا بأية تبرعات مالية لمساعدتنا في توزيع نشرة الهجرة القسرية في أنحاء العالم.

ونهدي هذا العدد الخاص من النشرة لمواطني السودان ونأمل أن يساهم في تحقيق الأهداف التي قامت بعثة التقييم المشتركة بتحديدها لتحقيق أوسع النتائج الممكنة لعملية السلام وللتصدي للتحديات التي ستواجه السودان خلال فترة الستة سنوات الإنتقالية.

أسرة التحرير: ماريون كولدري – تيم موريس – مصعب حياتلي

إذا كانت منظمتك ترغب في استلام أعداد النشرة بشكل دوري (مجانا) يرجى الكتابة لنا على البريد: fmr@qeh.ox.ac.uk أو على العنوان البريدي الموضح أعلاه. والرجاء إيراد اسمك، واسم منظمتك، والعنوان البريدي الكامل واللغة التي ترغب في استلام النشرة بها. وللحصول على معلومات إضافية يمكنك زيارة الموقع: www.fmreview.org

.صورة الغلاف: الراحل الدكتور جون قرنق، مؤسس الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأول نائب رئيس للسودان، والرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير، في الخرطوم في الثامن من يوليو/تموز ٢٠٠٥.(EMPICS)

المحتويات

النهضة الأفريقية: نحو سودان جديد ٦
فرانسيس دينغ

بعثة التقييم المشتركة توفر خطة الطريق للسلام ٩
جون بينيت

تأملات في عملية السلام ١٢
مقابلة مع د. تاج السر

دور المجتمع الدولي ١٣
غونار سوربو

اتفاقية السلام الشاملة: هل ستحترم أم لا؟ ١٥
لوكا بيونغ

التحول التنموي وتضافر السلام في جنوب السودان ١٧
جيني كلوغمان وإميلي غوس كالور

انتقادات لبعثة التقييم المشتركة ١٩
مايكل كيفان

الدفاع عن شراكات بعثة التقييم المشتركة ٢٠
بقلم جيني كلوغمان ومود سفينسن

الأرض وانتقال السودانيين إلى السلام ٢١
بقلم دومينيكو بولوني

التعهدات فى مقابل الالتزامات ٢٣
توبي لانزر

نظرات على اتفاقية السلام الشاملة ٢٤
أندريه ستيانسن

هل يمكن للسلام أن ينهار؟ ٢٥
بقلم سليمان بالدو

تنسيق المنظمات غير الحكومية في جنوب السودان ٢٧
اديلي سوينسكا ووينديي فينتون

تعزيز حكم القانون في سودان ما بعد النزاعات ٢٩
ياسمين شريف

تعتمد العودة المتواصلة للنازحين واللاجئين على نهج التعاون ٣١
سجّاد مالك

حقيقة العودة: النازحين داخلياً في دارفور ٣٤
بقلم ماتياس لا روت

المساعدة على عودة النازحين من الدنكا بور ٣٦
بول ميرفي

الهجرة الملحمية لنازحي مابيا ٣٧
وليام لورينز

الأشخاص النازحين داخلياً والتخطيط المدني في الخرطوم ٣٨
آغني دي جيفري

مشروع تقديم المشورة والمساعدة المعلوماتية والقانونية ٤٠
سونيا دي ميتسا

وقت تعزيز الحماية للمشردين داخليا ٤١
فالتر كيلين

التحديات التي تواجه العائدين في السودان ٤٢
جودي ماكالوم وغيزينغا يمبا ويلو

صوب ثقافة حقوق إنسان في دارفور ٤٣
بقلم: جوزيف أوغيتانت

النساء السودانيات يشاركن في بناء السلام ٤٤
رقية أبو شرف

من أفغانستان إلى السودان: كيف يعرض السلام النساء إلى خطر التهميش؟ ٤٦
لينا أبي رافِح

دور السودانيات في صنع السلام ٤٨
نيارادزي غمبونزفاندا وغريس أوكونجي

تعرض عملية السلام للخطر بسبب تجاهل المرأة ٥٠
ندى مصطفى علي

جذور انتشار فيروس HIV المسبب لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) ٥١
شانون إيغان

الأطفال المنفصلون في جنوب السودان ٥٢
بقلم أونا ماكاولي

الجنس والتعليم والسلام في جنوب السودان ٥٥
بقلم جاكي كيرك

أزمة التعليم في جنوب السودان ٥٧
تيم براون

طريقة محلية لإحلال السلام في توريت، جنوب السودان ٥٨
بقلم جيني أنان وكريستين باغن

الإعلام و عملية السلام في السودان ٥٩
ديفيد كامبل وكيت لويد مورغان

المرحلة الحرجة للسلام والديمقراطية والبيئة ٦٠
بيتر بوسهارد ونيك هيلديارد

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
SUDAN
EGYPT
SAUDI ARABIA
LIBYAN DESERT
Lake Nasser
Administrative boundary
RED SEA
Halaib
Wadi Halfa
Selima Oasis
Semna West
Kumma
Lake Nubia
Salala
Nubian Desert
Muhammad Qol
NORTHERN STATE
Laqiya Arba'in
Wadi Odib
Port Sudan
Abu Hamed
Kerma
Suakin
Nukheila
Dongola
RED SEA
Tokar
Karima
Nile
Haiya
El'Atrun
Old Dongola
Merowe
RIVER
Karora
Jebel Abyad Plateau
Atbara
Ed Damer
Jebel Nagashush
Wadi el Milk
Gadamai
CHAD
Wadi Howar
NILE
Meroë
Qoz Abu Dulu
Shendi
ERITREA
Atbara
NORTHERN DARFUR
Abu 'Uruq
KHARTOUM
KASSALA
Omdurman
Khartoum
Halfa al Gadida
Kassala
Asmara
Miski
NORTHERN KORDOFAN
GEZIRA
Wad Medani
Umm Badr
Sodiri
Dar Hamid
Gedaref
Tekezē
Geneina
Al Fasher
GEDAREF
El Obeid
Sinnar
Kosti
WESTERN DARFUR
Gonder
En Nahud
WHITE NILE
SINNAR
Dinder
WESTERN KORDOFAN
Abu Zabad
T'ana Hāyk'
Nyala
Renk
Ed Damazin
SOUTHERN KORDOFAN
Ed Da'ein
Al Fula
BLUE NILE
Tullus
Famaka
Nuba Mts.
Buram
Muglad
Kologi
White Nile
Kadugli
Talodi
SOUTHERN DARFUR
Paloich
Radom
Bahr el'Arab
Abyei
UPPER NILE
Malakal
ETHIOPIA
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
Kafia Kingi
UNITY
Lol
NORTHERN BAHR EL GHAZAL
Bentiu
Kigille
Aweil
Jur
STATE
Ādīs Ābeba (Addis Ababa)
WESTERN BAHR EL GHAZAL
Raga
WARAB
Fathai
Akobo
Bahr ez Zaraf
Jonglei Canal
Sobat
Pongo
Wau
JONGLI
Pibor
AL GHAZAL
Rumbek
Ukwaa
Omo
BUHEYRAT
Bor
Towot
Kenamuke Swamp
Administrative boundary
Li Yubu
Amadi
EASTERN EQUATORIA
Kobowen Swamp
مركز الخرائط في الأمم المتحدة
WESTERN EQUATORIA
Yambio
Maridi
Juba
Kapoeta
Torit
Ch'eyn Hāyk'
BAHR AL JEBEL
Yei
Nagishot
Lotagipi Swamp
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
L. Turkana (L. Rudolf)
UGANDA
Albert Nile
Victoria Nile
KENYA
L. Albert
L. Salisbury
L. Kyoga
SUDAN
National capital
State (wilayah) capital
Town
Major airport
International boundary
State (wilayah) boundary
Main road
Track
Railroad
0 100 200 300 km
0 100 200 mi
22° 24° 26° 28° 30° 32° 34° 36° 38°
24° 22° 20° 18° 16° 14° 12° 10° 8° 6° 4° 2°

السودان: أكبر تحدي لنقل المساعدات الإنسانية في العالم ٦١
روب ماكونيل

بجا المقيدة بعملية السلام ٦٢
سليمان صالح ضرار

مواجهة مع مقاتل ٦٣
ألين لامرز

خطة عمل المكسيك: حماية اللاجئين من خلال التضامن الدولي ٦٤
ويليام سبيندلر

انعدام الجنسية: أزمة حقوق الإنسان المنسية ٦٥
بيل فريليك وموورين لينش

التطرق إلى موضوع العنف الجنسي والعنف ضد النساء ٦٧
بل فان إيسفلد وكيرستين يونغ

النازحون في شمال شرق الهند الذين طواهم النسيان ٦٨
منير الحسين

مبادرة زامبيا ٦٩
مازاكي واتابي

شبكات المعلومات الإقليمية المتحدة تنهي عقدها الأول ٧٠
جوان كلارك

النازحون في دول البلقان- التحديات التي تواجه العودة مستدامة ٧٢
فاتر كيلين

التدريب على المبادئ التوجيهية في آتشيه ٧٣
كريستوف بو

ورشات كلام أخرى أم بداية مثمرة لسياسة النازحين الداخلين في الجنوب الإفريقي؟ ٧٤
غرايم رودجرز

منشورات ٧٥

سبل جديدة للدعوة لعملية السلام في جنوب السودان ٧٦

جدول زمني للسودان

١٨٨١	محمد بن عبد الله يطلق على نفسه لقب المهدي، «المنتظر».
١٨٨٥	يستولي المهدي على الخرطوم. ويُقتل الجنرال البريطاني تشارلز جورج غوردون.
١٨٨٩	إعلان الحكم البريطاني المصري المشترك بعد الغزو العسكري بقيادة لورد كيتشينر. ويتم حكم الجنوب والشمال إداريا كمستعمرتين منفصلتين.
١٩٤٣	يبدأ الحكم الإداري الاستعماري البريطاني بإعداد الشمال للحكم الذاتي، وينشئ المجلس الاستشاري لشمال السودان.
١٩٤٧	نقض السياسة البريطانية بالالتزام بدولة موحدة.
١٩٥٥	الكتيبة الجنوبية في توريت تنشق عن القادة الشماليين.
١٩٥٦	السودان يعلن الاستقلال. الحكومة ذات القيادة العربية تنقض التعهدات المقدمة للجنوبيين بإنشاء نظام فدرالي. وتنشب الحرب الأهلية الأولى.
١٩٥٨-١٩٦٤	الحكومة العسكرية بعد قلب نظام الحكم.
١٩٦٩	العقيد جعفر النميري يستحوذ على السلطة. وحظر الأحزاب السياسية.
١٩٧١	اتفاقية أديس أباب تؤدي إلى تعليق الحرب الأهلية لمدة عشر سنوات.
١٩٧٩	شركة تشيفرون تكتشف البترول.
١٩٨١	النميري ينتقل من تأييد العروبة إلى دعم الحركة الإسلامية.
١٩٨٣	تقديم قانون الشريعة الإسلامية يعيد إشعال الحرب الأهلية. جون غارانغ يؤسس جيش/حركة تحرير السودان.
١٩٨٩	الجبهة الإسلامية الوطنية بقيادة عمر البشير تتولى زمام السلطة بانقلاب عسكري.
١٩٩٣	الوكالة الحكومية للتنمية تستهل عملية السلام في السودان وتقدم الأحزاب بإعلان المبادئ .
١٩٩٩	أصبح السودان مُصدّرا هاما للبترول.
يناير ٢٠٠٢	الوكالة الحكومية للتنمية تتوسط لوقف إطلاق النار بين الشمال والجنوب.
فبراير ٢٠٠٣	تبدأ حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في أعمال التمرد في دارفور.
يناير ٢٠٠٤	اتفاق الشمال والجنوب على تشاطر الثروات.
يوليو ٢٠٠٤	انهيار الجولة الأولي من محادثات دارفور للسلام في أبوجا في نيجيريا.
أكتوبر ٢٠٠٤	نشر قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور.
يناير ٢٠٠٥	توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيروبي.
أبريل ٢٠٠٥	مؤتمر أوسلو للمانحين. فريق الانتقال الوطني المشترك يقدم خطة إعادة إعمار طورتها لجنة التقييم المشتركة في السودان.
يوليو ٢٠٠٥	قرنق يقسم يمين نائب أول لرئيس الجمهورية ورئيسا لجنوب السودان، وتؤدي وفاته في حادث تحطم مروحية بعد ٣ أسابيع إلى أحداث شغب.
سبتمبر ٢٠٠٥	إنشاء حكومة الوحدة الوطنية
يوليو ٢٠٠٩	الموعد النهائي في لاتفاقية السلام الشامل لإجراء الانتخابات المحلية والوطنية والرئاسية وانتخابات الدولة.
يوليو ٢٠١١	نهائية الفترة الانتقالية التي مدتها ستة سنوات. استفتاء حول الحكم الذاتي/الانسحاب للجنوب.

السودان

النهضة الأفريقية: نحو سودان جديد

بقلم فرانسيس دينغ

لماذا نشبت الحرب؟ وهل تناولت اتفاقية السلام الشامل أسبابها؟ وما هي الاحتمالات المستقبلية أمام الجنوب بعد الوفاة الدرامية لجون قرنق؟

السودان بلد تشوهت هويته بسبب الخلافات ولكنه يسعى جاهدا الآن ليعيد اكتشاف ذاته ولو كان ذلك بأسلوب عنيف ومأساوي، والجيد هنا أن البحث البناء عن إطار الهوية الذي يمكن للسودانيين أن يلتفوا حوله ربما يكون في المتناول.

وكما هو الحال في معظم الدول الأفريقية وليس كلها، فقد عمدت القوى المستعمرة إلى الجمع بين الجماعات القومية المميزة والمنفصلة والعدوانية تجاه بعضها البعض في بعض الحالات. فالأناس المتنازعون الآن هم نتيجة الإرث التاريخي الذي ميزه شكل من العبودية التي صنفت الجماعات إلى أعراق سامية من السادة وأناس مستعبدين وتابعين. ويقطن الشمال، ويشكل ثلثي مساحة البلاد والتعداد السكاني، جماعات عرقية وأكثرها هيمنة هي الجماعة التي تزاوجت من المهاجرين الذكور والتجار من العرب وعلى مر القرون نتج عنهم جماعة عرقية عربية أفريقية تشبه الأفريقيين المتواجدين جنوبي الصحراء، وبالطبع تشير العبارة العربية بلاد السودان (أرض السود) إلى كل المناطق المحيطة بالصحراء. وحالت المسافة والعوائق البيئية والمناخ المداري القاسي ومقاومة القبائل النيلية المقاتلة دون هجرة العرب والاستقرار في جنوب السودان، وأولئك العرب الذين غامروا واتجهوا إلى الجنوب كانوا في الأساس تجار عبيد وتدفعهم التجارة وليس اهتمامهم بتعريب الجنوب ونشر الإسلام فيه.

وبما أن البريطانيين قد كانوا هم الشريك المهيمن في الحكم الإنجليزي المصري المشترك، فقد قاموا بإنهاء العبودية وحكموا البلاد كمستعمرتين منفصلتين، وعملوا على تنمية الشمال كمجتمع عربي مسلم وقاموا بتلفيق هوية أفريقية الأصل في الجنوب. تأثرت هذه الهوية بالغرب من خلال البعثات الدينية المسيحية ومن ناحية أخرى عارضت أي تنمية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. وإلى أن تغيرت السياسة الاستعمارية جذريا في عام ١٩٤٧ بدا أن البريطانيين قد بيتوا النية لإعداد الجنوب للاستقلال كدولة منفصلة.

لقد بدأ الشمال بحركة الاستقلال وانتصر بمساعدة مصر وقدم الجنوب المساعدة على مضض وأشترط على تطبيق الفدرالية تقديم الضمانات للمنطقة كشروط للمصادقة على الاستقلال. واختار الجنوب الاستقلال على أساس توكيد الشمال على أن "يهتم بجدية" بشؤونه. ولكن سرعان ما نكث الشمال بوعوده لأهل الجنوب وحل محل الاستعمار البريطاني. وكمستعمر داخلي سعت حكومات الشمال إلى فرض عمليات تعريب الجنوب وتحويله إلى الإسلام على أساس تحقيق سودان موحد ومتجانس.

بدأت معارضة الجنوب للهيمنة العربية الوشيكة في شهر أغسطس عام ١٩٥٥، أي قبل ستة أشهر من الاستقلال عندما تمردت كتيبة من الجنود الجنوبيين في بلدة توريت وفر الجنود بأسلحتهم. وتصعد احتجاجهم وتحول إلى ثورة أفضت إلى الحرب الأهلية التي احتدمت بشكل متقطع على مدار أكثر من نصف قرن.

استمر النزاع الأول الذي كان هدفه الانفصال حتى عام ١٩٧٢ وانتهى بتسوية منحت الجنوب حكما ذاتيا إقليميا ونتج عنها عقد من السلام المتقلقل، وهي اتفاقية أديس أبابا. وأدى الإلغاء الأحادي الجانب لهذه المعاهدة من قبل الحكومة بقيادة جعفر النميري، وهو الرجل العسكري القوي الذي ساعد على نجاح هذه الاتفاقية في المقام الأول، إلى استئناف الأعمال العدائية في عام ١٩٨٣. وكان تبني النميري للحركة الإسلامية وإعادة رسم الحدود بين الشمال والجنوب لدمج حقول البترول الجنوبية وخطط إعمار قناة جونغلي الضخمة لتحويل مياه السد (أكبر سهول النيل الأبيض) وتحويل مياهه تجاه الشمال لأغراض الري قد أثار سخط أهالي الجنوب.

رؤية قرنق

أسس الدكتور جون قرنق دي مابيور حركة تحرير السودان في عام ١٩٨٣ والتي اتخذت الجنوب مركزا لهما، وكان الهدف المعلن للجيش والحركة ليس هو الانفصال ولكن إنشاء سودان جديد بهيكلة جديدة بدون تمييز للجنس أو العرق أو الثقافة أو الدين أو النوع.

لم تُفهم رؤية قرنق للسودان الجديد في البداية ولم تلقى تأييدا من الشمال والجنوب وحتى داخل حركته. فبالنسبة لأهالي الجنوب الذين فضلوا الانفصال كليا، كانت رؤيته لا تتطابق وطموحاتهم وكانت خيالية في كل الأحوال حيث أن الشمال لن يسمح بتنفيذها أبدا. وبالنسبة للشمال كانت الرؤية متغطرسة وساذجة في أفضل الأحوال. واعتبرها المقاتلون والمقاتلات في الجنوب أنها خدعة بارعة لتهدئة مخاوف من يعارض الانفصال في السودان والمجتمع الدولي ومنظمة الاتحاد الأفريقي (المعروفة لاحقا بالاتحاد الأفريقي). وانعكس موقفهم بقولهم الشائع بينهم، "لماذا نحارب، نحن نعرف"، وبينما كان قرنق يتحدث بلغة السودان الموحد، فقد كانوا يقاتلون بهدف الانفصال.

وطبقا لفلسفة قرنق كانت القناعة بأن انفصال الشمال العربي المسلم عن الجنوب الأفريقي هو من وحي الخيال الجامح. وبينما تم تصنيف الشمال على أنه عربي، فحتى أولئك الذين يستطيعون أن ينسبوا أنفسهم إلى الأصول العربية هم هجين من الأعراق العربية والأفريقية وحتى ثقافتهم هي عبارة عن مزيج أفريقي عربي. وأجزاء كبيرة من البلاد في مناطق النوبة وانغاسانا أو الفنج التي تحد الجنوب هي أفريقية كأي جزء أفريقي يمتد في القارة. والبجا المتواجدون في الجزء الشرقي من البلاد هم سودانيون الأصل أيضا. والفر والعديد من الجماعات العرقية الأخرى في دارفور وحتى أقصى الغرب هم أفريقيين سود. وفي معظم الحالات، فإن تلك الجيوب غير العربية في الشمال كانت مهمشة بنفس القدر مثل أهل الجنوب رغم أنهم موالين للإسلام الأفريقي. لذلك وعدت رؤية السودان الجديد بتحرير كل أولئك الناس وبإنشاء دولة ذات تعددية ومساواة حقيقية وبنفوذ أكبر للجماعات الأفريقية التي كانت مهمشة في السابق.

وبمرور الوقت قامت الطريقة البناءة لقرنق بتحييد من عارض الانفصال في الشمال وأفريقيا والعالم وحشدت الدعم لتحقيق العدالة في سودان جديد بهيكلية جديدة. وأخذ تحدي قرنق للدولة ككل في الازدياد بمطامحه في أن تصبح البلاد غنية بتنوعها العرقي والجنسي والديني والثقافي، فضلا عن أن تسلبها الفتن نتيجة لهذا التنوع. وبدأ هذا الحلم يروق للجماعات غير العربية التي صُنِّفت تحت كنف المظلة العربية الإسلامية وحتى بالنسبة للبراليين الشماليين حيث بدأ الكثيرون

في التشكيك في هويتهم "العربية" المزعومة. وبدأت "نهضة" الهوية القومية في تحدي المؤسسة العربية الإسلامية المهيمنة، وكانت ردة الفعل تجاه تأسيسها خلال فترة التسعينيات هي تبني وقفة هجومية راديكالية أفضت إلى تأجيج الحركة الأصولية الإسلامية وأدت إلى تدهور حاد في علاقات السودان مع المجتمع الدولي، وكان الإسلام، فضلا عن العرق أو الثقافة العربي، هو سلاحهم لتعبئة أغلبية أهل الشمال.

اتفاقية السلام الشامل وأديس أبابا

لقد منحت اتفاقية أديس أبابا جزءا من البلاد لأهل الجنوب لكي يمارسوا فيه قدرا محدودا من الحكم الذاتي بينما تركت القضايا القومية والدولية الرئيسية ليحددها الوسط. ولم تقدم الاتفاقية قاعدة مالية للجنوب وظل الوزراء الجنوبيين معتمدين على النوايا الحسنة لحكومة الوسط والرئيس النميري لتحصيل العائدات.

ولكن تكمن أهمية الاتفاقية في اعترافها المؤقت للتنوع العرقي والثقافي والديني للسودان بينما تفتح قنوات تفاعل ونفوذ مشترك سيسمح بتطوير وحدة قومية متكاملة بمرور الوقت. ولن تشدد تلك الهوية على عناصر الخلاف بعد الآن ولكنها ستركز على الأشياء المشتركة، ولو لم يكن معترف بها، كأساس للتحديد المشترك للذات كسودانيين. وقد كانت اتفاقية أديس أبابا إنجازا كبيرا ولكنها كانت مرحلة عمل يجري إنجازه، وكان موطن ضعفها الرئيسي هو العلاقة غير المتناسقة بين الشمال والجنوب والتي كان من شأنها تبسيط عملية استيعاب الشمال تدريجيا للجنوب فضلا عن تبسيط التكامل المنصف الذي كان من شأنه جعل التنوع مصدرا للثراء.

وقعت الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان اتفاقية السلام الشامل في يوم ٩ يناير ٢٠٠٥، وحققت الاتفاقية السلام بين الشمال والجنوب والمناطق المجاورة كجبال النوبة والنيل الأزرق الجنوبي. وتمنح اتفاقية السلام الشامل للجنوب الحق في الانسحاب من خلال مذكرة تُقدم بعد الفترة الانتقالية ذات الستة سنوات وتنص على وجوب تحقيق خيار الوحدة كخيار جذاب خلال الفترة الانتقالية. والأهم من ذلك هو أن اتفاقية السلام الشامل تضمن وجود علاقة أكثر تناسق أو إنصاف بين الشمال والجنوب بشكل أكبر مما كانت في السابق في ظل اتفاقية أديس أبابا.

والآن توجد حكومة خاصة بالجنوب، وحكومة جنوب السودان مستقلة كليا عن تدخل الشمال ولها جيشها وقاعدة موارد خاصة بها وتتمتع بوصول لعائدات النفط وتسيطر على فرعها الخاص من البنك الوطني والذي يتقيد بمبادئ التعامل البنكي التقليدية فضلا عن المبادئ الإسلامية كما هو حال نظيره في الشمال. يجب أن يكون للسودان سياسة خارجية قومية تسمح للجنوب بتطوير العلاقات الثنائية المشتركة مع شركاء التنمية والتجارة الدوليين. وفي حكومة الوحدة الوطنية التي أعلن عنها في شهر سبتمبر ٢٠٠٥، يوجد لحركة تحرير السودان والممثلين الجنوبيين الآخرين نفوذ وزاري ضمن ترتيب معين أعلن عنه في اتفاقية السلام الشامل ويعطي الحزب الوطني الحاكم نسبة ٥٢ بالمائة من المقاعد ونسبة ٢٨ بالمائة لحركة تحرير السودان ونسبة ١٤ بالمائة للأحزاب الشمالية الأخرى ونسبة ٦ بالمائة للأحزاب الجنوبية الأخرى. ومن أجل الحفاظ على الحصص النسبية المتفق عليها وإظهار التوازن العرقي للسودان، سيتم تمثيل العديد من الوزراء بوزير ووزير دولة.

وتعرض هذا الإطار المعقد للخطر جراء الوفاة المفاجئة لقرنق في حادث تحطم مروحية في ٣٠ يوليو ٢٠٠٥. فقد تولى قيادة حركة تحرير السودان لمدة ٢٢ عاما وكان هو وأول نائب رئيس، علي عثمان محمد طه، ذوا شأن كبير في المفاوضات التي أفضت إلى اتفاقية السلام الشامل. وقد أقسم اليمين كأول نائب رئيس ورئيس جنوب السودان قبل ثلاثة أسابيع فقط من وفاته التي أدت إلى زعزعة السودان وأوقعت الحزن والأسى الشديدين في الملايين من أهالي الجنوب الذين اعتبروه المخلّص.

وتصرفت حركة تحرير السودان بسرعة بانتخاب نائب قرنق، سالفا كير مايارديت،

جون قرنق رئيس جيش تحرير السودان ونائب الرئيس السوداني على عصمان طه أثناء محادثات السلام في كينيا.

السودان

مرآة السودان

ليخلفه كرئيس للحركة وقائدا أعلى لجيش تحرير السودان ورئيسا لحكومة جنوب السودان. ووفقا لاتفاقية السلام الشامل قام الرئيس عمر حسن البشير بالمصادقة على سلفا كير كنائب أول لرئيس الجمهورية. وبينما التزم القادة في الشمال والجنوب بمتابعة رؤية قرنق للسودان الجديد، يخشى الكثيرون أن وفاة قرنق قد خلفت فراغ. لقد حرمت السودان من رجل متزن ويخاطب الأزمـات التي لا تعد ولا تحصى للبلاد ويجلب المهارات للشرق ودارفور لتبسيط عملية السلام والمصالحة التي أظهرها في موطنه في الجنوب.

وبينما تأتي اتفاقية السلام هذه بين الأطراف المتضادة لهذا البلد المنقسم بشدة، فالكل ينظر إلى إمكانية استمرار هذا السلام الضروري جدا. وما زالت الكثير من المناطق في البلاد متأهبة عسكريا ضد الوسط العربي، وأولهم دارفور في الغرب ومنطقة بجا في الشرق. وبالرغم من أنها مسلمة ومعربة بدرجات مختلفة، إلا أنهم يرون أنفسهم الآن من غير العرب ومهمشين ومميزين عرقيا. وبينما لازالت الجماعات المهمشة في كردفان، وبما فيها أولئك الذين يطلق عليهم لقب "العرب" رغم أنهم يظهرون مزايا وخصائص ثقافية أفريقية، تنتمي للوسط العربي، إلا أنه توجد هناك أصوات مختلفة في الرأي تشكوا من تهميشهم. وحتى النوبيين في الشمال، والذين أصبحت أجيالهم الحديثة قريبة من مصر والعالم العربي، يعيدون الحياة لفخرهم بحضارتهم النوبية القديمة ويتنصلون من نعت العروبة.

السودان المتزن في فترة حاسمة

تأمل القوى التي تؤيد الوحدة في السودان، وفي المنطقة والمجتمع الدولي، أن تصبح الوحدة عنصرا جذابا للجنوب خلال الفترة الانتقالية. وبينما تتحدى المحيطات غير العربية الوضع الحالي، فإن الدولة مدعوة لتحول ذاتها وأن تبدأ في بناء إطار حصري للهوية القومية يجد فيها كل السودانيين حس من الانتماء مواطنين متساويين. ويكون الخيار المتاح أمام الوسط العربي هو القيام بدور إيجابي في إعادة الإعمار المتساوية للبلاد. وبما أن النزاعات على الهوية ذات طبيعة إبادة جماعية، ستكون هناك حاجة لوجود المجتمع الدولي ليس فقط ليملئ فراغ المسئولية الوطنية وتقديم المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين ولكن لرفع قضية السلام الشامل والعادل أيضا، وهو الوسيلة المعقولة والحيوية لمنع وقوع الإبادات الجماعية.

ولم يكن ملايين الناس الذين هتفوا لقرنق إبان عودته المنتصرة إلى الخرطوم لقسم يمين نائب أول للرئيس من أهالي جنوب السودان فقط ولكنهم كانوا من جميع أنحاء البلاد. لقد سلبت رؤية قرنق على خيال الأمة وأصبحت نجاح مذهل. وحتى أعدائه تماشوا مع موجات التغيير على مضض.

لقد رفع قرنق الجنوب والسودان ككل إلى قمم لم يتخيلها أحد في السابق قط. فهل سيسمح أولئك من يخلفونه في المسئولية، الشماليين والجنوبيين، بسقوط الدولة عن تلك القمم؟ أم أنهم سيتحدون ويشتركون مع من عارضوا قرنق لمتابعة رؤيته التي ستعطي كل ذي حق حقه، سواء كانت أولوياتهم هي تقسيم أو وحدة البلاد؟ وفي غضون ستة سنوات يحق لأهل الجنوب تقرير إذا ما كانوا سينسحبوا أو يظلوا في السودان الموحد. لقد منح الشمال وأصدقاء السودان الدوليين فرصة تاريخية لجعل فكرة الوحدة فكرة جذابة للجنوب.

فرانسيس مادنغ دينغ هو أستاذ أبحاث في العلوم السياسية الدولية، والقانون والمجتمع في جامعة جون هوبكنز في واشنطن العاصمة، وهو وزير دولة سابق للشئون الخارجية في السودان والسفير السوداني في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاسكندينافية وكندا. وقد كان ممثل الأمين العام للأمم المتحدة للنازحين الداخليين ما بين ١٩٩٢-٢٠٠٤. البريد الالكتروني: fdeng1@jhu.edu

بعثة التقييم المشتركة توفر خطة الطريق للسلام

جون بينيت

وضعت بعثة التقييم المشتركة (جام) لتحديد احتياجات السودان أسس جديدة للتخطيط لمرحلة ما بعد النزاع من خلال العمل مع الممثلين المحليين والدوليين الأساسيين لتطوير رؤية استراتيجية لإعادة البناء والانتعاش.

"السودان يمر بفترة حرجة"، هذه هي الجملة الافتتاحية لإطار عمل الوصول إلى السلام المتواصل والتطوير والحد من الفقر. وقد قدمت هذه الوثيقة إلى المانحين في وقت سابق من هذا العام كأحد نتائج البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان. وقد أنهت اتفاقية السلام الشامل١ في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ الحرب رسمياً بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

وكانت اتفاقية السلام الشامل تتويجاً لعملية تطورت بشكل رئيسي على يد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي منظمة إنمائية إقليمية تجمع سبعة دول٢. وقد عقدت هذه الهيئة محادثات في تموز/ يوليو ٢٠٠٢ أدت إلى توقيع اتفاقية ماتشاكوس من قبل الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان٣.

في يوليو/تموز ٢٠٠٥، وبعد ستة أشهر من توقيع اتفاقية السلام الشامل، أدت حكومة الوحدة الوطنية الجديدة اليمين الدستوري، ومع ذلك استلزم تعيين الوزراء شهرين آخرين. إلا ان صدمة وفاة جون قرنق، نائب الرئيس وأحد مؤسسي السودان وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي جاءت بعد حوالي ثلاثة أسابيع من التوقيع، قد تكون قد خلقت نكسة واضحة بالرغم من أن الوضع في الواقع لم يكن كذلك. وقد منحت الحكومة ٣٠٪ من مقاعدها لممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان. وللمرة الأولى حصل جنوب السودان على حكومتها الخاصة (حكومة جنوب السودان) وكانت هناك إتفاقية حول كيفية المشاركة في ثروات البلاد النفطية المتزايدة. وليس على السودان الآن فقط أن تتغلب على التحديات الإجتماعية والإقتصادية الضخمة "لحالة الانهيار" وحسب، بل أيضاً مواجهة التحدي السياسي الذي سيبرهن على قابلية نجاح وحدة الأمة. والحل البديل الآخر هو أن يتم بعد الفترة المؤقتة التي ستمتد الى ستة سنوات القيام بإجراء إستفتاء عام لتقرير مستقبل جنوب السودان، قد يكون البديل هو تقسيم دولة السودان إلى دولتين منفصلتين.

وبسبب هذه المشاركة والاهتمام الدولي، سيكون دور البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان دائماً أكثر من مهمة فنية. ولم تكن بالتأكيد عملية تقليدية لتقييم للاحتياجات ولكنها كانت بالأحرى تطبيقاً شامل لمخطط "الرؤية" الإستراتيجية لدولة تتمتع داخلياً بإمكانيات هائلة ولكنها ممزقة نتيجة لعدم المساواة السياسية والإجتماعية والإقتصادية. ويتطلب إحلال السلام الذي ما زال ضعيفاً خطوات سريع وواقعية لمعالجة كل الأسباب الهيكلية الكامنة للنزاع والتخلف. ويجب ان تترافق عملية إعادة توزيع الثروة مع إصلاح لهيئة الحكم. فبدون مناقشة هذه القضايا بحزم وجدية، لن تقم أياً من الجهات الداعمة ولا الجمهور المحلي باتخاذ اي خطوة جدية نحو تطبيق مخطط البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان.

يتميز السودان بأنه الآن متوازن – وهذا بفضل ثروته البترولية التي حصل عليها مؤخراً – وذلك ليصبح أحد أغنى الدول الإفريقية، إلا أنه في الوقت ذاته يعاني من وجود بعض أسوأ مؤشرات التطور البشري في القارة٤. ومع ذلك، لم تفد المجموعة الكاملة للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان في رفع قيمة المعونة الخارجية، بالرغم من أهمية هذا الجانب لأعمار الدولة في الفترة الأولى لما بعد الحرب، ولكنها سعدت إلى حد ما في إصلاح الخلل في الثروة من خلال إعادة بناء الهيكل الجوهري للوضع الاقتصادي والشارع السياسي في الدولة. وعليه فإن مقياس النجاح سيضع السودان بقوة على الطريق لتحقيق الأهداف التطورية للألفية الحالية.

وكلما استمر التشكيك العالمي في رفع أسعار البترول، ستستمر إيرادات الحكومة السودانية في الارتفاع. ولكن، ما لم تزد القدرة الاستيعابية للحكومة السودانية للتولى أمور الإيرادات وبسرعة، وما لم يتم تطوير هيئة حاكمة مسئولة وذات شفافية عالية، ستتسبب الإيرادات النفطية في إحداث الفساد - كما حدث في أنجولا والدول الأخرى في مرحلة ما بعد النزاع – إضافة الى ظهور فئة كبيرة غير موثوق بها من سادة القوم.

الاحتياجات الفورية

تغطي بعثة التقييم المشتركة لتحديد احتياجات السودان الفترة الانتقالية والتي ستستمر لمدة ستة سنوات، وقد ركزت على المرحلة الأولى الهامة التي تقع ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧، إضافة إلى الأجزاء الأفقر والأكثر حرماناً من الدولة – جنوب السودان ومناطق كردفان الجنوبية والنيل الأزرق وآبي (المعروفة باسم المناطق الانتقالية أو الثلاثة). وستتم تغطية ثلثي تكاليف الإنعاش الأولية المبينة في خطط البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان من الموارد المحلية (وهي بالغالب البترول)، وسيغطي المانحون الدوليون فقط الثلث.

تتضمن الاحتياجات الفورية الأساسية كل من الأمن وتقوية أسس الصلح والسلام، وتأمين احتياجات الأمن الغذائي وضمان عودة دائمة للاجئين. ويتطلب هذا تأسيس الهياكل الأساسية ومؤسسات الحكم الجماعي واحترام حقوق الإنسان. كذلك يعتبر السماح باستعمال الأراضي من القضايا العاجلة، إضافة إلى الحاجة للترويج للإصلاحات، على المدى المتوسط، بجانب تحول الموارد من تحت سيطرة القوات المسلحة إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية (وهي قطاعات الزراعة التقليدية، والماشية والقطاع الخاص)، إضافة إلى الخدمات العامة والبنى التحتية في الأجزاء المتضررة منذ فترة طويلة من الدولة. وسيؤدي ذلك إلى نقل الثروة الوطنية إلى الدولة والحكومات المحلية في الوقت الذين يستعدون فيه لبناء قدرتهم لتقديم الخدمات الأساسية.

تبدأ رحلة جنوب السودان من مستوى منخفض جداً بما يتعلق بالقدرات المؤسساتية والنمو الاجتماعي الاقتصادي، وذلك لأن مستويات التعليم الأساسي ومؤشرات الصحة، مثل ارتفاع نسبة وفيات الأطفال أثناء وبعد الولادة وانخفاض نسبة الأطفال المسجلين في التعليم الأساسي، تعتبر جميعها من بين أسوأ المستويات في العالم. هذا بالإضافة إلى عدم وجود مؤشرات للبنية التحتية على أرض الواقع، مع عدم وجود أي أرصفة للطرقات خارج التجمعات المدنية الرئيسية. كذلك يجب إعادة بناء الخدمة والهياكل المدنية الضرورية لتقديم الخدمات بشكل أساسي من الصفر. وهناك استراتيجية موجودة في الجنوب تسعى للترويج للتطوّر الريفي من خلال التأكيد على البنية التحتية الأساسية لمساندة القدرات الإنتاجية الزراعية للأقاليم، الجنوب والشمال إضافة إلى بناء علاقات التجارة الدولية، وتيسير سبل الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية، وخاصة التعليم. ستتمكن حكومة جنوب السودان من خلال اتفاقية السلام الشامل من الوصول الموارد الثابتة الناتجة محلياً والجوهرية، إلا أنها ستحتاج إلى موارد إضافية، وخاصة في مجالات المساعدة الفنية وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

ويعتمد أي سلام دائم على حل جدي يشمل ملايين النازحين داخلياً واللاجئين الذين عانوا في المعسكرات والمناطق المدنية لعشرات السنين في بعض الحالات. وفي بلد قدر فيه عدد النازحين داخلياً بستة ملايين نازح، هناك على الأقل أربعة ملايين نازح هجر منطقته نتيجة للحرب في الجنوب، ومن المتوقع أن يعيش ثلث هؤلاء في أنحاء الخرطوم، بالرغم من أن نسبة كبيرة منهم ستعود إلى أراضيها. حتى الآن، عاد ما يقارب ٢٠٠ ألف نازح داخلياً ولاجئ إلى جنوبي السودان وإلى المناطق الثلاثة ، لينضموا إلى أكثر من ٥٠٠ ألف نازح الذين عادوا في عام ٢٠٠٤.

وقد تم إعداد برنامج الأمم المتحدة، والذي حظي بدعم من المنظمات غير الحكومية ودعم مشترك من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان "فريق العودة الدائمة"، بناءً على عدة أولويات أساسية:

- منع وتحسين آثار الهدم والأفعال الأخرى التي قد تؤدي إلى حركة مرفوضة
- معالجة الفجوات في التغطية طبقاً لمعايير الضعف العام لضمان حصول النازحين داخلياً على نفس مستويات المعيشة لسكان الدولة المضيفة على الأقل
- التأكد من قدرة دخول النازحين داخلياً إلى للخدمات الموجودة
- التأكد من قدرة النازحين على انخاذ قرارات معلنة من خلال تقديم المعلومات والاستشارات والنصائح القانونية.

تتضمن خطة عمل الأمم المتحدة لهذا العام ٥٢٠٠٥ مراجعة للبنود من أجل: (أ) التأكد من حصول العائدين على أقل المساعدات الإنسانية من خلال مراكز الشتات للمرحلة الأولى من العودة لتجنب إلقاء المزيد من الأعباء على المجتمعات المُستقبلة، و(ب) تقوية الخدمات الأساسية في مجتمعات العودة، والتأكد من الحفاظ على المستويات الحالية للخدمات المقدمة للسكان. سيتم تدريب موظفي الإغاثة بشكل مناسب على أمور الحماية العامة ليبلغوا عن القضايا بشكل مناسب ويقوموا بالإجراء المناسب لمواجهة مخاوف الحماية أثناء تقديم المساعدة. وسيتم شمل سكان المنطقة المضيفة قدر الإمكان عند تقييم الاحتياجات ووضع البرنامج.

المناطق الثلاثة

لعبت مناطق آبي وإقليم النيل الأزرق وكردفان الجنوبي/ جبال النوبه – المعروفة بالمناطق الانتقالية أو المناطق الثلاثة - دوراً مركزياً في الحرب بين الشمال والجنوب، وذلك لأن موقعها على جبهة الحرب الأهلية أدى إلى جعلهم في قلب النزاعات الوطنية والمحلية على الموارد، وخصوصاً الماء والأرض والبترول. ويبلغ عدد سكان المناطق الثلاثة حوالي ٣,٩ مليون، يعيش ٣٠٪ منهم في المناطق الخاضعة تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبسبب موقعهم الجغرافي، نزح حوالي ٣٠٪ من سكان المناطق وهرب حوالي ٧٥٪ من سكان آبي من مناطقهم أو نزحوا إلى مناطق أخرى داخل الدولة. وسترى المناطق الثلاثة تدفقاً لأعداد كبيرة من العائدين، كما ستكون طرق النقل الرئيسية لإعادة هؤلاء السكان.

اعترفت الاتفاقيات المبرمة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بالوضع الخاص للمناطق الثلاثة، ولكنها بنفس الوقت تركت الكثير من الأسئلة دون أجوبة. ويُجرى في آبي الإعداد لإجراء استفتاء حول ما إذا ستبقى آبي جزءاً من الشمال أو تنضم إلى الجنوب. تمتلك كردفان والنيل الأزرق الجنوبيتان حكم ذاتي خاص بهما، وسيقدمان مذكرات إلى رئاسة حكومة الوحدة الوطنية يقترحان بها الطريقة التي يجب أن تطبق فيها عملية السلام الشامل في المنطقة.

وتبقى قضية الأمن الغذائي في المناطق الثلاثة من القضايا الضعيفة في الوقت الذي أصبحت فيه ملكية الأرض من أكثر القضايا ظلماً. إضافة لذلك ازدادت التوترات الحالية بين القريويين والفلاحين حول استخدام الموارد الطبيعية وذلك لانتشار الزراعة الآلية والتنقيب عن النفط على نطاق واسع. وقد تتسبب عودة النازحين داخلياً واللاجئين في زيادة النزاع حول الوصول إلى أرض الأجداد. وسيستمر وجود المناجم أو الخوف منها كعقبة أمام الاستخدام الانتاجي للأرض في بعض المناطق، بينما ستعاني المناطق الأخرى من أعباء تزيد عن طاقتها نتيجة لعودة سكانها إليها.

أما بالنسبة لمستويات طرق الوصول إلى مياه الشرب الآمنة والمنافع الصحية المحسنة والخدمات الصحة فإنها تعتبر مستويات منخفضة. ومن جهة أخرى، قدرت نسبة الوفيات أثناء الولادة بـ٥٨٢ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي، وهو بذلك يسجل أعلى المستويات في السودان. وبالرغم من أن وضع مناطق الحركة الشعبية لتحرير السودان بشكل عام يشير إلى زيادة نسبة الفقر وانخفاض نسبة الخدمات، إلا أن هناك مجموعات مهمشة في كل أجزاء من الحزام الانتقالي يجب الانتباه إلى احتياجاتها. فقد أدت العزلة المادية لبعض أجزاء المناطق الخاضعة تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان في مناطق آبي والنيل الأزرق الجنوبي إلى النقص، أو الارتفاع الباهض جداً لأسعار العديد من السلع.

بعثة التقييم المشتركة كعملية

لم يكن لتجربة بعثة التقييم المشتركة لتحديد احتياجات السودان مثيل في السودان من قبل من ناحية المدة والمجال والتعقيد. فقد كان المخطط الابتدائي للعملية مبني على أساس ١١ أسبوع من العمل المكثف، ولكنه انتهى بعملية استمرت لمدة ١٥ شهر، بل أنها تحولت إلى مهمة تقييم فريدة من نوعها لاحتياجات السكان لما بعد النزاع. وفي البداية أعدت الفرق الوطنية نفسها بشكل غير كافي، وخاصة في الجنوب التي أخذت منهم ستة أشهر لتكوين فريق عملي من الحركة الشعبية لتحرير السودان، إضافة إلى احتياجهم للوقت لبناء إجماع بين مجموعة كبيرة ومتنوعة من أصحاب المصالح وهي الهيئة الحكومية للتنمية والأمم المتحدة والبنك الدولي والحكومة السابقة، والمجتمع المدني بجانب المنظمات غير الحكومية والمانحين من الطرفين ووكالات الإغاثة. وتطلب بناء الثقة بين وداخل الأحزاب الوطنية أشهر من النقاش المشترك.

بالرغم من أن التأخير في توسيع نطاق اتفاقية ماتشاكوس للخروج باتفاقية سلام رسمية كان مفاجئاً، إلا انه وبمجرد أن أصبح واضحاً أن المحادثات في بلدة نيفاشا الكينية قد وصلت إلى طريق مسدود، وأن اتفاقية السلام الشامل لن توقع في أوائل عام ٢٠٠٤ كما كان مقرر، اعترفت مجموعة التنسيق الرئيسية للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان بحاجتها لإعداد لمرحلة تحضيرية لبناء القدرة والترويج لفهم أهداف وغايات البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان. وازداد خطر الإعياء لأن الوضع أصبح يستلزم المزيد من التفكير وربما التأثير على عملية السلام من خلال التركيز على عملية تخطيط استراتيجية ترنو إلى ما بعد الصعوبات التي ستعاني منها المفاوضات. وقد كان مستوى المشاركة من قبل الأحزاب والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً غير مسبوقة عندما أجريت التقييمات للاحتياجات الحديثة لما بعد النزاع.

أصبح موظفي وقدرات الحركة الشعبية لتحرير السودان من العوالم الواضحة ضمن للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان في نيفاشا. وجاهد فريق الحكومة السودانية في الخرطوم في رفع حماس الشعب نحو العملية. فبالرغم من أن هناك الكثير من الواجبات الفنية التي يجب أن تقوم بها البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان، إلا أن مناقشات قضايا نشر الأمن وتنفيذ العملية التي أجريت في نيفاشا أدت حتماً إلى المزيد من التأخير. ولكن لحسن الحظ أدى توقيع الاتفاقيات الذي تم في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ إلى نقل مهمات البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان إلى مرحلة ما بعد الوعد الكلامي وقدمت هيكل مؤسسي وسياسي مهد الطريق أمام الحوار المكثف والمثمر، وبالتالي إلى عقد ورشة العمل المشتركة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في نيروبي التي اجتمع فيها الطرفين للمرة الأولى واتفقا على وضع الإطار التصوري للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان. وقد تم الاتفاق على ملخص التقرير النهائي مع الانتباه إلى ما يلي:

- سيتم تقسيم الاحتياجات إلى أربعة درجات تغطي حكومة الوحدة الوطنية، وأقاليم الشمال والجنوب والمناطق الثلاثة.
- ستبدأ تدخلات البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان متزامنة مع الفترة الانتقالية التي ستمتد لستة سنوات، في الوقت الذي ستتطلب فيه بعض العناصر الأخرى وجود بعض الاحتياجات الضرورية.
- ستبدء فرق البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان في تنفيذ بعض المهام في المناطق الثلاثة وستتوجه جهودهم نحو تدريب السلطات المحلية للحركات الموجودة على خط المواجهة.

تم تنظيم عمل بعثة التقييم المشتركة في تسع مجموعات٦ تقدم المراجع والاستشارات لزيارة البعثات، وقد تم استشارتها بشكل مباشر لوضع التقارير النهائية، التي كانت مفتوحة أمام أي مانح/ منظمات غير حكومية/ وكالة الأمم المتحدة وهم أصحاب المهارات ذات العلاقة. وكان الترتيب أكثر تأثيراً في الجنوب، وقد يعود ذلك إلى الترابط القوي بين الوكالات التشغيلية، إضافة إلى الالتزام الشخصي للنواب، ووجود عدد من الوكالات الإنمائية (أي لا تقتصر فقط على المساعدات الإنسانية).

ساعدت بعثة التقييم المشتركة في:

- بناء القدرات في جنوب السودان ومساعدتهم على خلق نظام جديد للدولة الجديدة
- إعداد أصحاب المصالح الرئيسيين في الشمال للتخلي عن بعض المسئوليات تحت ما اتفق عليه باسم "بلد واحد، نظامان"
- إعـادة تشكيل بنية الحكم من خلال التأكيد على الحاجة لتوزيع مهام الحكومة وإعادة المخصصات المالية من خلال نظام فدرالي خاص بالإقليم – وبالتالي ترجمة العناصر السياسية، والتي تكون أحياناً ملبسة، لمؤتمر نيفاشا من خلال وضع مقترحات ملموسة
- تطوير مجموعة من الأهداف المشتركة توضع كأساس لاستراتيجية استئصال فقر
- تطوير برامج "الحاجات الملحة" وخاصة تلك المرتبطة بعودة النازحين داخلياً واللاجئين
- وضع حجر الأساس لوديعتين متعددة المانحين (إحداهما للشمال والأخرى للجنوب) لتلقي التمويل الإنمائي الخارجي

مؤخراً استبدلت مجموعة التنسيق الرئيسية للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان بالفريق المشترك للحكومة الانتقالية، وهو كيان بقيادة سودانية طلب حضور المراقبة الدولية من المانحين والأمم المتحدة والبنك الدولي. وفي مؤتمر مانحي أوسلو الخاص بالسودان والذي عقد في نيسان/إبريل ٢٠٠٥ قدم الفريق المشترك للحكومة الانتقالية عرض لأولويات البلد للتطوير اعتبر أول عرض موحد يقدمه الأطراف المشاركة في اتفاقية السلام الشامل أمام المجتمع الدولي. يستخدم حالياً الفريق المشترك للحكومة الانتقالية تقارير المجموعات كأساس لإعادة تشكيل المخطط التصويري الذي قدمته البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان في وضع مقترحات جادة لمشاريع ستخضع لقوانين السلطات الوطنية والأهداف المحددة للإنماء.

سياسة واقعية لتقييم الاحتياجات

في المراحل الختامية للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان، أعرب بعض المراقبين الدوليين عن بعض القلق من أن حقوق الإنسان لم تأخذ الاهتمام الكافي. أدى القلق الناتج عن الأحداث البشعة التي حدثت في دارفر، وسلسلة انتهاكات حقوق الإنسان الطويلة التي يرتكبها كل أنصار الحرب التي جرت بين الجنوب والشمال، إلى وقوف بعض المحامين للدفاع عن الشروط القوية التي جاءت في نداء البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان. وقد كان ضرورياً إيجاد بعض الحلول الوسطى عند تناول اللغة، وإزالة بعض عبارات الاتهام من مقترحات تقارير المجموعة التي كتبها المراقبون الدوليين، وكان هذا بالتحديد في المجموعة ٢ (الحكم). وقد جادلت الحكومة السودانية بأنه سيكون من الصعب على البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان الاحتفاظ بجمهورها إذا استمرت في استخدام مثل هذه اللغة. وكانت نقطة الخلاف الرئيسية حول التحليل التاريخي لتهميش شريحة من السكان من فئات عرقية أو دينية أو جغرافية معينة. وقد أحست الحركة الشعبية لتحرير السودان أن هذا يقع في قلب اتفاقية السلام، بينما تمنت الحكومة السودانية حصر مثل هذا التحليل داخل التفسير التاريخي .

لم تحقق أي عملية الامتياز من قبل، وما زالت هناك بعض تعليقات الناتجة عن عدم رضا عام من أولئك الذين استبعدوا عن حوار البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان. ولكن من المؤكد أن حذف بند دارفور، إضافة إلى تحديد المنافع السياسية بشمل طرفين فقط في الاتفاقية وهما الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية، سيحدد المخاطبين الرئيسيين في الاتفاقية. ولكن وجود البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان هو، في المقام الأول، إعلان للنوايا والتزام من قبل أولئك الذين سيشكلون الحكومة أو الحكومات الجديدة. وتحتوي الاتفاقية على معايير فعالة – وهي قائمة فحص للمؤشرات لكل ستة أشهر حتى نهاية عام ٢٠٠٧. وقد اقنع هذا الأمر، أكثر من أي بند آخر، المجتمع الدولي بقيمة هذه الاتفاقية المطلقة. وسيتطلب وضع المزيد من اللحم فوق الهيكل العظمي السوداني الكثير من العمل والجهد حتى يشفى السودان ولكن البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان ما زالت في خطواتها الأولى.

جون بنيت، رئيس الفريق الأمم المتحدة- البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان، هو مستشار مستقل ورئيس مستشاري إدارة الخطط الإنمائية في أكسفورد. البريد الإلكتروني:
jon.bennett@dsl.pipex.com

يوجد التقرير النهائي وتقارير مجموعات البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان على الموقع: www.unsudanig.org/JAM

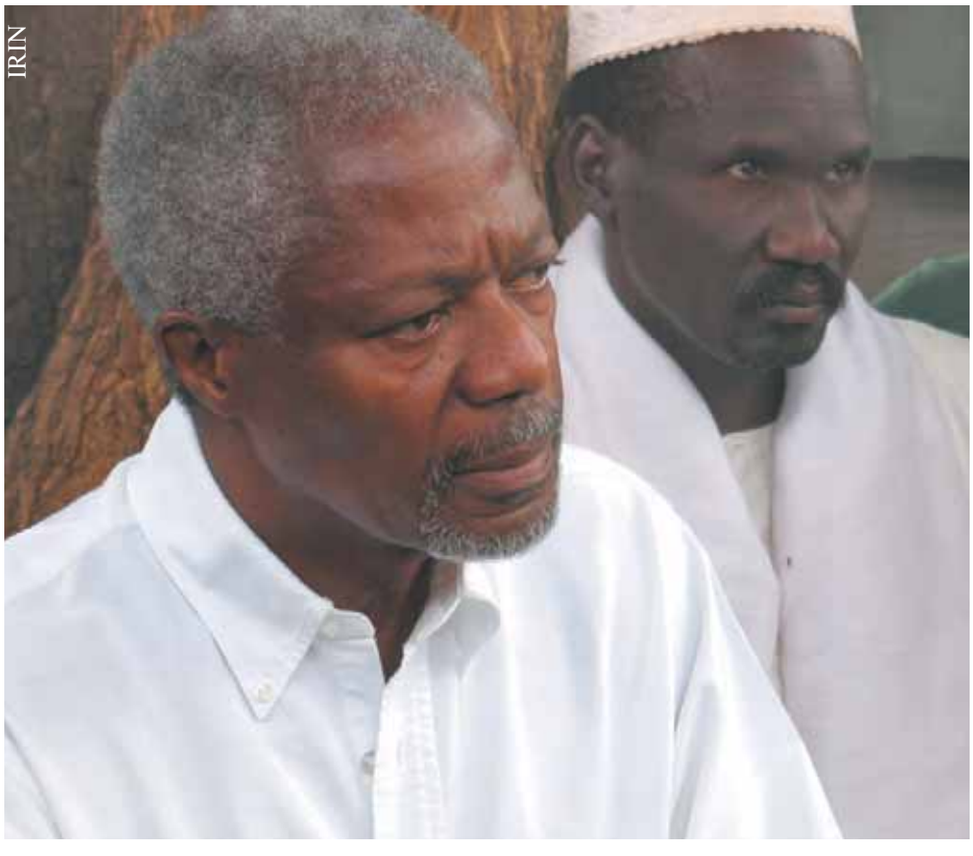
IRIN

الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان يصغي إلى قادة القبائل في السودان

١ www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db٩٠٠SID/٦AZBDB?OpenDocument-EVIU

٢ www.igad.org

٣ www.usip.org/library/pa/sudan/sudan_toc.html_machakos٠٧٢٠٢٠٠٢

٤ تصنف السودان في المرتبة الـ١٣٩ في تقرير برناج الأمم المتحدة للإنماء تطوير الإنساني لعام ٢٠٠٤. في ما يقدر بـ ١٨٢٠ دولار، يقدر دخل السودان لكل فرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ضعف الذي يحصل عليه سكان أكثر الدول الأفريقية الاخرى المتأثرة بالنزاع. http://hdr.undp.org/statistics/data/country_fact_sheets/cty_fs_SDN.html

٥ webpage./http://ochaonline.un.org/cap٢٠٠٥١٢١٧=Page&٦٢٨٢=asp?MenuID

٦ التطوير المؤسسات وبناء القدرة؛ حكم / سيادة القانون؛ السياسة والإدارة الإقتصادية؛ القطاعات المنتجة؛ خدمات المجتمع الأساسية؛ البنية التحتي؛ الإعالات والحماية الإجتماعية والمعلومات.

السودان

تأملات في عملية السلام

في مقابلة للدكتور كريستوف ييغر، المعين من قبل برنامج الأمم المتحدة للإنماء لقيادة المجموعة الثانية لبعثة التقييم المشترك الخاصة بالحكم وسيادة القانون، أجراها في الخرطوم مع الدكتور تاج السر محجوب، مساعد رئيس الفريق السوداني أثناء مفاوضات السلام ووزير الدولة في وزارة العمل والإصلاح الإداري، تحدثا فيها عن بعثة التقييم المشتركة.

كريستوف ييغر: بالمقارنة مع ممارسات مهام التقييم المشترك السابقة في ليبيريا أو العراق، استمرت بعثة التقييم المشتركة في السودان وقت أطول. هل كان بالإمكان أن تأخذ العملية وقت أقصر؟

تاج السر: لقد أصررنا أن تبدأ بعثة التقييم المشتركة قبل إنهاء مفاوضات السلام، لأننا كنا متأكدين أننا سننهي مفاوضات السلام بنجاح ونحتاج إلى وقت كافٍ لإنتاج عمل متكامل سيتطلع له المجتمع الدولي بإيجابية.

كريستوف ييغر: كانت المجموعة الثانية هي المجموعة الوحيدة التي أجريت دون مساعدة البنك الدولي، وهو الذي كان عادة في المجموعة الأولى يتولى قضايا كقضايا الحُكم - وخاصة القضايا اللا مركزية. هل كان فصل القضايا في مجموعتين مختلفتين هو فكرة جيدة إلى حد ما؟

تاج السر: اعتبرنا المجموعة الثانية هي عامود الدعم لكل المجموعات الأخرى وقضية مركزية هامة. لذلك أوليناها اهتمام أكبر. لقد كنت سعيدًا بفصل المجموعتين ولكنني كنت آمل في الحصول على تنسيق أكثر لأنك لا تستطيع الحصول على حكم جيد دون التعامل أيضًا مع قضايا مثل الشئون القانونية والدستورية أو توزيع مهام الحكومة.

كريستوف ييغر: كنت جزءًا من فريق المفاوضات الحكومي أثناء توقيع عملية السلام في ماتشاكوس. هل كان العمل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في عمليات بعثة التقييم المشتركة مختلف عن المفاوضات السابقة؟

تاج السر: ساهم الالتزام الكبير للطرفين في عمليات بعثة التقييم المشتركة في الخروج بالنتائج الناجحة التي انتهت بها اتفاقية السلام. في مفاوضات السلام، كان المستوى العاطفي مرتفع، مما أثر أحيانًا بشكل سلبي على التفكير المنطقي، بينما كانت عمليات مهمة التقييم المشترك موضوعية جداً في التعامل مع القضايا المشتركة من قبل الطرفين. وأنا شخصياً استمتعت بعمليات مهمة التقييم المشترك لأنها منحتني الفرصة لخلق علاقة تآلف مع المشاركين من الحركة الشعبية لتحرير السودان وشركاءنا الدوليين، وفتحت أمامنا فرصة لتحليل السمات المشتركة بيننا، وتحديد نقاط الاختلاف والسيطرة عليهم بفاعلية وبشكل عملي. كذلك أعطتنا بعثة التقييم المشتركة فرصة للتعرف على حاجات السودان بالكامل من خلال العمل المشترك، وتعتبر هذه هي الخطوة هامة جداً لتحقيق الوحدة الوطنية في النهاية.

كريستوف ييغر: كيف أثرت مهمة التقييم المشترك على آمال التعاون المستقبلي والتعايش بين الطرفين ضمن الحكومة الوطنية التي تشكلت في منتصف يوليو ٢٠٠٥؟

تاج السر: أعتقد أنه سيكون لعمليات بعثة التقييم المشتركة تأثير إيجابي على التعاون والتعايش المستقبليين للفريقين لأنها قدمت خطة استراتيجية كاملة للفترة الانتقالية التي ستستمر ستة سنوات، مما سيسهل الأمر على كلا الطرفين للعمل معًا في الحكومة الوطنية المرتقبة. وبدأ اللقاء بتقديم مشترك لنتيجة مؤتمر أوسلو والزيارات مشتركة لبعض الدول كإشارة على أننا نتفق على مطالبنا للتطور وإعادة البناء.

كريستوف ييغر: بحسب بروتوكول ماتشاكوس، فإنه يجب أن تكون عملية السلام نتيجة لاتفاقية السلام الشامل لكل القوات السياسية والمجتمع المدني. هل تشعر أن المجتمع المدني كان له دور كافي، بحيث شعر كل السودانيين بإطلاعهم على تقرير بعثة التقييم المشتركة وأنهم على دراية بنتائج مؤتمر أوسلو؟

تاج السر: جلسنا مع المجتمع المدني من خلال عدة جلسات عقدناها لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية حتى نُشعرهم بالمشاركة في عمليات بعثة التقييم المشتركة، وقمنا كذلك بشمل عدد من ممثلين المجتمع المدني في الفرق القومية وفي بعض من الورش المشتركة. وشرعنا في عدد من البرامج على شكل منتديات مفتوحة للإعلان عن نتائج مؤتمر أوسلو، وأعلنا للجمهور عنه من خلال الإعلام. إضافة لذلك حضر المؤتمر نفسه أعضاء من المجتمع المدني وممثلين عن الصحافة التي نشرت نتائج مؤتمر أوسلو. وأعتقد أن هناك جانبًا فريدًا لمهمة التقييم المشترك السودانية يجعلها مختلفة عن كل مهام التقييم المشترك الأخرى، وهو أنها تضمنت منظمات من المجتمع المدني في كل الأنشطة ابتداءً من المرحلة التحضيرية حتى انعقاد المؤتمر نفسه. وقد عقدت ورشتا عمل قبل يومين من مؤتمر أوسلو، الأولى كانت لمنظمات المجتمع المدنية والثانية كانت للنساء. وأعتقد أننا نحتاج بالتأكيد إلى تعميم بعثة التقييم المشتركة وأوسلو بشكل أكبر، ونحن في صدد القيام بذلك – بما في ذلك من الإعلان من خلال صفحات نشرة دراسة اللاجئين.

كريستوف ييغر: كانت القضايا المتعلقة في المجموعة الثانية ذات حساسية سياسية، مثل قضايا حقوق الإنسان، وعمل هيئة القضاء والإدارة القانونية، ودور وكالات تطبيق القانون واستقلال الصحافة، وهي من القضايا التي اختلف عليها المجتمع الدولي مع الحكومة. وكانت اللغة التي استخدمها العديد من المعدّين الأساسيين لهذه القضايا تعتبر في الغالب غير مقبولة من قبل الحكومة ولكن قد يكون التقديم المبسط فشل في إحلال التأثير المطلوب على لمانحي مؤتمر أوسلو. هل أنت راضٍ عن النتيجة والنسخة المعدلة لتقرير المجموعة؟

تاج السر: نحن لا نتفق مع هؤلاء المراقبين الذين يعتقدوا أن قضايا المجموعة الثانية كانت حساسة، لأن مواضيع المجموعة الثانية كانت هي المواضيع التي تهمنا مثل - دور هيئة القضاء ووكالات تطبيق القانون الخ. ولقد خففنا حدة اللغة ليس لأن الحكومة تعتبرها غير مقبول ولكن لجعلها مقبول من الناحية الثقافية – وهو ما يجده الناس عادة صعب للفهم. وأعتقد أن التقرير النهائي المقدم وصف بطريقة سليمة وكافية القضايا المذكورة أعلاه. وإذا نظرت إلى جدول المتابعة سترى أنه تم التطرق إلى كل هذه القضايا بشكل كافٍ جداً. وكانت محادثات اتفاقية السلام عن هذه القضايا، ويقوم المشاركين الآن في وضع هذه القضايا ضمن السياق السوداني المناسب.

كريستوف ييغر: هناك قضية رئيسية يجب أن معالجتها لاستمرار السلام وهي إعادة الاندماج وعودة المهاجرين داخلياً واللاجئين. وقد عالجت المجموعات الثانية والسابعة (المعيشة والحماية الاجتماعية) هذه القضية بشكل أساسي. هل تعتقد أن حقيقة أن الفرق الدولية للمجموعتين لم تكن على اتصال

وعلاقة مع بعضهم البعض قد يكون لها تأثير سلبي؟ هل حصلت قضايا المهاجرين الداخليين واللاجئين على الانتباه الكافي؟

تـاج الـسـر: غطيت قضية المهاجرين الداخليين واللاجئين إلى حد كبير خصوصًا في المجموعة السابعة وقد أعطيت معظم القضايا المتعلقة بالمهاجرين الداخليين وعودة اللاجئين التفكير الكافي. وفي مجموعة البنية التحتية أكدنا على الاحتياجات الملحة للتركيز على تحسين سكة الحديد والمواصلات النهرية لضمان عودة سهلة للمهاجرين الداخليين.

كريستوف بيغر: في أوسلو وعد المانحون بمبلغ ٤,٥ بليون دولار. هل تفاجئت بهذا المبلغ؟ هل تتوقع أن تقدّر هذه الوعود؟ وهل يملك السودان، وخاصة الجنوب، القدرات لاستغلال هذه المنح المالية بشكل فعالة ومؤثرة؟

تاج السر: لم أتفاجئ بنتيجة الوعود لأننا قمنا بواجبنا وقدمنا تقريرًا مقنعًا. ونشعر أن المجتمع الدولي ملتزمًا بإنهاء أطول حرب متواصلة وقعت في إفريقيا. وأعتقد أن لدينا القدرات الجيدة الكافية، لأن بناء القدرات كان من إحدى مهمات مجموعات بعثة التقييم المشتركة، ولقد شجعتنا حقيقة أن البنك الدولي وافق على الدعم من صندوق الدول ذات الدخل المنخفض الواقعة تحت التوتر حتى قبل ظهور نتيجة اتفاقية السلام لضمان البدء في بناء القدرات في الوقت المناسب.

كريستوف بيغر: يتوقع الشعب السوداني والمجتمع الـدولـي حـدوث الإصـلاحـات، وخـاصـة فـي المناطق التي تطرقت لها المجموعة الثانية، حتى يتمكن السودان من الحصول على فرصة البقاء متحدًا أثناء الفترة الانتقالية المنتظرة. هل طُبقت هذه الإصلاحات؟

تاج السر: أؤكد لك أن هناك نية سياسية كافية لمواجهة المهام الهائلة القادم. هناك حاجة ضرورية لإجراء الإصلاحات، والمتضمنة فـي جـدول متابع وثيقة أوسـلـو، وسيتم تطبيقها لأننا مهتمين بتحقيق السلام الدائم وخلق القاعدة الأساسية الضرورية للتطوير المستقبلي للدولة. وسنعمل على إقناع شركاءنا الدوليين أننا على قدر هذا التحدي.

الدكتور تاج السر محجوب، بريد إلكتروني: dr_tagelsir@hotmail.com

الدكتور كريستوفر ت. بيغر: cthjaeher@aol.com

دور المجتمع الدولي

غونار سوربو

تمثل اتفاقية السلام الشامل فرصة رئيسية للتغيير الإيجابي والسلام المستمر في السودان، ومع ذلك، فإن التاريخ يظهر أن احتمال انهيار السلام كبير جدا. والتدخل المستمر للمجتمع الدولي يمكن أن تثبت مدى أهميته.

لقد تبع انـدلاع الحروب والعنف فشل اتفاقات السلام في العديد من البلاد الأفريقية مما أدى إلى نسب عالية من الوفيات والكثير من معاناة البشر والدمار الساحق. وكانت قلة الاشتراك المستمر والمنسق للمجتمع الدولي عاملا مساهما في هذه الحالات، ولا يجب تجاهل أهمية دور المجتمع الدولي في انتقال السودان إلى حالة السلم.

خطوات تجاه السلام

أولا، يجب على الجهات المانحة أن تفي بالتعهدات التي تم اتخاذها لمساعدة العملية السلمية في السودان، ونتج عن مؤتمر المانحين في أوسلو في شهر أبريل ٢٠٠٥ التزامات سخية بقيمة ٤,٥ مليار دولار أمريكي ولكن مثل هذه الاجتماعات لديها تاريخ في دفع مبالغ أصغر من الموعود بها وعلى فترات زمنية أطول من التي تم توقعها في البداية. وعبرت الجهات المانحة بشكل واضح عن عدم رضاها عن تسديد الأموال الموعودة بينما يستمر العنف في دارفور. وبالفعل كان هناك مشاكل في تأمين الأموال للاحتياجات الإنسانية في جنوب السودان. والقدرات البدائية للحكومة في الجنوب ستصعب عملية الوفاء بمتطلبات الجهات المانحة من الشفافية والفعالية في استخدام الأموال. ويبدو أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إبطاء بداية الحقبة التالية للحرب، وهي حالة خطيرة في ظل التحديات السياسية بعيدة الأثر التي ستهل والتوقعات الكبيرة التي بنتها الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل.

ثانيا، يجب تنسيق المساعدات الدولية بكفاءة، غالبا ما تكون عملية التنسيق معقدة، ولكن من واقع أن العديد من الهيئات الكبيرة تعني بأن تشترك في العديد من المظاهر بالإضافة إلى حضور مختلف العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العديدة التي يتم تمويلها بشكل ثنائي من خلال الجهات المانحة. وفي أفغانستان اعترفت الجهات المانحة وهيئات المعونات بأهمية وجود هيكلية تنسيق مميزة وكان مكانها مبدئيا في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام. ولذلك، وبدون سلطة على الميزانية وتجهيز الموظفين كانت قدرة الممثل الخاص للأمين العام على تسهيل عملية التنسيق ضئيلة، وبالتالي كانت المؤسسات المالية الدولية خارج نطاق سلطته الرسمية، ونتيجة لذلك، جاء التنسيق تبعا للنموذج التطوعي المعتاد، وفي نقلة مبتكرة، استلمت السلطات الأفغانية المسئولية الرسمية لعملية التنسيق فيما بعد.

ويستلزم التنسيق الاستراتيجي، باختلافه عن التنسيق التكتيكي للبرامج، تسهيل المصالح السياسية للأطراف الخارجية. وبالرغم من أن الإجماع الناشئ بين الأطراف الرئيسية حول الأشياء التي تشكل مبادئ الحكم الجيد قد برهن على وجود احتمالات للتنسيق، إلا أن الانقسامات تظل موجودة، وفي رواندا، انقسمت الجهات المانحة بشدة حول مدى ضغطتهم على حكومة ما بعد الإبادة الجماعية في أي قضايا تتعلق بالحكم، وفي أفغانستان، انقسمت الجهات المانحة حول مدى الترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية خشية أن يعرضوا الاستقرار للخطر، وفي البلقان، وكمبوديا، وأفغانستان، كانت لدى الأطراف الخارجية الرئيسية مصالح وأولويات مختلفة، وتسببت "الحرب ضد الإرهاب" في المزيد من الانقسام بين الولايات المتحدة والأوروبيين حول قضايا تتعلق بمتى وكيف يمكن تقديم مقاييس الحكم فقط في القضيتين التي تلتا ١١/٩ حتى الآن، وهي أفغانستان والعراق، وهناك أيضا انقسامات خطيرة بين أعضاء مجلس الأمن في الأمم المتحدة حول كيفية التعامل مع أزمة دارفور.

ويتوقع من بعثة الأمم المتحدة في السودان١، والتي يتزعمها يـان برونك الممثل الخاص للأمين العام، أن يكون لها دور رئيس في تحقيق السلام ولكن هناك تساؤلات حول القيود المحتملة للطريقة الموحدة للبعثة في ظل الهيكلية الحالية للأمم المتحدة. ومع ذلك، ستكون الطريقة المنسقة حاسمة، وإذا ثبت أن بعثة الأمـم المتحدة في السودان غير كفؤ، يمكن أن تدعمها آليات التنسيق التي يجب أن تعمل بوساطتها الأطراف العاملة داخل إطار تشغيلي جاهز للعمل. وتظهر التجربة

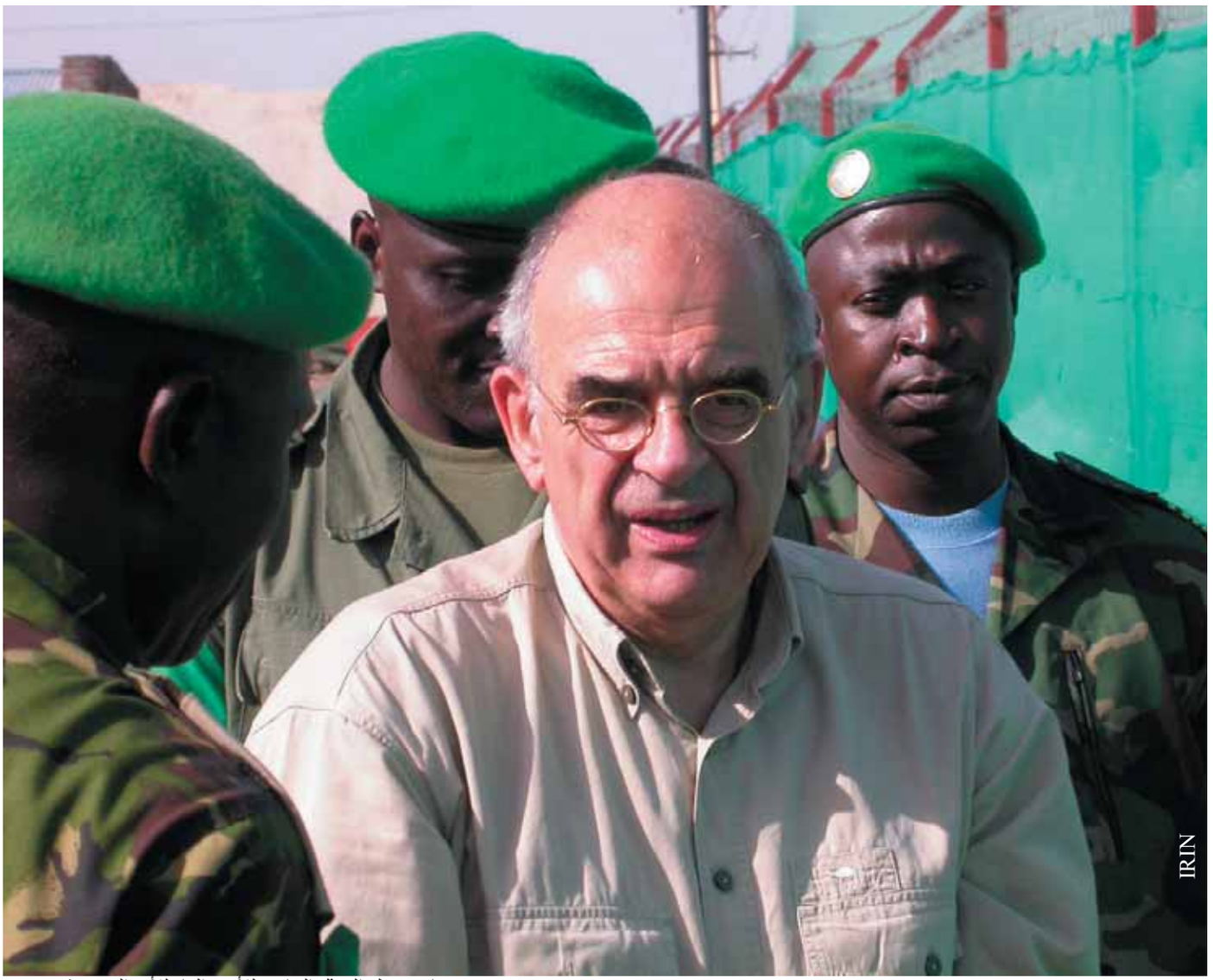

يان برونك الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان مع قوات الاتحاد الإفريقي في نيالا في دارفور

أن ذلك يسهل تحقيقه إذا كانت هناك استمرارية للأطراف الرئيسية (من مرحلة التفاوض وحتى مرحلة التنفيذ) وإذا كانت هناك مجموعات من "الأصدقاء" لتتصرف كمورد هام للتنسيق الاستراتيجي بين الأطراف الثنائية ووسيلة يمكن أن يستغلها الممثل الخاص للأمين العام أو الآخرين لدعم سلطتهم ونفوذهم في التنسيق.

ثالثا، يجب الاعتراف بأن حقيقة بناء السلام وإعادة الإعمار في السودان، كما في الأماكن الأخرى، تكمن في السلطة والسياسة، ويجب أن يكون الخارجيين ذوي حس وأن لا يضغطوا على القوى المحركة السياسية المحلية. حتى البرامج الفعالة لنزع السلاح، وتسريح الجند، وإعادة التكامل تتطلب معرفة محدثة للسياق السياسي وقواه المحركة. ستعتمد مطامح التنمية في السودان بشكل كبير على مدى نجاح تحالف مجموعات المصالح في هيمنة السلام وما إذا دعم هذا التحالف التنمية الاجتماعية والاقتصادية التقدمية.

ومن المتفق عليه عامة هو أن المجتمع الدولي قد أحرز تقدما في السنوات الأخيرة بصفته الخاصة في تخطيط وتنفيذ مرحلة الطوارئ لبعثة السلام. ومع ذلك، كان هناك تركيزا على الأزمة فضلا عن التنمية طويلة الأجل واهتمام غير كاف لبناء القدرات. يجب تقليل مواطن الضعف هذه أو التخلص منها إذا رغبنا في تحقيق السلام بنجاح في السودان. ومن أجل تنمية الاستراتيجيات الفعالة لإنهاء النزاعات المتعددة في السودان، يجب علينا أن نفهم أولا قواهم المحركة المعقدة والمصالح المتنوعة المشتركة في تخليدها.

الأهم من ذلك هو أن النجاح سيعتمد أساسا على السودانيين أنفسهم باتخاذهم المسئولية الكبرى لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل، والتنسيق وإدارة المعونات. ولا يجب النظر إلى المجتمع الدولي على أنه يتدخل كثيرا في صنع السياسة وفي النشاطات اليومية، فالمعونة المناسبة يمكن أن تساعد على بناء السلام ولكن المعونة غير المناسبة يمكن أن تؤجج الحرب وتضعف القدرات المحلية بدلا من تعزيزها. لذلك، فأن التنسيق لا يقتصر على الأطراف الخارجية لتحقيقه ولكن يجب على الحكومة المضيفة أن تديره أيضا، ويجب أن يكون هناك انتقال تقدمي للإدارة التقنية والسياسية للمعونات. وهذا سيستغرق بعض الوقت، وخاصة في الجنوب، وسيتطلب حساسية ودقة كبيرة ووعي من جانب كل المشتركين في تحقيق السلام في السودان الذي يعتبر أكبر دولة افريقية لازالت منقسمة.

غونار سوربو هو مدير معهد CMI (Chr. Michelsen Institute)، البريد الالكتروني: gunnar.sorbo@cmi.no

١. www.un.org/Depts/dpko/missions/unmis/

اتفاقية السلام الشاملة: هل ستحترم أم لا؟

لوكا بيونغ

تتيح اتفاقية السلام الشاملة فرصة ذهبية لحل أطول حرب أهلية وأكثرها تعقيدا من بين الحروب الأهلية الدائرة في قارة أفريقيا، وتوفر أساساً جديداً لإقامة وحدة وطنية تقوم على الإرادة الحرة للشعب السوداني. فهل ستستمر اتفاقية السلام الشاملة؟ وهل يمكن أن يُكتب لها النجاح في ظل تهديدات التيار الإسلامي المتطرف وما خلفه مقتل الدكتور جون جرانج من آثار، والذي أتى في توقيت غير مناسب؟

أسس المستعمرون دولة السودان بشكل عشوائي دون مراعاه لوجهات النظر التي تخص المجتمعات المعنية، وبخاصة شعب جنوب السودان. وتؤكد الطريقة التي اتبعتها الصفوة الحاكمة في الشمال لدفع السودان نحو الاستقلال، ضعف عملية بناء الأمة ، وذلك عن طريق إصدار إعلان الاستقلال من جانب واحد دون الحصول على إجماع وطني. ومنذ الاستقلال عام ١٩٥٦، تخوض السودان حرباً مع نفسها. وأسفرت النزاعات الكبيرة (التي دارت منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٧٢، ومنذ عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٥) إلى وفاة أكثر من مليوني شخص ونزوح أعداد هائلة من الشعب السوداني. ويوضح عدم اتفاق الرأي، إلى حد كبير، حول الجذور التي تتسبب في الحروب الحالية الداخلية، السبب وراء عدم احترام العديد من اتفاقيات السلام أو عدم استمرارها. ورغم أن السودانيين الشماليين، ولا سيما الصفوة الحاكمة، يعتقدوا أن الحرب الأهلية- مثل مشكلة الجنوب- ترجع إلى تدخل دولي غير محمود العواقب، فإن معظم الجنوبيين يروا أن أسباب الحرب الأهلية تكمن في الجذور العرقية والدينية.

فالتحيز للمناطق الحضرية والنظم القائمة على المركزية الشديدة التي تُميز السكان القاطنون حول العاصمة ووسط السودان هو ما خلفه الاستعمار من ميراث. ورغم أن الإنجليز سعوا إلى تحديث الاقتصاد وبناء بنية أساسية في الشمال، وعهدوا لبعثات التبشير المسيحية بتقديم التوجيه الأخلاقي في الجنوب، فثمة جانب ينبغي الاهتمام به أكثر من التنمية الاقتصادية. ألا وهو الاختلاف الاجتماعي-الاقتصادي نتيجة عدم إقامة مشروعات التنمية في المناطق الريفية أثناء فترة الحكم الاستعماري، وزادت فجوة هذا الاختلاف بشكل أكبر بعد الحصول على الاستقلال. وأسفر هذا الاختلاف الكبير عن الشعور بالإحباط والظلم مما أدى حتما إلى لجوء شعب الجنوب إلى الصراع المسلح.

ومع ذلك، فالآراء العامة حول اتفاقية السلام إيجابية. وقد أوضحت عدة لقاءات شخصية مع المجموعات المحورية في نهاية عام ٢٠٠٤، والتي أجراها المعهد الديمقراطي الوطني بالتعاون مع المركز الجديد السوداني للإحصاءات والتطوير، وجود تأييد عام حول اتفاقية السلام والثقة بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان "الحركة الشعبية" قد دخلت في مفاوضات عادلة[1]. ورغم ذلك، فإن الذين شاركوا في المفاوضات قلقون إزاء مستقبل السلام لأن الحركة الشعبية لم تنتصر في الحرب بشكل قاطع. وكل شعب الجنوب على وعي بأن الحكومة المركزية في الخرطوم ألغت من جانبها اتفاقيات السلام السابقة (مثل اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، واتفاقية الخرطوم عام ١٩٩٢). وفي حوار أُجرى مع إحدى المُترملات بسبب الحرب، تلخص وضع عملية السلام الذي يتسم بعدم الاستقرار، قائلة: "السلام بالنسبة لنا هو أشبه بالرجل المريض في المستشفى، إنك لا تستطيع أن تجزم بأنه سيعود إلى منزله مرة أخرى طالما أنه في المستشفى وما زال يعاني من المرض، فمن المحتمل أن تدركه المنية".

ومن ثم، تعتمد استدامة عملية السلام بشكل كبير على الاستقرار في المناطق التي تمر بمرحلة انتقالية في منطقة أبيي وجبال النوبة والنيل الأزرق (ويطلق عليها اسم المناطق الثلاثة)، وكذلك في شرق السودان ودارفور، والمناطق التي يقطنها معظم السودانيين المهمشين من المناطق الريفية. وسيكون تنفيذ البروتوكولات الخاصة بمنطقة جبال النوبة والنيل الأزرق هو المحك الأساسي للتنفيذ الكامل لاتفاقية السلام في المناطق الأخرى المتضررة من الحرب في السودان مثل دارفور وشرق السودان.

ومن أكثر المعارضين لاتفاقية السلام، على الأرجح، المتطرفون الذين قصروا اتفاقية السلام في الأجندة الخاصة بهم على توسيع النفوذ الإسلامي والعربي في جنوب السودان وما خلفه. وبعد وصول الفريق الطليعي للحركة الشعبية إلى الخرطوم لأول مرة في منتصف عام ٢٠٠٥، أصدرت مجموعة أطلقت على نفسها اسم "الرابطة القانونية للعلماء المسلمين" فتوى بتكفير الحركة الشعبية ومعاونيها ودعوا إلى الجهاد ضد فكرهم العلماني.

مواطن القوة في اتفاقية السلام الشاملة

استغرق إبرام اتفاقية السلام عشرة سنوات تقريباً، مما جعلها من أطول اتفاقيات السلام التي تم التفاوض بشأنها وأكبرها من ناحية التفاصيل التي تم التفاوض عليها. وعلى عكس اتفاقيات السلام السابقة في السودان، لم يتم التوقيع عليها إلا بعد أن اقتنع زعماء الأطراف التي أنهكتها الحروب بأن النصر العسكري لا يمكن تحقيقه. وبالتالي، أبرم زعماء الأطراف المتنازعة اتفاقية السلام على أساس المساواة، فكل طرف يعترف بالقوة السياسية والعسكرية للطرف الأخر. ورغم عدم شعبية حزب الكونجرس الوطني، اتسم الحزب بالجراءة الكافية، على عكس الأحزاب السياسية الأخرى في الشمال، لاتخاذه قرار سياسي شجاع يقر حق الجنوب في تقرير مصيره. وتعتبر المساواة التي اتسمت بها اتفاقية السلام هي إحدى الآليات الأساسية التي تساهم دون شك في التنفيذ الكامل للاتفاقية.

وتختلف اتفاقية السلام عن غيرها من الاتفاقيات السابقة في أنها:

- تتيح نقل مهام وسلطات الحكومة، واتباع أسلوب اللامركزية في توزيع العائدات السنوية، مما يتيح للشعب فرصة إدارة وتوجيه شئونهم على مستويات مناسبة.
- تضع نصاً لمشروع قانون الحقوق، الذي نص عليه الدستور الوطني الجديد المؤقت، ويُلزم الحكومة على كل المستويات كافة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والالتزام بها وتعزيزها.
- تتيح لشعب جنوب السودان فرصتهم الأولى لممارسة حق تقرير المصير، بمعنى إتاحة إطار عمل يضمن إقامة وحدة السودان على الإرادة الحرة لشعبه.
- تحتوي على نماذج مفصلة للتنفيذ ("المصفوفة العالمية") بالإضافة إلى آليات معيارية محددة بجداول زمنية للرقابة الفعّالة.
- تسمح بإنشاء مؤسسات دستورية قوية البنيان.
- تحتوى على اتفاق يقضي بتشكيل قوات مسلحة وطنية جديدة تتألف من القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني كقوات مسلحة منفصلة ونظامية وحيادية بالإضافة إلى بعثة للدفاع عن النظام الدستوري.
- تنص على ترتيبات مفصلة بشأن تحويل العائدات، وعدم وجود مثل تلك الترتيبات كان السبب الرئيسي وراء فشل اتفاقية أديس أبابا للسلام. وقد وفر قرار حكومة جنوب السودان

السودان

بتخصيص ٥٠٪ من صافي إيرادات النفط المستخرج من الآبار في الجنوب، الضمان الاقتصادي الأساسي للتنفيذ الفعّال لاتفاقية السلام.

- تضم مجموعة كبيرة من الشهود والمدافعين عن السلام على المستوى الوطني والمؤسسي، مثل الهيئة الحكوماتية للتنمية (إيجاد)، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، وكينيا ، وأوغندا، وإيطاليا، وهولندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد آلت هذه المجموعة على نفسها بشكل رسمي أن تلعب دوراً في جعل السلام أمراً حقيقياً.

- أتاحت للمجتمع الدولي القيام بدور مهم داخل اللجنة المستقلة لتحديد الاحتياجات والتقييم، وتتمثل المهمة الأساسية للجنة في إجراء تقييم نصفي عن مدى تنفيذ اتفاقية السلام.

وقد تأكد الالتزام الدولي لإعادة إعمار السودان من خلال المنح السخية التي تعهدت بها الجهات المانحة في مؤتمر أسلو في أبريل عام ٢٠٠٥. وبالفعل يفوق المبلغ الذي تعهدت به الجهات المانحة، وهو ٤,٥٣ مليار دولار، الاحتياجات الإنسانية الخارجية وإعادة الحياة إلى طبيعتها والتنمية حسب تقييم البعثة المشتركة لتحديد الاحتياجات لمرحلة ما بعد السلام، ولكن قد يكون هذا المبلغ أقل بشكل طفيف إذا وضع في الاعتبار البرامج التي لا تقوم بها البعثة المشتركة مثل عملية تسريح الجنود ونزع السلاح وإعادة الإندماج وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وإذا تم تحقيق ذلك، ستساهم بلا شك تلك التعهدات في استدامة السلام والتنمية والقضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة.

الصدى المتوقع لمقتل جون قرنق

بالنسبة للكثير من السودانيين المهمشين من المناطق الريفية، كان جون قرنق، المؤسس وقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، بمثابة المنقذ والمحرر، والمنارة للنضال وتحقيق الطموحات. وفي وصف له ورد أثناء المقابلات الشخصية مع المجموعات المحورية: "جون هو مثل المسيح"، "نحن نعتبر قرنق مثل النبي موسى، الذي رحل بشعبه بعيدا عن مصر"، و"إذا كان من الممكن استنساخ جون قرنق مائة مرة، ستكون الأمور عظيمة". كان الدكتور جون قرنق بلا شك الشخص الوحيد الذي استطاع التعبير عن الرغبة العامة للجنوب في الانفصال بسلام وتحقيق المصالحة وذلك من خلال رؤيته الخاصة لمنح الوحدة فرصة أخرى أثناء الفترة الانتقالية لمدة ست سنوات. وإذا كان الحادث المأسوي لمصرعه قد شجع العناصر المعادية للسودان الجديد داخل الحركة الشعبية أن ترفع صوتها منادية بالانفصال، فقد تتعرض عملية تقرير المصير للخطر. وقد يجد القادة الجدد للحركة الشعبية صعوبة بالغة في وضع رؤية للسودان الجديد تروق لشعب جنوب السودان.

وينبغي الاعتراف بأن اتفاقية السلام الشاملة هي من أهم الانجازات التي تحققت في السودان وأفريقيا على حد سواء. حيث تقدم آلية لحل القضايا المعقدة التي تتعلق بالتنوع والهوية، ولوضع أساس جديد لتأسيس وحدة وطنية بإتفاق الجميع تقوم على الإرادة الحرة للشعب. وقد حاول الذين بذلوا جهداً كبيراً لتحقيق اتفاقية السلام موافقة معظم التوقعات ومنح الشعب في المناطق الريفية من السودان فرصة ليصبحوا مشاركين فعّالين في إدارة الشئون العامة وعملية صنع القرار.

وبسبب الآليات العضوية والخارجية، فإن موقف اتفاقية السلام الشاملة أفضل من أية اتفاقية سلام أخرى سابقة. وأي عدم إحترام لأحكام الاتفاقية سيكون بمثابة خرق للدساتير وقد يضطر شعب جنوب السودان لإعلان الاستقلال من جانبهم. ومن المأمول أن تستمر اتفاقية السلام بعد وفاة قائد الحركة الشعبية المفاجئة.

د. لوكا بيونغ دينغ هو مدير للمركز السوداني الجديد للإحصاء والتقييم. وهو عضو في الفريق المفاوض للسلام التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان، وأمين اللجنة الفنية لصياغة الدستور في جنوب السودان، ورئيس مجموعة الإعلام والإحصاءات بالحركة الشعبية والمعنية بالعمل مع البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان، ويمكن الاتصال به عن طريق البريد الإلكتروني: lukabiongus@hotmail.com

١ انظر الموقع: www.accessdemocracy.org/library/١٧٨١_su_focus_١٢٢٠٠٤_pdf.

تم رسميا تدشين المجلس التشريعي المؤقت لجنوب السودان، والمسؤول عن جمع العديد من الأعداء السياسيين والعسكريين السابقين رسميا في الثلاثين من سبتمبر في جوبا عاصمة جنوب السودان

التحول التنموي وتضافر السلام في جنوب السودان

جيني كلوغمان وإميلي غوس كالور

إن بناء قدرات حكومة جنوب السودان هو آخر تحدٍ في عملية تحول الحركة الشعبية لتحرير السودان من حركة ثورية إلى شريكة في الحكم.

من واقع إدراك حركة تحرير السودان لضرورة تأسيس سلطة إدارية لحكم المنطقة التي تسيطر عليها الآن، فقد أنشأت السلطة المدنية للسودان الجديد في بداية عام ١٩٩٦. وبينما أنجزت السلطة المدنية للسودان الجديد بعض الوظائف النموذجية للحكومة، فإن الموظفين لم يحصلوا على رواتب شهرية منتظمة أو عقود رسمية بتوظيفهم، ويتم تمويل بعضهم من بعض مشاريع المانحين، والآخرين تدعمهم المنظمات غير الحكومية والمجتمعات في بعض الحالات، وأدت قلة مواردهم ومعداتهم إلى توفير البضائع للعامة بالحد الأدنى. وحتى الآن فالكثير من الخدمات الأساسية المحدودة لجنوب السودان قدمتها عمليات الطريق الحيوية للسودان، اوبريشين لايف لاين سودان، بقيادة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المدعومة خارجياً والتي تعمل بشكل مستقل عن السلطة المدنية للسودان الجديد، وجماعات من المواطنين المحليين.

وهن اقتصاد جنوب السودان في ظل القيود الصعبة للغاية خلال النزاع، وبالإضافة إلى انعدام الأمن أساسا ونقص الطعام، فلا توجد طرق معبدة خارج المدن الرئيسية. وزراعة الألغام الأرضية على طول طرق المرور الرئيسة خلفت المجتمعات معزولة وعاجزة عن تسويق بضائعها، وانهارت الجسور وقُطعت حلقات التجارة التقليدية مع الدول المجاورة. وفي منطقة يقل دخل الفرد فيها عن ١٠٠ دولار أمريكي، فالوصول إلى الخدمات المجتمعية الأساسية يعد من أدنى المستويات في العالم، فإن توقعات الشعب في الحصول على سلام ملموس كبيرة. ولكن هناك حاجة للتحرك والاستفادة من فرصة توسيع مجال تحقيق اتفاقية السلام الشامل وإعادة المنطقة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية للألفية.

يتطلب السلام أن ترتقي حركة تحرير السودان من حركة تحرير إلى منظمة سياسية قادرة على تولي القيادة في سياق تنافسي وديمقراطي. فيجب عليها إبداء قدرتها على الإعداد للانتخابات الوطنية وتشكيل بنيات تشريعية. وهنا من الجدير بالذكر أن الإصلاحات التي أوجبتها اتفاقية السلام الشامل لا زالت متأخرة عن الموعد المحدد بسبب عدد من العوامل يتعلق بعضها بالقدرة والبعض الآخر بسبب الاختلافات مع الحكومة في الشمال، وقد أصبح الموقف أكثر تحديا بوفاة أول نائب رئيس، الدكتور جون قرنق. وبالفعل فقد تحدى تقرير مجموعة الأزمات الدولية في يوليو ٢٠٠٥ حركة تحرير السودان لتفي بوعودها بتفويض المؤسسات المدنية حديثة المنشئ ولاحظت استمرار نقص شمولها وصنع القرار الجلي١. وطالبت مجموعة الأزمات الدولية حكومة جنوب السودان بإنشاء لجنة محاربة الفساد (كما خطط لـه)، وأن تطور قانون سلوك للموظفين وأن تتوقف عن عقد الصفقات مع شركات البترول مما يشكل خرقا لجوهر اتفاقية السلام الشامل.

بينما توجد لدى حركة تحرير السودان الإرادة السياسية لتنفيذ اتفاقية السلام الشاملة، فإن هذه الإرادة يعيقها النقص المتواصل للقدرة والبنيات المؤسساتية، وهو خطر مهلك في وقت تتم فيه موازنة الموارد التي ليس لها مثيل لتصب في خزائنها. لقد كانت حركة تحرير السودان تعمل بميزانية تقدر بحوالي ١٠،٠٠٠ دولار أمريكي شهريا ولكن من المتوقع أن تحصل على ميزانية بعشرات المليارات من الدولارات. وبينما يمكن استخدام موارد هذا الكم العظيم المختلف كليا للبدء سريعا في التنمية، فإن الاستخدام الفعال لهذه الموارد يعني أن تنمية الإدارة العامة الماهرة والتي يعتمد عليها هو من أهم الأولويات. وبدون وجود كادر من الأشخاص المجهزين لإدارة الموارد فهناك مخاطر من المحاباة أو حتى عودة النزاع. وبما أن حركة تحرير السودان تدرك وتعترف بهذه المخاطر فقد قامت بالعمل مع بعثة التقييم المشتركة لإنتاج خط زمني لتنفيذ الإصلاحات والبرامج خطوة بخطوة. ويجب أن يكون تطوير قدرات وبنيات المراقبة والتقييم له الأولوية.

التحديات المقبلة

في الجزء الجنوبي الذي يقع تحت سيطرة حركة تحرير السودان، كان المواطن العادي يمضي سنة واحدة فقط من التعليم في المدارس، علما بأن ٧ ٪ فقط من المدرسين قد تلقوا تدريبا رسميا. يجب على حكومة جنوب السودان أن تزيد بسرعة عدد الموظفين في خدمتها المدنية حيث أن الكثير من العمال الماهرين موجودين في "مدن المحميات العسكرية" (التي ظلت واقعة تحت سيطرة الشمال خلال الحرب الأهلية)، وعودة أهل الجنوب الماهرين من الشمال والشتات تظل احتمالا مستبعدا.

ولا تتطلب الإدارة الفعالة مثل هذه البنية التحتية المادية مثل مباني المكاتب والأنظمة التكنولوجية فقط، ولكن على الأكثر أهمية من ذلك وهو الأنظمة التي تضع المعايير الصحيحة لتجنيد الطواقم العاملة وشراء البضائع والخدمات وإدارة وتدقيق حسابات الموارد العامة. والمساعدة الفنية للمساعدة على تلبية هذه الاحتياجات مخطط لها وهناك حاجة ماسة لها.

وتعتبر اللامركزية تحديا آخر لحركة متدنية التنظيم في السابق، وتتصور اتفاقية السلام الشامل تفويض الإدارات الإقليمية والمحلية، والتي ينقص الكثير منها القدرات أو الموارد. وتواجه حكومة جنوب السودان خيارات صعبة فيما يتعلق بـأدوار والحجم النسبي للحكومة الوسطى والحكومة المحلية وطبيعة التحويلات المالية داخل الحكومة.

يوجد لدى جنوب السودان موارد غابات وموارد معدنية وكم عظيم من الماشية والتحطيب وحوالي ٥٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة ولكن النشاط الاقتصادي يظل على مستوى البقاء على الحياة فقط. ويقدر أن أقل من ١ ٪ من الأراضي الزراعية يجري زرعها وحرثها وبينما في نفس الوقت تظل مشكلة عدم تأمين الطعام مزمنة ومنتشرة. إذن لا يجب على حكومة جنوب السودان أن تحفز الاقتصاد السوداني بتوفير المواصلات والبنيات التحتية الأخرى لتطوير مدن التجارة فحسب ولكن يجب عليها تطوير السياسات والأنظمة لجذب الاستثمار الخاص المحلي من الخارج والاستمرار في إدارة الموارد البيئية.

تظل قدرة القطاع الخاص الرسمي ضعيفة مما يبدو أن في المراحل الأولية لعهد ما بعد النزاع لن يوجد نظير محلي قوي لحكومة جنوب السودان. وتظهر الخبرات الدولية لفترات ما بعد النزاعات أنه يمكن للتشوهات أن تظهر من تركيز الأعداد الكبيرة من المدنيين والموظفين العسكريين الذين يخلقون جيوب اقتصادية من ناحية الطلب على البضائع والخدمات. ولكن الفرص موجودة وخاصة على ضوء احتمال ازدياد في حركة الإعمار والخدمات. ويجب على حكومة جنوب السودان أن تبسط نمو قطاع مصرفي تجاري فعال وموثوق به وأن تمكن المشاريع السودانية من الاطلاع على الفرص الجديدة.

وعلى المستوى المحلي، ستتألف تحديات تقديم الخدمات والتحديات الاقتصادية من التدفق الهائل

السودان

المتوقع للنازحين واللاجئين. فسيعود الكثير منهم إلى المجتمعات التي أُضنيت فيها الآليات غير الرسمية للتغلب على الصدمات، وحيث يكون الوصول إلى المياه الآمنة محدود وحيث الأراضي التي قام بفلاحتها لسنوات أولئك الذين مكثوا ولم يفلوا. سيشكل هذا ضغطا على آليات فض النزاعات وسيضاعف من الحاجة الملحة لمراجعة القوانين والممارسات العرفية لدمجها في النظام القضائي الذي سيحترم مبادئ حقوق الإنسان الدولية في نفس الوقت (خاصة فيما يتعلق بالنساء) ويعترف بالتقاليد والتنوع الغني لجنوب السودان.

يجب تطوير الهيكليات القضائية والقانونية العادلة والتي يمكن تنبؤها وأجهزة إنفاذ القانون المحترفة، والذي يقوم بمعظم أعمال الشرطة حالياً هم جنود سابقين غير مدربين على تطبيق القانون المدني، والتحدي المتصل بذلك هو تحويل جيش تحرير السودان من جيش تحرير بتنظيم العصابات إلى جيش محترف يكون عنصرا في القوات المسلحة الوطنية للسودان.

البدء في فصل جديد

لقد جلب التوقيع الناجح لاتفاقية السلام الشامل السودان إلى شرفة فصل جديد من تاريخه، وستكون المهمة الحرجة لحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان هي الارتقاء بالبلاد إلى السلام والأمن والتنمية المستمرة.

وستكون المسؤولية والشفافية عاملين رئيسيين، وسيكون للمجتمع المدني المنبثق لجنوب السودان، وبمساعدة تنمية وسائل إعلام مستقلة ورنانة، دورا في حمل حكومة جنوب السودان على اعتبار المصالحة والترويج لها. وسيكون المجتمع الدولي مسئولا أيضا عن تقديم الدعم المالي لمتابعة التزاماته في مؤتمر أوسلو للمانحين وللمساعدة في تقيد حكومة جنوب السودان والحكومة الوطنية بالتزاماتها. وفي نفس الوقت يجب على المانحين أن الانتقال من تقديم المساعدات الإنسانية التي تُركز على الأزمات إلى شراكة حديثة تعترف بأهمية ملكية الدولة وتعمل على تقليل الأعباء عن عاتق حكومة جنوب السودان بالتوفيق بين متطلبات تقديم التقارير، والعمل قدر الإمكان خلال هذه الآليات مثلما يتشارك صندوق المانحين المتعددين في الموارد. وبالنسبة لحكومة جنوب السودان، فأن تحقيق نتائج إيجابية على أرض الواقع سيعتمد إلى حد كبير على تعبئة القدرات وبمساعدة الشركاء المحليين والدوليين من أجل معالجة التحديات المؤسساتية والاقتصادية المروعة.

مارك بيرسون/UNHCR

إمرأة سودانية تعمل على التخلص من الألغام جنوب بي

جيني كلوغمان هي عالمة اقتصادية رائدة في السودان وإثيوبيا والبنك الدولي، وكانت قائد مشتركة (مع جون بينيت) لفريق بعثة التقييم المشتركة في السودان. البريد الالكتروني: jklugman@worldbank.org. إميلي غوس كالور هي محللة أبحاث في وحدة الإدارة الاقتصادية لتقليص الفاقة لمنطقة أفريقيا في البنك الدولي، وكانت عضو في الفريق الأساسي لبعثة التقييم المشتركة. البريد الالكتروني: ekallaur@worldbank.org

www.crisisgroup.org/library/documents/africa/horn_of_africa/096_the_khartoum_splm_agreement_sudan_uncertain_peace.pdf

انتقادات لبعثة التقييم المشتركة

مايكل كيفان

كانت بعثة التقييم المشتركة للسودان عبارة عن عملية مفتوحة واستشارية، وأوجدت أرشيفا مثيرا للإعجاب لطلاب إعادة الإعمار بعد الحرب، ولكنها لم تعر انتباه كاف للعدالة وأخفقت في تقديم شبكة أمان للأسر المهمشة.

الحكومة المسماة بحكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان، والجهات المانحة ملتزمين، في ظل ميزانية الإنفاق على التنمية التي قدمتها بعثة التقييم المشتركة في شهر مايو ٢٠٠٥، بإنفاق مبلغ أقل من ٨ مليار دولار أمريكي فقط في السنتين ونصف التالية.

تعتبر الميزانية انعكاسا مشوقاً لطريقة التفكير التنموي المعاصر ولكنها تحتوي على أولويات في غير مكانها، فبناء المدارس والعيادات الصحية والطرق تلتهم أكبر جزء من الميزانية. وعندما ترتفع النفقات العامة فجأة، يصبح البناؤون من أول المنتفعين. المبلغ المخصص لسياسة الأراضي في جنوب السودان هو ٢٠٠ ألف دولار أمريكي، ومن الغريب أن المبلغ المخصص للإعلام في المنطقة هو ٤٨ مليون دولار أمريكي. إذن سيتم إنفاق مبلغ على الإعلام يصل إلى ٢٤٠ ضعف أكثر من المبلغ المخصص لسياسات التنمية لتجنب مجازفة تعريض السلام للخطر بسبب النزاعات على الأراضي. لقد خصص مهندسو الميزانية مبلغ ١١٩ مليون دولار أمريكي لتشغيل بنك السودان المركزي ولكن خصصت مبلغ ١,٩ مليون دولار لتشجيع المساواة بين الجنسين في سياسة وممارسة الحكومة.

لماذا لا يتم منح مبلغ ٨ مليون دولار للسودانيين؟

عندما نفكر مليا في أنه يجب على عملية الإنفاق على عملية إعادة الإعمار أن تستهدف العشرين مليون سوداني المهمشين (من أصل تعداد ٣٢ مليون نسمة) إذن يجب عليك إنفاق حوالي ١٦٠ دولار أمريكي للفرد. وبعد طرح تكلفة البيروقراطيين الضئيلة، وتكاليف الاستشارة، والتكاليف الأخرى، يبلغ مجموع السداد السنوي حوالي ١٥٠ دولار أمريكي لكل فرد فقير في السودان للسنوات القليلة القادمة. وسيفضل معظم الفقراء وبدون شك أن يتلقوا مبلغا من المال كتكملة للدخل بدلا من الحصول على مجموعة من الخدمات. لماذا افترض مؤلفو بعثة التقييم المشتركة أن يمكنهم التخطيط ببراعة أكثر، وأن نظرائهم في حكومة السودان أو حركة تحرير السودان يمكن أن ينفقوا بكفاءة أكبر، غير المواطنين الفقراء في بحر الغزال أو جبال النوبة أو مرتفعات البحر الأحمر؟ لماذا لا يجب علينا أن نثق في السودانيين وقدرتهم على اتخاذ الخيارات الإستراتيجية لتعزيز مستوى المعيشة، ليشتري الفلاح حمارا أصغر سنا وأقوى، أو أن يرسل الآباء أطفالهم إلى مدارس أفضل، أو ليستثمر بائع الشاي في مجموعة أخرى من أكواب الشاي؟

من المخيب للآمال أن أحدا لم يأخذ بعين الاعتبار أي برامج دعم للدخل، على الأقل للسيدات الكبيرات سنا والعائلات التي لديها أطفال في أعمار المدارس. لقد أظهرت الكثير من الدراسات أن مستوى كفاءة هذه البرامج يكون بمستوى إنفاق الحكومة عليها فحسب، وأن لها آثار ممتدة عبر القطاع الخاص.

إن التعليم والطرقات في صميم ميزانية بعثة التقييم المشتركة، والسؤال الذي يطرح هنا هو هل القطاع الخاص غير قادر على إدارة التعليم بنجاح، خاصة في الجنوب حيث أن المبشرين المسيحيين والمنظمات غير الحكومية مستعدة جدا لتقديم العون المالي للتعليم في المدارس. الجميع معجب بفكرة بناء الطرقات، ولكن الفقراء، في السودان في الأماكن الأخرى، يعلمون أن المعونات التي تأتيهم تذهب بشكل غير متكافئ إلى الأغنياء، وبلا شك في أنهم يفضلون الحصول على دراجات هوائية، ولكن الدراجات الهوائية ليست مذكورة بتاتا في وثائق بعثة التقييم المشتركة. وبينما تقوم السودان بالبناء، فهناك خطر حقيقي من أن ينتفع الأذكياء والأغنياء من الاستثمار العام، بينما يبقي الآخرون في قاع البئر.

أحد العيوب الرئيسية الأخرى في ميزانية بعثة التقييم المشتركة هي أنها ينقصها أي مكون من مكونات العدالة، فمن حق ضحايا جرائم الحرب أن يحصلوا على التعويض، وتقرير الخلاصة يتفادى إلقاء اللوم على أي من ذوي السلطة الحاليين، في أي من الخرطوم أو جيش تحرير السودان، بسبب الهجمات ضد المدنيين، وتسليح المليشيات المُوكلة، وانتهاكات حقوق الإنسان. وخلفت عمليات التبرئة الدبلوماسية انطباعا متواني بأن الزعيم الوحيد الذي يتحمل المسؤولية هو جعفر النميري، الرجل العسكري القوي المخلوع عن السلطة منذ عقدين من الزمن. وعوضا عن ذلك فإنه يتم تقديم الحرب الأهلية في السودان في الغالب على أنها انفجار حتمي نابع من التوترات المحلية المنبثقة عن الضغط على قاعدة موارد آخذة في النقصان. ويلمح تركيز بعثة التقييم المشتركة على النزاع على المستوى المحلي أن الفقراء، الرعويين والفلاحين الذين لا يمكنهم التقدم، كانوا هم المسئولين عن الحرب والآن هم بحاجة لأن يتعلموا كيف يتعاونون. وبما أنهم كانوا سبب الحرب، ولم يؤخذ منهم أي شيء، فليس هناك ضرورة لتعويضهم.

يجب على المتعلمين المرتبطين مع السودان أن يُذكِّروا صناع السياسة أن برامج ضمانة الدخل والتعويض، فضلا عن التنمية التي تقودها الدولة، ربما تكون هي الحلول المفضلة للفقراء، وربما تكون مثل هذه البرامج فعالة أكثر في التلطيف من مستوى الفاقة، وفي تحقيق النمو واستعادة العدالة.

مايكل كيفان، الرئيس السابق لرئاسة جمعية الدراسات السودانية، (www.sudanstudies.org)، ويُدرس في قسم الاقتصاد بجامعة سانتا كلارا في كاليفورنيا. البريد الالكتروني: mkevane@scu.edu وانظر أيضا: http://lsb.scu.edu/~mkevane/sudan.htm

نساء يستقين من بئر في مالوالكون في جنوب السودان

السودان

الدفاع عن شراكات بعثة التقييم المشتركة

بقلم جيني كلوغمان ومود سفينسن

يتمتع السودان بالكثير من القدرات والثروات الكامنة ولكن الفاقة ومعايير المعيشة للكثير من الناس تعد من بين الأسوأ في العالم، فقد تراجع مستوي الخدمات العامة والاستثمار عبر عقود الحروب والنزاعات. فلم تصل الاستثمارات العامة ولا الخاصة إلى المناطق الفقيرة والمهمشة في البلاد مما أدي إلى تأجيج النزاع وانتشار أكبر للفقر.

لقد أفضت عملية بعثة التقييم المشتركة إلى التزامات هامة من صناع السياسة الكبار بالاستثمار في مجال التنمية البشرية والقضاء على الفاقة وخاصة في المناطق المهمشة في السودان. ووضعت بعض الأهداف الطموحة والجديرة بالثقة بما فيها الوصول لمياه الشرب وتوفير التعليم للفتيات وتقديم السلف للمزارعين الصغار وإزالة الألغام الأرضية. ويجب أن ترتكز عملية التنمية الناجحة في السودان على الشراكة، والأهم من ذلك شراكة السودانيين أنفسهم كما أوضح مايكل كيفان في المقال السابق، على أن تدعمها القطاعات العامة الناجحة بقوة والمجتمع الدولي.

وترتكز رؤية بعثة التقييم المشتركة على نظرية أهمية وجود قطاع عام فعال ومسؤول، وربما لن تعجب هذه الفكرة السيد كيفان ولكن الحقيقة أن هذه النظرية يعترف بها الآن ممتهنوا التنمية والهيئات الرئيسية الهامة جدا في مجال التنمية المتواصلة كالبنك الدولي. وهذا ليس تفكيرا خاطئ وفي غير محله ولكنه نتج عن استقاء العبر من خلال الخبرات المكتسبة على مر عقود من الزمن في أسباب إخفاق التنمية. فدور الدولة في توفير البضائع للشعب يعتبر هاما جدا في مرحلة ما بعد النزاع وإلى حد يثير الجدل حيث تكثر الاحتياجات بعد أن تأكل رأس مال المجتمع وتزداد نسبة مخاطر العودة للنزاع. لذلك من الضروري توفر الحلول المؤسساتية المرنة والقوية حيث تتسبب آليات توصيل المساعدات الخاصة في ترك البلاد وهي غير مجهزة جيدا للتعامل مع التحديات المستقبلية وتؤدي إلى استمرارية الاعتماد الدائم على المساعدات الدولية، فالإنفاق على المصالح العامة ليس هو العصا السحرية لحل المشاكل كافة، وحتى الاستثمار الخاص لا يمكنه تقديم الحلول كافة.

يعتبر وضع أولويات الاحتياجات موطنا للتحدي دائما، وتمتلك الأمم المتحدة لائحة شاملة بالاحتياجات الفورية التي تحتاج للتمويل سنويا، ومع ذلك فقد ركز التقرير النهائي لبعثة التقييم المشتركة على الاحتياجات الضرورية على المدى البعيد والاحتياجات اللازمة لتلبية مطامح السودانيين فيما يتعلق بالتنمية الريفية والتعليم والصحة والمياه من خلال بناء الهيكليات المتماسكة. لن يستطيع السودان أن يضاهي التقدم الذي تحرزه دول مثل تنزانيا أو موزامبيق تجاه أهداف التنمية للألفية ما دام يفتقر للبنيات الفعالة الضرورية للتنمية الحديثة.

وبالطبع يصعب دائما تحقيق مبيعات نقدية في ظل حشد من الأولويات المتنافسة وهو أمر عادة ما يثير الجدل، ويجب أن يلاحظ النقاد أن عملية وضع بعثة التقييم المشتركة للموازنة كانت شاملة واستخدمت طريقة العمل من القاع إلى القمة واستخدمت طرق متمعنة لحسابات التكلفة وارتكزت على فترة ١٥ شهرا من الحوار المستمر بين الشركاء السودانيين والخبراء الدوليين. إن بيان تفاصيل توزيع الحصص المالية على النشاطات أو القطاعات المحددة داخل الفرق الثمانية للمجموعة والقطاعات الفرعية العشرين لبعثة التقييم المشتركة يتطلب عملية تحليل للمجلدات الثلاثة كافة بما فيها مجلد جداول النتائج. وسنجد أن الكثير من مجالات الاهتمام مثل النوع ومنع النزاع قد تم تناولها عبر المجموعة والقطاعات الفرعية والمناطق الجغرافية.

وسيجد المهتمون بتحليل مواد بعثة التقييم المشتركة، وهي كلها متوفرة على الانترنت١:

- توجد حصة مالية تساوي مبلغ ٢٠ دولار أمريكي سنويا للفرد تتوفر للسلطات المحلية مباشرة في الجنوب لتلبية الاحتياجات المحلية للمجتمع. وتهدف رؤية اللامركزية المنصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل وطريقة الشفاء التي يقودها المجتمع التي أكدت عليها بعثة التقييم المشتركة إلى الانتقال إلى موقع صنع القرارات بشكل دائم.
- استعادة وتعزيز العدالة وسلطة القانون لهما الأولوية، وتذكر هذه الفعاليات في المجموعات ١ و٢ و٧ وتستلزم تقسيم حوالي من ٨ إلى ١٠ ٪ من المجموع الكلي لرأس مال بعثة التقييم المشتركة. ويشير ذلك إلى أهمية هذه النشاطات حيث أن كثيرا منها "غير مادي" بطبيعة الحال (بناء القدرات وزيادة الوعي ونشر الوعي بالحساسية ... الخ) وهي بالتالي أرخص ثمنا من الدعم "المادي" مثل إنشاء الطرق وشبكات السكة الحديدية.
- هناك برامج رئيسية لدعم المرأة والفتيات مذكورة في التقرير وبما فيها اقتراحات بتقديم منح دراسية لكل فتيات المدارس في جنوب السودان. وفي هيئة القضاة يتم تقسيم الأموال الخاصة على أساس المساواة في النوع.
- والهدف من تقسيم البنك المركزي هو الرقي أساسا بالعملة الجديدة، وهذا إجراء عملي لتبسيط عمل الأسواق في السودان (حيث يعمل التداول المتزامن للعديد من العملات على كبت التجارة) ولتوحيد البلاد وفقا لبروتوكول مشاطرة الثروات الذي يعد عنصرا أساسيا في اتفاقية السلام الشامل.

ويتطلب تعزيز السلام المقلقل إصلاحا فوريا للقضايا الهيكلية الأساسية للنزاع ونقص النمو، ويجب أن تصاحب إعادة توزيع الثروات إصلاح شامل للحكومة. وبدون طرح هذه القضايا بحزم كامل فلن تنجح التنمية على المدى البعيد وتقليص الفاقة أبدا في السودان. وتقديم الأموال السائلة وترك قواعد اللعبة على حالها وبدون تغيير لا يتساوى مع التفويض ومنح السلطة ولن يشجع على التقليص المتواصل للفاقة.

كانت جيني كلوغمان رئيسة مشتركة لفريق بعثة التقييم المشتركة في السودان. انظر الصفحة .... للاطلاع على مقالها عن بناء القدرات في جنوب السودان. البريد الالكتروني: jklugman@worldbank.org. وماودي سفينسن تعمل كمستشارة رئيسية مع البنك الدولي. البريد الالكتروني: msvensson@worldbank.org

١. www.unsudanig.org/JAM

السودان

الأرض وانتقال السودانيين إلى السلام

بقلم دومينيكو بولوني

إن قضايا سياسة الأراضي لم يتم تناولها تماما في اتفاقية السلام الشامل، فعندما يعود النازحون ويطالبون بحقوق استخدام المياه والأراضي، يمكن للنزاعات أن تهدد استقرار جنوب السودان، والمناطقة الثلاث، ودارفور وشرق السودان.

إن اتفاقية مشاطرة الثروات التي وقعتها الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان في شهر يناير ٢٠٠٤ تُركز على الطبيعة الانتقالية لاتفاقات ملكية الأرض، وبالتركيز على حقوق الاستخدام، فإن اتفاقية السلام تتجنب تناول قضية ملكية الأرض. وهناك مخاطرة من أن لا تتزامن قوانين حقوق الأراضي واستخدامها من قبل المستويات المختلفة للحكومة. وتبقى مَرتبة هيئات الأحكام القضائية، وتسلسلها الهرمي، والإجراءات الداخلية للتوصية وتأدية الوظائف للمحكمة الدستورية غير مفهومة، وقد أصبح التقدم في معايير وممارسات الأعراف المدمجة في الشريعة أبطئ من المتوقع.

لقد كانت السندات الرئيسية لإدارة استخدام الأراضي خلال فترة الستة أعوام الانتقالية هي لجان الأراضي، وهي هيئة قومية، لجنة أراضي جنوب السودان واللجان الحكومية في المناطق التي تأثرت بالنزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق. والمطلوب من اللجان أن تنسق فعالياتها وأن تضع الخط الهادي لفض النزاع، وربما يشمل عملهم، والأمر يعود لهم، على التحكيم والتشاور حول إصلاح الأراضي والحقوق العرفية للأرض، وتقييم التعويضات وتدوين ممارسات استخدام الأراضي. هناك شكوك حول طبيعة القانون الذي سيطبق على أساسه التحكيم، والاعتراف بالقانون العرفي، وفرض المكافآت على الأراضي، والبدائل عن التعويض في حال رفض اللجنة طلب الإدعاء، واحتمالات الاستئناف. إذا أخفقت اللجان القومية والجنوبية في فض خلاف ما، يجب إحالة القضية إلى المحكمة الدستورية ولكنه ليس من الواضح إذا كانت المحكمة الدستورية ستبني قرارها على القانون العرفي أو التشريعي أو مبادئ المساواة، ولم يتم تشكيل أي من اللجان بعد.

سيُطلب من المجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والخبرات، ويجب أن يتم إتباع أفضل الممارسات الدولية في مجالات التحكيم والوساطة والمصالحة وفي تفادي التضارب ما بين المعايير التشريعية والعرفية. ويجب إعطاء الأولوية لتنسيق وتعزيز المعايير العرفية الموجود كافة، ويجب أن يكون التحرك تجاه تعزيز القانون بالاشتراك، ويجب توفير المعلومات القانونية، والمساعدة القانونية إذا دعت الضرورة، للمجتمعات والنساء الأميين.

الإصلاح في الشمال

لقد ركزت العديد من الدراسات على ضرورة إصلاح نظام امتلاك الأراضي الريفية والإدارة في شمال السودان، ويبدو هذا للعيان أكثر وأكثر كلما توطد النزاع المستمر في دارفور حول الموارد البرية، رغم أنه ليس مقصور على ذلك فقط. وبينما توجد بعض الحلول المحددة التي يجب تقديمها لدارفور وشرق السودان، فإن العوائق الرئيسية الشائعة للنظام الحالي في كل أنحاء البلاد هي:

- سهولة تعرض الفلاحين الصغار لمخاطر أن يجردهم المستثمرين الأغنياء من ملكية أراضيهم
- قلة السياسات الواضحة تجاه الاستخدام البيئي المستمر للأرض

بدو عرب رحل في شمال دارفور أثناء ترحالهم خلال موسم الأمطار في تموز ٢٠٠٥

IRIN

- الإخفاق دائما في تنفيذ حقوق استخدام أراضي البدو، وهي مصدر دائم للتوتر
- الإخفاق في التشاور بشكل مناسب مع المجتمعات المحلية في قضايا استخدام الأراضي
- التنسيق الرديء واللامركزية غير الفعالة لخدمات التمديد والتسويق
- الاستخدام المفرط للبذور قليلة الجودة، وتعرض أكبر للأمراض وتقليل المحصول
- قلة الاعتراف بحقوق الموارد البرية
- هيكلية الائتمان الزراعي منحازة تماما ضد المزارعين التقليديين الصغار

وكما أوجزنا في هذا التقرير ٢ فإن حالة الأراضي داخل وحول الخرطوم وبعض المراكز الحضرية في الشمال حيث بنى النازحون مساكن مؤقتة هي ذات شأن كبير، فإن عمليات الإزالة، رغم أنها وفق القانون وتُنفذ باسم "التجديد الحضري"، متضاربة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. والتحدي الرئيس هو ضمان أن التكامل المحلي في المراكز الحضرية لوادي النيل هو خيار ساري المفعول للنازحين من أثر الحرب والذين قد لا يرغبون في العودة إلى الجنوب أو المناطق المتأثرة بالنزاع في وسط السودان أو الغرب. ويشير ذلك إلى التخطيط الحضري المتسارع وتيسير الوصول القانوني إلى البقع السكانية، والاستثمار في خدمات المياه والكهرباء ومن المحتمل أيضا في الإسكان قليل التكلفة الذي تدعمه الحكومة. إن ضرورة وصول سكان الحضر إلى أراضي المحاصيل القريبة من الحضر لتحقيق الاكتفاء الذاتي يجب أن يُؤخذ في الحسبان، وربما عبر تنمية المناطق الخضراء حول المدن. ويجب على المجتمع الدولي أن يبدأ بسياسة حوار أكثر استمرارية وثبات مع الحكومات القومية وحكومة الدولة المعنية إذا ما انبثقت أي دلائل ذات معنى.

سياسة الأراضي في الجنوب

وفقا للمبدأ العام الذي ينص على أن "الأرض في السودان الجديد هي ملك للمجتمعات"، ويعتمد النظام القضائي لحركة تحرير السودان أساسا على القانون العرفي، ويتميز ذلك بغياب التسجيل الرسمي للأراضي، والهيمنة على حقوق استخدام الأراضي (كمعارضة للملكية)، ومنح السلطة لزعماء القبائل لتقسيم الأراضي، وفقدان حقوق الأراضي في حالة عدم الاستخدام لفترات طويلة، والغياب الفعلي لعمليات بيع الأراضي والوجود المحتمل للحقوق المتداخلة على نفس المنطقة. يجب قبول التقاليد كونها الحلول القانونية الشرعية، وربما يجدر بنا استكشاف إلى أي مدى يمكن تحويل الحقوق العرفية للأرضي إلى حقوق قانونية من خلال عمليات التسجيل المناسبة. فهذا يمكن أن يحمي المجتمعات المحلية من أي ضغط لا داعي له من العائدين أو الدخلاء ذوي السلطة، ويمكن أن يُحيِّد النزاعات الناشئة عن تداخل التقاليد العرفية المختلفة ويقيد المضاربات المحتملة للأراضي.

إن معظم الأنظمة العرفية التي تقبلها حركة تحرير السودان كأساس لتسوية الخلافات على الأراضي تشتمل على التحكيم في المشاكل العائلية على أيدي الزعماء أو الزعماء الصغار وتحويل القضية إلى الرئيس التنفيذي الأعلى أو المحكمة الإقليمية عندما لا يوافق أحد الأطراف على المحصلة. ويمكن أن تشمل مواطن ضعف هذا النظام على قلة وضوح قوانين التحكيم، والطبيعة غير الملزمة للحكم الصادر والمخاطرة الناتجة عن إخفاق أحد الأطراف المنتفعة، خصوصا إذا كان من قبائل مختلفة، في الاتفاق على البدء في عملية التحكيم. وأيضا فإن القانون العرفي للأراضي موثق على نحو غير منتظم، بوفرة كبيرة في أراضي دنكا ونوير، وبشكل ضئيل جدا في الاكواتوريا (المنطقة الاستوائية)، وأخيرا فإن الميزة الشائعة في الأنظمة التقليدية لإدارة الأراضي هي تمييزهم في المعاملة فيما يخص حقوق النساء في الأراضي.

يبدو أن تطور السياسات المتعلقة بالأراضي يرقد على افتراضات غير مثبتة، وأن عمليات العودة ستكون واضحة المعالم (سواء للمناطق الريفية أو الحضرية)، وأن العائدون سوف يرضون بما هو موجود وأن العملية ستتم على مراحل، فهم يتجاهلون النزعة الناشئة لتشكيل مراكز جديدة في المدن وضرورة إعادة إقامة توازن معزز بين التعداد السكاني للمناطق الريفية والحضرية. فالأسر الريفية، خاصة إذا كانت رعوية، تحتاج للوصول إلى مجموعة منوعة من التربة المختلفة والموارد الطبيعية لكسب الرزق. لذلك فإن الوصول إلى الأراضي في المناطق الريفية ليس مجرد سؤالا حول حيازة قطعة أرض لإعمار مأوى، وحديقة مجاورة، وحقل للمحاصيل الزراعية، إن الاستخدام غير الريفي للأراضي هو تحدي كبير في الجنوب كما هو الحال في الشمال، وخاصة في المناطق التي قلص عدم الاستقرار حركات أهل الريف وجرهم إلى نزاعات مطولة.

يعتبر نظام ملكية الأرض في المناطق الحضرية التي تسيطر عليها حركة تحرير السودان تحديا هاما حيث يمكن الشعور هنا بأكبر قدر من خطورة مشاكل عمليات العودة، تعتبر المناطق الحضرية أنها تقع ضمن الاختصاص القضائي المباشر لحكومة جنوب السودان ولكن لم يصدر أي تشريع لقانون الأرض إلى الآن بسبب الاحتلال العسكري المُطوَّل للقوات المسلحة السودانية أو حركة تحرير السودان. ويتم تنفيذ عدد متزايد من الإجراءات على أساس قانوني متقلقل، وكما في الشمال، فإن حاجة سكان الحضر أن يصلوا إلى الأراضي القريبة من المناطق الحضرية لتحصيل الرزق يجب أن تؤخذ في الحسبان في التخطيط الحضري الجديد في محاولة لتنمية المناطق الخضراء حول المدن، كما يحدث الأمر تلقائيا حول جوبا. ويظل التساؤل مفتوحا حول إذا كان يجب توزيع العائدين بهذه الطريقة بالذات على الأحياء المختلفة أو إقامتهم في مناطق جديدة، وهذا التساؤل يثير المخاوف من خلق أقليات في المناطق إذا تم اختيار الخيار الثاني. وتتعلق بعض القضايا الأخرى بالمباني غير المرخصة، والتعاملات الماضية التي تمت على أراضي غير مملوكة والرفض العسكري للوصول إلى الأراضي. في الجنوب الذي وقع تحت سيطرة حركة تحرير السودان في السابق، فقد دمرت الحرب نظام إدارة الأراضي بالكامل، وقضايا الوثائق المفقودة أو الناقصة، ومسح الأراضي المفقود أو الرديء، ونقص المنشئات التقنية هي أكثر أهمية نسبيا من قضايا المناطق التي كانت تقع سيطرة الحكومة السودانية.

الخلاصة

تبدو التحديات الناتجة عن قضايا سياسة الأراضي في السودان أنها لا تُقهر تقريبا، ومع ذلك يمكن أن نجد الكثير من الأمثلة ذات الحلول المرضية في عدة دول تمر بمرحلة ما بعد النزاعات. وبعد أكثر من عقدين من الحرب الأهلية من المهم جدا أن يفهم المجتمع الدولي أهمية قضايا الأراضي في السودان وأن يظل مركزا على حوار السياسات والدعم المؤسساتي.

كان دومينيكو بولوني مستشارا رفيعا للسياسات في مكتب الأمم المتحدة لمنسق المندوب السامي/المنسق الخيِّر، في الخرطوم/ نيروبي ومستشار للنزاعات في بعثة التقييم المشتركة للأمم المتحدة، ويعمل حاليا في قسم الشئون السياسية في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، البريد الالكتروني polloni@un.org. كُتِبَ هذا المقال بصفة شخصية ولا يمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

١. www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db٩٠٠SID/ ٥ZJSKB?OpenDocument-SZIE

٢. انظر المقالات في الصفحات ٣٨-٣٩

السودان

التعهدات فى مقابل الالتزامات

توبي لانزر

في أبريل ٢٠٠٥، اجتمع فى أوسلو حوالي ٤٠٠ من ممثلى أكثر من ٦٠ دولة ومنظمة لعقد مؤتمر للجهات المانحة بشأن السودان. والآن، هل تحققت التوقعات بعد مرور ستة شهور؟

كان الهدف الرئيسي للمؤتمر الذى استضافته الحكومة النرويجية هو حث الجهات المانحة على تقديم الدعم للسودان حتى نهاية عام ٢٠٠٧. وتم طلب تقديم نوعين من الدعم، الأول، ٢,٦ بليون دولار كمساهمة من المجتمع الدولى لدعم المرحلة الأولى من الخطة التنموية للفريق الوطنى الإنتقالي المشترك (وهذا المبلغ تم تخصيصه لتغطية تكاليف البرامج التى تم تحديدها فى أثناء زيارة "البعثة المشتركة لتقييم احتياجات السودان لمرحلة ما بعد السلام" بحيث تتولى السودان توفير مبلغ ٥,٣ بليون دولار من المبلغ المطلوب وهو ٧,٩ بليون دولار). وكان الطلب الثانى هو توفير ١,٥ بليون دولار لتلبية الإحتياجات الإنسانية وإعادة الحياة إلى طبيعتها وفقاً لما تحدده خطة العمل التى وضعتها الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥، والتى تحدد مبادرات الإغاثة والإسراع فى إعادة الحياة الطبيعية والتنمية. ولم يتضمن المبلغ الإجمالى وهو ٤,١ بليون دولار المتطلبات المالية اللازمة لما بعد عام ٢٠٠٥ للقيام بالأعمال الإنسانية أو عمليات نزع السلاح أو تسريح المسلحين أو إعادة الإندماج أو الإعفاء من الديون أو احتياجات بعثة الإتحاد الإفريقى فى دارفور.

وفى أثناء المؤتمر تعهدت الوفود بشكل ملموس بتوفير حوالي ٤,٥ بليون دولار لدعم السودان (مع أن جزءاً من هذا المبلغ كان مخصصاً للاتحاد الأفريقى). وبينما أعلنت الجهات المانحة مسؤوليتها عن توفير الدعم المالى للسودان، أكدت في توقعاتها على أن تنفذ الأطراف المعنية، بحسن نية وفى الوقت المحدد، "اتفاقية السلام الشاملة" التى وقعت قبل ثلاثة أشهر من عقد المؤتمر. بل إن بعض الوفود ذهبت إلى مدى أبعد من ذلك وطالبت بإجراء تحسينات ملحوظة فى دارفور، وباحترام حقوق الإنسان فى أنحاء البلاد قبل الالتزام التام بالتعهدات. ومع ذلك، اتخذت الجهات المانحة بصفة عامة موقفاً إيجابياً وبدا الأمر كما لو أن الهدف من توفير ٤,١ بليون دولار قد تحقق.

وكان توفير مبلغ ٤,٥ بليون دولار، والتى تعهدت بتوفيره أعداد كبيرة من الوفود لأغراض مختلفة على مدار ثلاثة أعوام، بمثابة تحدٍ لهم. وفى نهاية المؤتمر، أوضح السيدة هيلدا جونسون، وزيرة التنمية النرويجى، أنه تم تخصيص حوالي ٢ بليون دولار لإعادة الحياة إلى طبيعتها على المدى البعيد فى السودان، وأردفت قائلة أنه تم تقديم مبلغ ٥٠٠ مليون دولار من هذا المبلغ عن طريق الصندوق الائتماني متعدد الأطراف للمانحين الذي تم إنشاءه حديثاً، ويتولى إدارته البنك الدولي. وقد أدى هذا إلى حدوث عجز يقدر بحوالي ٦٠٠ مليون دولار على المدى البعيد. وتعهدت بعض الجهات المانحة بتوفير حوالي ١,١ بليون دولار لتمويل البرامج الإنسانية وبرامج الإسراع فى إعادة الحياة إلى طبيعتها، بيد أنه تم تخصيص ٣٠٦ مليون دولار فقط من هذا المبلغ لخطة العمل على وجه التحديد، مما أدى إلى حدوث نقص شديد فى تمويل خطة العمل. فما الذى حدث منذ ذلك الوقت؟

ولايزال العديد من مسئولى الأمم المتحده يعملون فى مناطق متفرقة من العالم مع الجهات المانحة لضمان تنفيذ تلك التعهدات. وتتم مراقبة تنفيذ التعهدات بشأن تقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع من قبل جهاز الرقابة المالية١ بمكتب الأمم المتحدة المعنى بتنسيق الشئون الإنسانية، ومقره الرئيس فى جنيف. وفي حالة السودان، ثمة دور تكميلي تقوم به قاعدة بيانات تتولى إدارتها الأمم المتحدة فى الخرطوم. ويكشف كل من جهاز الرقابة وقاعدة البيانات عن نفس النتيجة المثيرة؛ وهي أنه قد تم، بشكل جوهري، تنفيذ التعهدات بتقديم مساعدات إنسانية والإسراع فى إعادة الحياة إلى طبيعتها. وبهذا المعنى، تم تنفيذ التعهدات التى تم إعطاؤها فى مؤتمر أوسلو. ورغم أنه تم توفير الاحتياجات الماسه للشعب فى أجزاء كثيرة من السودان، سيتطلب على الأمم المتحده زيادة متطلبات خطة العمل من ١,٥ بليون دولار إلى ١,٩ بليون دولار، وبذلك يكون ما قد تمويله من خطة العمل ٥٠٪ لا أكثر. وينبغى الآن توافر مبالغ إضافيه من النقود لتقديم الدعم للشعب السوداني، ولاسيما فى الجنوب حيث يعتمد عشرات الآلاف من العائدين إلى وطنهم على برامج الإغاثة وإعادة الحياة إلى طبيعتها لمساعدتهم على استعادة حياتهم من جديد.

وتعتبر مراقبة تنفيذ هذه التعهدات الخاصة بالمساعدات التنموية هو مجال عمل لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية٢، وفعل مثل هذا العمل يستغرق الكثير من الوقت نظراً لطبيعة البرامج التى تستغرق فترة زمنية أطول. ويكون حينئذٍ التأكيد على أن جميع التعهدات التي أعطيت فى مؤتمر أوسلو قد تم تنفيذها هو أمر سابق لأوانه، بيد أنه من الواضح، على الأقل، أن تنفيذ الإلتزامات يتم بخطى بطيئة فى منطقة واحدة على وجه الخصوص. وقد تم توفير حوالي ١٠٢ مليون دولار فقط من أصل ٥٠٠ مليون دولار مقدمة من الصندوق الائتماني متعدد الأطراف للمانحين فى الفتره ما بين عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، محدثة بذلك عجزاً يقدر بحوالي ٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. والآن، وقد مرت ستة شهور بعد مؤتمر أوسلو، آن الوقت للجهات المانحة أن تحول ما تعهدت به إلى التزامات. وتعد عملية التمويل هي عملية رئيسة لدعم عملية إعادة الاعمار وتحقيق السلام فى السودان.

ولقد أتاح مؤتمر أوسلو عقد منتدى مهم للفريق الوطنى الإنتقالي المشترك لإيضاح معالم خطته وللمجتمع الدولى للتعبير عن دعمه. ويبدو أن التعهدات فى طريقها إلى أن تصبح التزام حقيقي رغم أنها تتم بخطى بطيئة. ويمكن القول بأن المؤتمر قد حقق أهدافه بالفعل عندما يتم تنفيذ جميع التعهدات سواء كانت سياسية أو مالية.

توبى لانزر (أستاذ زائر سابق فى مركز الدراسات المعني بشئون اللاجئين) هو رئيس إدارة الإجراءات الموحدة لدعاوي الإستئناف بمكتب الأمم المتحدة المعني بتنسيق الشئون الإنسانية (OCHA)، بجنيف. ويعبر هذا المقال عن رؤية شخصية للكاتب. ويمكن الاتصال بالكاتب عن طريق البريد الإلكترونى: lanzer@un.org

١ www.reliefweb.int/fts

٢ www.oecd.org/dac/stats

الإحباط في جوبا

يتزايد الاحباط في جوبا بسبب التأخر في استلام الأموال الموعودة، وقد انتقد سالفي كير، رئيس جنوب السودان، الأطراف المتبرعة لتأخرها في تسليم المبالغ الموعودة لأغراض إعادة البناء، وصرح أنه: «لم نتلقى بعد أياً من الوعود التي تم التعهد بها في أوسلو، وما يزال الحديث جارياً عن مبلغ ٤ بليون دولار أمريكي والذي لم يتم تسلمه بعد. ونتطلع إلى إيفاء تلك الدول التي وعدت بالالتزام بهذه المبالغ بها». ومن جانبهم أشار المتبروعون إلى أنهم قادرون على تحويل الأموال وفقا لجدول المواعيد المتفق عليها في اتفاقية السلام الشاملة. كما ساهم التأخير في تأسيس حكومة السودان حتى ٢٣ أكتوبر في بدء وصول الأموال المنشودة.

السودان

نظرات على اتفاقية السلام الشاملة

أندريه ستيانسن

تعتبر البنود التي تخص تقاسم الثروة والسلطة هي قلب اتفاقية السلام الشامل وهي أيضاً القاعدة الأساسية لعملية بناء السودان الجديد.

انبثقت اتفاقية السلام الشامل عن أزمة وطنية معقدة للغاية. فقد اندلعت الحرب الأهلية قبل استقلال السودان في عام ١٩٥٦، حيث وصلت أرقـام الوفيات الناتجة عن هذه الحرب، كما أفادت التقارير، إلى اثنين مليون حالة، إضافة إلى أن الطرفين الرئيسيين المتصارعين يمثلون أيديولوجيتين مختلفتين؛ وهما الإسلام المتطرف والعلمانية، مما أعطى للسودان منظوراً قتالياً. ومما لا شك فيه أن كلا الطرفين - حكومة السودان وحركة تحرير شعب السودان- كانا يعرفان مسبقاً أنهما لن يحرزا في هذه الحرب انتصاراً عسكرياً تاماً. ومن هنا جاءت اتفاقية السلام الشامل١ كحل جذري من خلال طرحها لحلول مبتكرة تعالج الأسباب الرئيسية للحرب الأهلية المستمرة في السودان، ولكنها في نفس الوقت حذرة عند تناولها للقضايا الرئيسية التي تُركت عالقة على مر الوقت، وكذلك متحفظة لأن الأطراف المتفاوضة ما زالت مسيطرة على المصالح الرئيسية في شمال وجنوب السودان على التوالي. وهدفت اتفاقية السلام الشامل إلى معالجة الانقسام الشديد في البلاد من خلال التطرق للأسباب الرئيسية للنزاع وحل القضايا الجوهرية التي يصعب حلها بالقوة العسكرية.

ما هي الأسباب الرئيسية للحرب الأهلية من وجهة نظر الأطراف المتفاوضة؟ قدمت اتفاقية السلام الشامل إجابات واضحة نوعاً ما، وذلك لأن القوى السياسية والاقتصادية احتلت المراتب العليا لفترة طويلة، ولكن السودان الجديد يتطلب تقاسم هذه السلطات والثروات مما سيتطلب من جميع الأطراف البحث عن طرق لضمان التمثيل المركزي لكل المناطق البعيدة وذلك لنقل حصص عادل من الثروة القومية من المركز إلى الأقاليم. وقد تم تنظيم المفاوضات حول هذه الموضوعات وإعداد اتفاقيات تقاسم السلطة والثروة لتُشكل جميعها أساس اتفاقية السلام الشامل.

الأمن والمناطق الثلاثة

يجب أن نفيد أن هذه الاتفاقية لا تعني أن الاتفاقيات الأخرى المشمولة في اتفاقية السلام الشامل هي أقل أهمية من الاتفاقية الأمنية والاتفاقيات الخاصة بالثلاثة مناطق (وهي مناطق النزاع آبي، وجبال النوبة والنيل الأزرق). ومن جهة أخرى، تعتبر الاتفاقية الأمنية ضرورية لحركة تحرير شعب السودان، لأنها تحدد دور الجيش الشعبي لتحرير السودان كقوات مسلحة حيادية ومتخصصة ومنتظمة٢، ولأن بقاء الجيش الشعبي لتحرير السودان هو فقط الذي سيؤمن حماية كافية لحق الانسحاب إذا صـوّت سكان جنوب السودان لصالح الانفصال في نهاية الفترة الانتقالية التي ستمتد لستة سنوات. وتعتبر الاتفاقيات الخاصة بالمناطق الثلاثة أساسية أيضًا لأن حركة تحرير شعب السودان ادعت دائمًا أنها تمثل مصالح هذه المناطق ولكنها فشلت في الوصول إلى أي شيء عدا اتفاقيات منفصلة عُقدت بعيداً عن سلطة حركة تحرير شعب السودان. وعلاوة على ذلك، أصبحت اتفاقية جبال النوبة/ النيل الأزرق هي منطقة اختبار لمعنى مبادئ مشاركة السلطة والثروة في شمال السودان. وقد اقترح ممثلون عن حركة تحرير شعب السودان والحكومة السودانية أن ترتيب جبال النوبة والنيل الأزرق يمكن أن يخدم كنموذج للمناطق الأخرى في البلاد، مثل إقليم دارفور والإقليم الشرقي.

وتشكل الاتفاقية الخاصة بمنطقة آبي جزءًا فريدًا من اتفاقية السلام الشامل في كونها النص الوحيد الذي لم يكتبه أي من الطرفين٣. ويعتبر هذا الأمر مميزاً ويشير إلى رغبة الطرفين في إبعاد أنفسهم عن ذلك الجزء من الاتفاقية العامة الذي لن يستطيعوا التعايش معه بسهولة عندما تقترب فترة الستة سنوات الانتقالية من الانتهاء. وسيستمر وجود الكثير من الشك حول الطريقة التي ستُحل فيها قضية آبي - سواء أكان ذلك بضمها إلى جنوب السودان، أو ضمها إلى بلد مستقل آخر، أو إبقاءها جزء من شمال السودان. وأشار في الواقع زعماء بعض القبائل العربية في المنطقة – وهم أطراف هامة في حزب المؤتمر الوطني الحاكم - أنهم لا يريدون الانضمام إلى جنوب السودان. كذلك يصر زعماء من السكان الأفارقة في المنطقة أن آبي يجب أن تعود مرة ثانية إلى جنوب السودان. وقد هدف تقرير لجنة حدود آبي إلى معالجة بعض القضايا الأكثر جدلية ولكنه بدلاً من ذلك زاد من إثارة الجوانب العاطفية. وستحوّل مدينة آبي، نتيجة لفشل الوصول إلى حل وسط شامل يمكن أن يعيش الجميع من خلاله، إلى كشمير أخرى.

تقاسم السلطة والثروة

عبارة "جعل الوحدة أمر جذاب" هي من أهم عبارات اتفاقية السلام الشامل. وأصبح واضحاً أثناء المفاوضات أن كلا الطرفين يمتلك منظور مختلف لمعناها. فبالنسبة للحكومة السودانية فإن جعل الوحدة أمر جذاب هو مسؤولية مشتركة وهي الهدف المطلق للمفاوضات. ولكن موقف حركة تحرير شعب السودان كان مختلف قليلاً. وبالرغم من أن حركة تحرير شعب السودان التي تعتبر حركة سياسية صرحت عن إصلاحًا شاملاً للبنى الاقتصادية والسياسية لكل السودان، إلا أنه من المعروف أن نسبة كبيرة الأعضاء البارزين لحركة تحرير شعب السودان، إضافة إلى الأغلبية العظمى للسكان في جنوب السودان، يفضلون الانفصال على مواصلة الوحدة. لهذا السبب شعروا أن المسؤولية الكبرى لجعل الوحدة أمر جذاباً يقع على كاهل الحكومة الحالية في الخرطوم والحكومات الوطنيات المستقبلية. فعلى سبيل المثال، استمرار النظام المركزي القوي في الحكومة لن يجعل الوحدة أمر جذاباً أبداً، لذا يجب على حكومة السودان أن تتقبل نظام الحكم الذي يتجه نحو التقوية الحقيقية للمناطق والأقاليم. إضافة لذلك، لم تكن القيادة غير الإسلامية لحركة تحرير شعب السودان في معظم الأحيان جاهزة للعيش تحت القوانين الإسلامية لذا يجب على حكومة السودان تقبل وجود قانون الشريعة فقط في منطقة الشمال.

وقام المفاوضون عن الحكومة السودانية بعمل تنازلات كبيرة لجعل الوحدة أمر جذاب. فقد احتلت المبادئ اللامركزية قلب الاتفاقية، بينما منحت حكومة السودان الجنوبية سلطات واسعة. وقدمت اتفاقية مشاركة الثروة إلى الحكومة السودانية ما يقارب ٥٠٪ من مجموع صافي إيراد النفط المنتج في جنوب السودان، حارمة بذلك الخزنة المركزية من نصيب كبير جداً من قاعدة إيرادها المحتملة. ونتيجة لهذا التنازل، خففت أسعار النفط العالية إلى حد ما، ولكن ما زال الأمر سيستغرق وقت ليعوّض عن خسارة الإيـراد. وسيكون لانفصال السودان الجنوبي، حيث يفترض وجود معظم احتياطيات النفط، نتائج واضحة بشكل أكبر بالطبع على وزارة المالية في الخرطوم.

السودان الجديد

لم يعبّر أي كان عن الرؤية المتغيّرة لحركة تحرير شعب السودان - السودان الجديد – كما عبّر عنها بقناعة الراحل الدكتور جون قرنق. وقد انعكست الطموحات الوطنية لحركة تحرير شعب السودان في اتفاقية مشاركة السلطة. وسيُعين رئيس حركة تحرير شعب السودان، وهو أيضًا نائب رئيس دولة السودان، مع مجموعة من مسئولي حركة تحرير شعب السودان في حوالي ثلث الوظائف الوزارية عند تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة. إضافة لذلك، سيتم إصـلاح تركيبة الخدمات المدنية المحلية لتنعكس بشكل أكبر على الدولة بالكامل. وتمهّد اتفاقية السلام الشامل أيضًا الطريق أمام حركة تحرير شعب السودان لإنشاء هيئاتها كقوة سياسية ذات شأن في شمال السودان. وحتى موعد الانتخابات بعد حوالي ثلاثة سنوات، سيتمسك أعضاء حركة تحرير شعب السودان بـ ١٠٪ من مقاعد الهيئات التشريعية في المناطق الشمالية في الدولة، مقدمين بذلك نقطة انطلاق

للحركة لتؤسس نفسها كحركة قومية٤.

وقد أدى الموت المفاجئ للدكتور قرنق إلى إثارة تساؤل الكثير من المراقبين فيما إذا كانت حركة تحرير شعب السودان ستقلل من طموحاتها الوطنية بخصوص الإعداد للاستقلال الكامل خلال الستة سنوات القادمة. وفي الواقع لا يملك اي من الرئيس الجديد، سالفا كيير، الذي بدا ميال لصالح الاستقلال في خطبته الافتتاحية التي رفض فيها الاقتراحات، ونائب الرئيس الجديد، ريك ماتشار، الذي اشتهر في عام ١٩٩١عندما حاول عزل جارانج جزئياً لأنه لم يكن يميل إلى الانسحاب، نفس تاريخ جارنج للتعبير عن الأجندة الوطنية. وسيكون لالتزام قيادة حركة تحرير شعب السودان - أو عدمه- نحو الأجندة الوطنية نتائج هامة لتنفيذ التحضيرات للحكومة الائتلافية. وهناك بُعداً آخر لهذا السؤال وهو الطريقة التي سترتبط بها حركة تحرير شعب السودان مع الأحزاب السياسية الموجودة في شمال السودان. وبما أن هناك سبب صغير يدعونا للاعتقاد أن حركة تحرير شعب السودان ستخسر مكانتها المسيطرة على الوضع السياسي في جنوب السودان، قد يبدو التخمين الضعيف هو أن أي تحالف سياسي ستختار حركة تحرير شعب السودان الانضمام له سيتمتع بالقوة السياسية التي ستسيطر في البلاد. وهذا يشرح سبب سعي الكثير على النطاق الكامل للساحة السياسية السودانية لكسب ود الدكتور قرنق. وقد ورث سالفا كيير دور صانع الملوك المحتمل ولكنه قد لا يرغب في استثمار وقت كبير في السياسة على المستوى الوطني.

ويعتبر تنفيذ اتفاقية السلام الشامل هو أيضًا قضية قدرات فالاختلاف بين الشمال والجنوب كبير للغاية، حيث يمكن تطوير القدرات الحالية الموجودة في الشمال، بينما يجب بناء أنظمة الجنوب تقريبًا من الصفر. ويعتبر القطاع المالي مثال جيد على ذلك، ففي شمال السودان توجد بنوك في معظم المراكز التجارية ويعتبر النظام المصرفي مستقر. وهذا هو عكس الوضع الموجود في جنوب السودان، فبخلاف المدن الرئيسية، لا توجد هناك بنوك مما يعني أن التحويلات النقدية أمر صعب للغاية، لذا يجب على العامة حمل النقود، ولا يمتلك القطاع التجاري أي مدخل إلى أسواق المال التي تقدم قروض بفوائد تنافسية. سيستغرق بناء الطاقات المؤسساتية في جنوب السودان وقتاً ليتطور، وهذا مع وجود دعم كبير من المجتمع الدولي.

النتيجة

تباحث اتفاقية السلام الشامل طرفان فقط، لذا اتهم النقاد العملية بأنها حصرية، حيث طالبت القوى السياسية الأخرى بالانضمام إليها. وأقرت الأطراف أنه من الضروري في المرحلة القادمة للنزاع توسيع العملية السياسية. وقد أظهرت الترتيبات وتبني الدستور الوطني المؤقت الاستعداد لضم مجموعات أخرى واستعداد هذه المجموعات للمشاركة. ولكن كانت هذه القضية جزء واحد فقط في الاختبار وقد يكون أسهلها نسبياً، فقد أظهرت أزمة دارفور وغليان الاشتباكات في الجزء الشرقي للبلاد تحديات أخرى أكثر جوهرية. وفي هذه الحالة تقدم اتفاقية السلام الشامل إطار عمل للتعامل مع هذه التحديات، ولكن نجاحها أو فشلها قد يعتمد على مدى استعداد السلطة السياسية الجديدة في الخرطوم لتقبل مبادئ مشاركة السلطة والثروة في البلاد.

أندريه ستيانسن هو باحث في معهد أبحاث السلام الدولي، أوسلو، شارك في مفاوضات الحكومة السودانية وحركة تحرير شعب السودان-حركة تحرير السودان، والتي ابتدأ فيها كمراقب نرويجي وأصبح فيما بعد كمرجع خاص لتقاسم الثروة لسكرتارية الهيئة الحكومية الدولية لتحقيق التنمية بخصوص إحلال السلام في السودان. ولا تعبّر أي من هذه الآراء الواردة في هذا المقال رأي الحكومة النرويجية أو الهيئة الحكومية الدولية لتحقيق التنمية. بريده الإلكتروني: es@prio.no

١ النص الكامل في الموقع .www. reliefweb. -int/rw/rwb. nsf/db٩٠٠SID/EVIU ٦AZBDB?OpenDocument

٢ www. justiceafrica. org/Final_Cease_Fire_ agreement. pdf

٣ تشرح الحاشية السفلى أن الاتفاقية هي النص الكامل للمشروع المقترح تحت عنوان "مبادئ الاتفاقية على منطقة أبيي" المقدم من قبل جون دانفورث المبعوث الخاص لمجلس الشيوخ الأمريكي إلى نائب الرئيس السيد علي عثمان محمد طه والدكتور جون جارانج رئيس حركة تحرير شعب السودان. وأعلنت الأطراف تبني هذه المبادئ كأساس لحل نزاع منطقة أبي.

٤ قدمت اتفاقية السلام الشامل أيضاً للحزب الوطني ١٠ مقاعد في مجلس التشريعات في جنوب السودان، وبالتالي تضمن وجود قوة ثابتة في جنوب السودان.

هل يمكن للسلام أن ينهار؟

بقلم سليمان بالدو

إذا لم يواجه المجتمع الدولي القضايا العسيرة بوضع حد لمساندة الحزب الحاكم لوكلائه من الميليشيات الجنوبية وتحدي الفساد ورعاية الديمقراطية وتوسيع المشاركة والشفافية (خاصة فيما يتعلق بعائدات النفط)، فإن فترة التهدئة ستنقضي بسرعة.

مثل معظم الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بالمفاوضات، تشمل اتفاقية السلام الشامل على فائدة للجميع ولكنها خلفت الأحزاب كلها دون بلوغ كامل أهدافها. وتم الإعلان أن الاتفاقية تشمل تقاسما موسعا للسلطة والثروات والترتيبات الأمنية وأنها أنشأت نظاما فدراليا غير متماثل في ظل وجود حكومة جنوب السودان كحد فاصل بين الحكومة الوسطى ودول الجنوب ولكن بدون حكومة إقليمية موازية في الشمال.

وبالرغم من أن اتفاقية السلام المشتركة مفصلة وشاملة، إلا أنها تعكس المصالح المباشرة لحركة تحرير السودان فقط وحزب التجمع الوطني الحاكم. لذلك فإن إقصاء المجموعات الأخرى المتواجدة على الساحة يهدد استمرار الاتفاقية على المدى البعيد، فقد أصبح حزب التجمع الوطني وحركة تحرير السودان رفيقين مقربين جدا، بعد أن كانا عدوين لدودين لأجل طويل، ويجب عليهما العمل معا على تنفيذ الاتفاقية على حساب الحلفاء السابقين الذين ظلوا خارج الاتفاقية.

وتشكل اتفاقية السلام خطرا حقيقيا على الكثير من المجموعات التي لها علاقة بنظام حكم حزب التجمع الحاكم ووقعت على اتفاقية السلام الشامل تحت التهديد لإبعاد الضغط الدولي الواقع على دارفور ولتعزيز قوتها الداخلية من خلال ضمان علاقة شراكة مع حركة تحرير السودان. ويدرك معظم أعضاء حزب التجمع أن الانتخابات الحرة والنزيهة التي تتطلبها اتفاقية السلام الشامل بحلول عام ٢٠٠٩ ربما تزيحهم عن كرسي السلطة، ويخشي الكثير منهم أن ينتج عن استفتاء تقرير المصير جنوب مستقل مما يكلف الخرطوم الكثير فيما يتعلق بسيطرتها على النفط والموارد الطبيعية والمعدنية الأخرى في الجنوب. وهناك إشارات توحي بأن حزب التجمع الوطني يسعى إلى عرقلة تنفيذ الاتفاقية من خلال استخدامه

السودان

لمليشيا قوات الدفاع في جنوب السودان والرشوة وتكتيكات سياسة فرق تسد. وبذلك فهو يشجع جاهدا على نشر العداوة بين الجماعات الجنوبية ويأمل بأن يعمل الاقتتال الداخلي في الجنوب على زعزعة الوضع قبيل الاستفتاء ليتم تأجيله إلى ما شاء الله وبدون إلقاء اللوم عليه.

ويرجح أن تزداد حدة هذه التكتيكات إذا قل الضغط المفروض على دارفور وتوقفت المحادثات التي يرعاها الاتحاد الأفريقي في أبوجا بسبب الانقسامات بين حركتي التمرد الرئيسيتين إذ لم تتغير سياسيات نظام الحكم تجاه دارفور وعلى الرغم من الاستنكار الأجنبي. ويتمتع مهندسو التطهير العرقي بسلطة قوية في الحكومة الجديدة للوحدة الوطنية التي لا ترغب إلى الآن في اتخاذ الإجراءات العسكرية والسياسية الضرورية لفض النزاع وذلك بالقضاء على مليشيات جنجويد وإنشاء سلطة حقيقية ومشاركة للثروات بين دارفور والخرطوم.

لقد أعد زعماء حزب التجمع الوطني بعض المحفزات استعدادا لدخول حركة تحرير السودان إلى الخرطوم. وقال أحد زعماء الحزب لمجموعة النزاعات الدولية "إن لديهم سيارات ومنازل جديدة لم تمس وجاهزة لتقدم لهم، وسيتم تعيين وكيلا من قوات الأمن الحكومية لحراسة كل الشخصيات الهامة في حركة تحرير السودان." وسخر أعضاء أول وفد يصل إلى العاصمة من حركة تحرير السودان من أنهم سيحصلون على إعانة مالية حال وصولهم. فذلك هو ما حدث مع الكثير من رجال السياسة الجنوبيين خلال الفترة السلمية ما بين ١٩٧٢ إلى ١٩٨٣ والتي رعتها اتفاقية أديس أبابا وما حدث لإضعاف مجموعات المعارضة الأخرى منذ تولي الزعماء الحاليين لمقاليد السلطة في عام ١٩٨٩. إن تعنت حزب التجمع الوطني خلال مفاوضات إنشاء حكومة الوحدة الوطنية وتعيينه للمتطرفين المشهورين لمناصب رئيسية في وزارتي الأمن والاقتصاد وكمستشارين للرئيس يدل على عزمه على الاحتفاظ بزمام السلطة. وبإدراك حركة تحرير السودان لعواقب عدم التفوق في هذه المناورات، فقد كان الجو العام كئيب بين حركة تحرير السودان والمعارضة الشمالية بينما يجري تنفيذ اتفاقية السلام الشامل الذي طال انتظاره.

لقد صمد جون غارانغ أمام العديد من التحديات والانقسامات التي واجهته في الحفاظ على تماسك حركة تحرير السودان، ولكنه توفي في حاث مأساوي بتحطم طائرته المروحية بعد ثلاث أسابيع من تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. وقد أجرت المفاوضات مجموعة مختارة من رجال غارانغ مما أدى إلى استياء أولئك الذين تم إقصائهم. فالرئيس الجديد لجنوب السودان، سلفا كير، كان على خلاف شديد مع غارانغ في شهر نوفمبر ٢٠٠٤ حول عدم النزاهة والشورى في صنع القرارات. لقد كان ظهور حركة تحرير السودان كهيئة منفتحة ونزيهة بما في ذلك اتخاذ القرارات تحديا هاما قد شرع غارانغ في التعامل معه، وأصبح الأمر أكثر خطورة من ذي قبل خاصة بعد وفاته. فيصعب على الحركة الآن أن تقدم مساهمة ذات شأن لإنهاء الحرب والكارثة الإنسانية في دارفور والمشاكل الجياشة في شرق السودان، وقد ازدادت الخلافات حول انفصال الجنوب.

إذا التزمت حركة تحرير السودان بالقيام بدورها لمنع انهيار اتفاقية السلام الشامل والعودة للحرب، فيجب عليها إجراء تغييرات جذرية في طريقة عملها. ومن ناحية أخرى فقد كافحت الحركة خلال انتقالها من حركة تمرد إلى حزب سياسي. وقد عكست قلة الشمولية واتخاذ القرارات بنزاهة طريقة عدوها القديم في التوجه للحكم. وعملية تحويل أفرادها المسلحين إلى جيش جديد لا زالت في أدني جدول أعمالها، وقد أحرزت الحركة تقدما ضئيلا في تأسيس الهيكليات المؤسساتية للحكومة وتغيير الطرق المركزية لاتخاذ القرارات، وهي نقاط ضعف تضاعفت بسبب نقص الأموال، وهناك شعور متنام من خيبة الأمل حيث لم الوفاء بالتوقعات الأولية للسلام.

وفي هذا الوقت العصيب من الضروري حشد المزيد من الدعم السياسي والشعبي لاتفاقية السلام وخاصة حركة تحرير السودان، وتقع هذه المسئولية على عاتق شركاء المجموعة الثلاثية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج. ويجب بذل الكثير لضمان أن المتشددين المعارضين لاتفاقية السلام الشامل في الخرطوم لن يستغلوا وفاة غارانغ للتراجع عن تنفيذها بالكامل. ويجب على مجلس الأمن في الأمم المتحدة أن يتعامل وبسرعة مع أي خروقات في الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل للتأكد من أن الأطراف تسير على المسار المنشود.

إن الصفقات الأخيرة التي وقعتها حركة تحرير السودان لتطوير امتيازات البترول في الجنوب تشكل خرقا لاتفاقية السلام الشامل ونتج عنها نقدا كثيرا من جانب الحكومة وفي داخل الحركة ذاتها ومن ثم يجب هجرها جميعا. وبما أن تعامل الخرطوم مع شؤون البترول كان منطو على مشاكل أكثر، فمن الضروري جدا مراجعة كل العقود التي تم توقيعها في السنوات الماضية. ومما يدعو إلى القلق أن اتفاقية السلام الشامل ليس لديها أي آلية لفض النزاعات التي نشبت حول الحدود الشمالية الجنوبية في مناطق تواجد النفط بسرعة، مُخَاطِرة بحدوث تأخير أكبر في تحصيل عائدات النفط الضرورية جدا لحكومة جنوب السودان.

التوصيات الرئيسية التي قدمتها مجموعة الأزمات الدولية هي:

- يجب أن يوقف حزب التجمع الوطني كل أشكال الدعم المقدمة لأعضاء قوات الدفاع في جنوب السودان الذين لم ينضموا إلى القوات المسلحة السودانية.
- يجب على منظمة إيجاد والولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن ينشئوا لجنة، مماثلة لجنة حدود أبيي، لتعيين الحدود بين الشمال والجنوب في المناطق المنتجة للبترول.
- يجب على المجتمع الدولي أن يقدم الخبرات التقنية لمساعدة حركة تحرير السودان في الانتقال من قوات العصابات إلى جيش محترف.
- تحتاج الكنائس ومنظمات المرأة ومجموعات المجتمع المدني الأخرى قدرات معززة للرقي بالحوار الداخلي في الجنوب.
- يجب على بعثة الأمم المتحدة في السودان أن توفر قوات حفظ للسلام في الجنوب تتمتع بقدرة استجابة سريعة وكافية لحماية المدنيين وللرد على نشوب أي أعمال عنف وخاصة هجمات ميليشيات العصابات.
- يجب على حركة تحرير السودان أن تخاطب موضوعي النزاهة والمسائلة في الحكومة الجديدة لجنوب السودان بإقامة لجنة محاربة للفساد ومنصب مراقب عام ومطالبة الوزراء بالإعلان عن ممتلكاتهم وتطوير قانون سلوك لتنفيذه بالقوة على الموظفين المدنيين.
- يجب شمل عدد أكبر من النساء في جميع هيئات ولجان الحكومة.

وحتى إذا تقدمت عملية تنفيذ الاتفاقية إلى الأمام فيمكن أن يظل السودان مزعزعا في المستقبل المنظور في حال عدم توفر إجابات يسيرة للمشاكل القائمة في دارفور والمناطق الأخرى. وفي ظل اتفاقية السلام الشامل فقد اتخذ الشعب السودان خطوة صغيرة ولكنها هامة تجاه تغيير مسار البلاد ولكن الطريق للأمام يظل بعيدا عن اليقين.

سليمان بالدو هو مدير برنامج أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية.

البريد الالكتروني:
sbaldo@crisisgroup.org وللمزيد من المعلومات، انظر تقارير مجموعة الأزمات الدولية حول السودان على الموقع التالي:
www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=1230&l=1

تنسيق المنظمات غير الحكومية في جنوب السودان

بقلم اديلي سوينسكا ووينديي فينتون

تشكل اتفاقية السلام وإنشاء حكومة في جنوب السودان تحديات جديدة تواجه وسائل التنسيق الحالية للمنظمات غير الحكومية

تم إنشاء منتدى المنظمات غير الحكومية في عام ١٩٩٦ ليجمع بين المنظمات غير الحكومية الدولية المنخرطة في عملية شريان الحياة للسودان وهي مظلة العمليات لهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في جنوب السودان التي أسست في عام ١٩٨٩. إن الهدف من إنشاء المنتدى هو مناقشة القضايا التي تكتنف عمليات إعداد البرامج وتسليم المساعدات الإنسانية والوصول إليها وبالتالي تطور المنتدى ليشمل الأعضاء غير المشتركين في عملية شريان الحياة والمنظمات غير الحكومية الخاصة بسكان السودان الأصليين. لقد عمل المنتدى منذ البداية على تطوير نطاق الاختصاصات واجتمع شهريا وتم الاتفاق على أن يتم التمثيل من خلال لجنة منتخبة للتوجيه والإدارة تتكون من سبع أو ثمان منظمات غير حكومية، وفي البداية تم تقسيم تمثيل لجنة التوجيه والإدارة بين الأوروبيين/ الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات غير الحكومية الكبرى/الصغرى ولكن بعد حين اتضح أن بعض من المنظمات غير الحكومية الصغرى لم يكن لديها عدد كاف من الموظفين لتوزيعهم على فعاليات لجنة التوجيه والإدارة. وكان التنسيق على المستوى العالي مع الجهات المانحة والأمم المتحدة من مسئوليات لجنة التوجيه والإدارة التي كانت تتشاور بدورها مع المنتدى الأكبر حول القضايا ذات المصالح والتأييد المشترك.

لقد تبين من العمل تحت ظل الاتفاقية الثلاثية بين الأمم المتحدة وحكومة السودان وحركة تحرير السودان أن المنظمات غير الحكومية التي اندرجت تحت كنف الأمم المتحدة لم تكن شريكات متكافئة. ومع تأسيس المنتدى ولجنة التوجيه والإدارة، لم تستطع المنظمات غير الحكومية أن تستخدم أصواتها الجماعية لتحقيق فوائد أكبر. ولسوء الحظ فإن التفرقة بين المنتسبين غير المنتسبين لبرنامج شريان الحياة، الذي اضطرت الأمم المتحدة إلى تنفيذه بصرامة حتى سارت مباحثات السلام بشكل جيد، أوجدت تقسيمات متكلفة وتنافسات قوضت عملية التنسيق بين المنظمات غير الحكومية. وزادت قلة الاعتراف السياسي الدولي بالحكومة الحالية لحركة تحرير السودان من تعقيدات عملية جذب التمويل. وبسبب عدم وجود قاعدة ضريبية حيوية وفي غياب الحكم الفعال والتنظيم فقد لجأت السلطات المحلية إلى فرض الضرائب على المنظمات غير الحكومية بشكل مباشر وغير مباشر، وهو عمل أجازته بعض الجهات المانحة بل وشجعته أيضا.

لقد قدم منتدى المنظمات غير الحكومية مدخلا للمنظمات غير الحكومية لتنخرط في العملية وتؤثر فيها وفي نتائج بعثة التقييم المشتركة، وقام المنتدى بتعيين المنظمات غير الحكومية لتعمل كنقاط بؤرية لمجموعات بعثة التقييم المشتركة مما يمكن فرق بعثة التقييم المشتركة من التعرض لوجهات نظر المنظمات غير الحكومة بدون ضرورة التشاور بشكل فردي مع الأطراف الهامة مثل البنك الدولي وبرنامج التنمية في الأمم المتحدة UNDP.

وبالرغم من أن المنتدى لن يستطيع تمثيل أراء جميع المنظمات غير الحكومية التي يفوق عددها الثمانين بشكل ملائم والتي تعمل جميعها في جنوب السودان، إلا أنه يجري بذل الجهود دائما لتتشاور بأقدر قدر مستطاع وتوحيد وجهات النظر المختلفة. وتعد بعض المنظمات غير الحكومية ذات مستوى جيد في المعرفة بالتطورات الجديدة الخاصة بالسياق السياسي المعقد للسودان بينما تركز المنظمات الأخرى على تنفيذ البرنامج. إن المدى الواسع من التفويضات والهيكليات والقدرات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وحقيقة أن بعضها لديه ولاءات سياسية علنية، تصعب من عملية الوصول إلى إجماع في الرأي والاتفاق على آليات تنظيم الذات، وحتى المنظمات غير الحكومية الكبرى مبالغ في امتدادها بالفعل وغالبا ما يتصعب الموظفون الكبار من المشاركة في المنتدى.

فالمنظمات غير الحكومية الفردية لسكان السودان الأصليين والمنظمات غير الحكومية الدولية ليس لديها القدرة دائما لتشارك بفعالية في المنتدى وخاصة في لجنة التوجيه والإدارة. وهنا تكمن خطورة، إما حقيقية أو ملحوظة، من أن لا تكون وجهات نظرهم ممثلة بشكل مناسب أو أنهم قد يشعرون بأنهم مستثنيين تماما. لقد حاولت بعض المنظمات غير الحكومية السودانية الأعضاء في شبكات المنظمات غير الحكومية لسكان السودان الأصليين، مثل المنظمات غير الحكومية للسودان الجديد١ (NESI) واتحاد منظمات المجتمع المدني السوداني، أن يتناولوا هذه القضية بالسماح للشبكات بتمثيلهم.

حقائق جديدة

لا زالت كل اجتماعات منتدى المنظمات غير الحكومية تعقد في نيروبي إلى اليوم، ويأمل المنتدى أن يعقد معظم المجتمعات في جنوب السودان مستقبلا، وقد أنشأت الكثير من المنظمات غير الحكومية مكاتب أو مقرات تنسيق في مدينة رومبك عاصمة جنوب السودان أو أنها تركز على تحسين البنية التحتية والإدارة في المكاتب والمقرات في الأجزاء الأخرى من السودان.

لقد كان بإمكان المنظمات غير الحكومية، قبل عملية السلام، أن يتخطوا الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان وجناحها الإنساني، لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في السودان. لقد خوفت سياسيات الكثيرين من الجهات المانحة والأمم المتحدة التعامل المباشر مع حركة تحرير السودان بل وحظرته. والآن وبعد أن تشكلت حكومة جنوب السودان أصبح من الضروري إنشاء إطار تنظيمي وعملي للمنظمات غير الحكومية وذلك من أجل توفير بيئة تساعد على الاستعادة والتنمية. ومن باب إدراك هذا أهمية هذا العمل، فقد بذلت لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في السودان/حركة تحرير السودان والمنظمات غير الحكومية جهودا هائلة للعمل معا على تطوير عملية شاملة ومفتوحة تصميم هذا الإطار. وفي الاجتماعات التي عقدت في رومبك أكدت لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في السودان/ الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان والمنظمات غير الحكومية على أن المنظمات غير الحكومية للسكان الأصليين السودانيين والمنظمات غير الحكومية الدولية قد تم تمثيلها على حد سواء. وكانت المناقشات صريحة واستطاع كل المشاركون أن يعبروا عن أرائهم المختلفة في جو منفتح وخال من التهديد. لقد استفاد الاجتماع من حضور الدكتور ريك ماشار، وهو النائب الثاني ل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، والدكتور بيلاريو أهوي نغونغ، وهو مدير لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في السودان. وقد أكدت حركة تحرير السودان على عزمها توفير بيئة جيدة

لكل من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وبينما لن يتغير دور المنظمات الحكومية جذريا فقد أشاروا أيضا إلى أنها يجب أن تعترف بالدور الرئيسي لحكومة جنوب السودان في سياسيات الاستعادة والتنمية والتخطيط وأنها يجب أن تسجل رسميا مع مجلس المنظمات غير الحكومية المشكل حديثا والمكون من ممثلي المنظمات غير الحكومية وحكومة جنوب السودان ولجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في السودان.

وستستفيد عمليات التنسيق لعودة المشردون داخليا وعودة واندماج اللاجئين من تأسيس الإطار الجلي لتنظيم المنظمات غير الحكومية. وفي عام ٢٠٠١ ترأس فرانسيس دينغ (الممثل الخاص للأمين العام آنذاك) مؤتمرا في روميك لمخاطبة قضايا المشردين داخليا ومساعدة لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في السودان في التخطيط لعودتهم النهائية. وبينما تمت مناقشة بعض القضايا الهامة في الاجتماع مثل موضوع الحماية وتم وضع مسودة إطار المشردين الداخليين وبعد أن تبنته حركة تحرير السودان وحكومة السودان، لم يكن هناك عملية متابعة منظمة. ويمكن للمنظمات غير الحكومية بل ويجب عليها، أن يكون لها دور في تحميل حكومة السودان وحكومة جنوب السودان والأمم المتحدة مسؤولية ضمانة مساندة ودعم إطار المشردين داخليا والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول التشرد الداخلي، وأن لا تقع عمليات عودة بالقوة وأن لا يتلاعب السياسيون بالعائدين وبمن يحتمل عودتهم.

ولأكثر من عام كانت حكومة جنوب السودان/ فريق العودة المستيدمة بقيادة الأمم المتحدة مسئولة عن التخطيط لعمليات العودة إلى كل المناطق في الجنوب، ومع ذلك كانت قدرة الفريق على تنفيذ مسؤولياته مقيدة، فكانت الاجتماعات تعقد في روميك فقط وليس في باقي أرجاء جنوب السودان. واشتملت الاجتماعات على عدد قليل من المنظمات غير الحكومية التي صدف أن تواجدت في روميك وهذه الاجتماعات لا يحضرها عادة صانعوا القرارات والمعلومات التي تقدم لا تكون دقيقة في كثير من الأحيان. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد نقاش حول الموارد المتوفرة لتنفيذ بعض من التوصيات لذلك فالاجتماعات تركز على مشاركة المعلومات فضلا عن صنع القرارات.

التحديات القادمة

بالرغم من أن الاجتماعات والمناقشات الأولى حول مستقبل الإطار التنظيمي للمنظمات غير الحكومية كانت إيجابية إلا أن الكثير من التحديات تبقى قائمة في وجه التنسيق الفعال للمنظمات غير الحكومية في جنوب السودان:

- هناك نقص مستمر في وضوح العلاقة بين اتفاقية السلام الشامل والإطار المقترح للحكم المحلي.
- يظل الجدول الزمني لتأسيس الهيكليات السياسية والإطار القانوني الأوسع الذي سيقع ضمنه الإطار التنظيمي للمنظمات غير الحكومية غير واضح ومفهوم.
- هناك توترات بين مشجعي المركزية ومشجعي اللامركزية في حركة تحرير السودان فيما يتعلق بأدوار لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في السودان وشتى الوزارات واللجان والأقسام، وتلقت المنظمات غير الحكومية رسائل مختلطة فيما يتعلق بأي سلطات يجب أن يتعاملوا معها.
- تظل هناك صعوبات أمام تشغيل موظفين دوليين ومحليين يكونوا مستعدين للتمركز في جنوب السودان، وتتنافس كل من حكومة جنوب السودان والأمم المتحدة ولجان الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية على نفس المجال المحدود من الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة من السودانيين.
- ليس من الواضح إلى أي مستوى من الهيكليات الإدارية الناشئة ستقوم المنظمات غير الحكومية بالتنسيق.
- لا زالت هيئات حركة تحرير السودان بحاجة للدعم المادي من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لكي تنفذ وظائف التنسيق بفعالية.
- الكثير من الكادر المتوسط وعالي المستوى في حكومة جنوب السودان/حركة تحرير السودان ليس لديهم واجبات تتعلق بعضويتهم في المجلس القيادي للحركة وفي الهيئات المتعلقة باتفاقية السلام الشامل ولكنهم لديهم وقت أقل الآن ليكرسوه لعملية التنسيق حيث يحضرون عددا كبيرا من الأحداث المتعلقة ببناء القدرات التي تلت اتفاقية السلام.
- هناك ميول متزايدة من قبل حكومة جنوب السودان والجهات المانحة على حد سواء لاعتبار المنظمات غير الحكومية كمقاولين ومنفذين وبذلك فهم يتجاهلون دورهم كمدافعين ومساهمين في نقاشات السياسات.

سيكون من الصعب على المنظمات غير الحكومية والسلطات الحكومية المحلية والمجتمعات المستخدمة للعمل أساسا في مجالات الإغاثة والطوارئ أن تتكيف مع سياق يتطلب مدى من استجابات الإغاثة والاستعادة والتنمية داخل إطار حكومي متفق عليه. والنقص المستمر للقدرات الحكومية الناشئة أدى إلى توقعات غير واقعية وغير معقولة فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية التي ستقوم به في مجال تقديم الخدمات. وستحتاج حركة تحرير السودان إلى تفصيل وتوضيح رؤية لبناء السلام تجسد مبادئ العدالة التي يمكن دمجها في السياسات والهيكليات والأنظمة القائمة للحكومة الجديدة. إن التعامل مع النزاعات المستترة والمتوقع أن تطفو إلى السطح عقب اتفاقية السلام الشامل وضمان السلام سيتطلبان وجود استجابة تنسقها حكومة جنوب السودان والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني والكنائس. ولا يجب حصر دور المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات ولكن يجب السماح لها بالاستمرار في تقديم المساهمات القيمة في نقاشات السياسات والإستراتيجية وأن تقوم بدور الحراس والمحامين عند الضرورة.

اديلي سوينسكا هي مساعدة ممثل أقطار في برنامج جنوب السودان لخدمات الإغاثة الكاثوليكية، البريد الالكتروني: asowinska@crssudan.org. ويندي فنتون هي مديرة برنامج جنوب السودان في مؤسسة إنقاذ الطفل بالمملكة المتحدة. البريد الالكتروني: w.fenton@scfuk.or.ke.

١. www.nesinetwork.org

المبادئ التوجيهية متوفرة الآن بلغة الدنكا والنوير

دنكا: www.brookings.edu/fp/projects/idp/resources/GPsDinka_20051018.pdf

نوير: www.brookings.edu/fp/projects/idp/resources/GPsNuer_20051018.pdf

كجزء من الجهود المبكرة لمشروع بيرن بروكنغز حول التشريد الداخلي لنشر الوعي حول المبادئ التوجيهية مع حركة تحرير السودان في جنوب السودان، قام المشروع بترجمة المبادئ التوجيهية إلى لغتي دنكا ونوير وهما لغتا القبيلتين الرئيسيتين الأكثر تأثر بالتشريد الداخلي في جنوب السودان. وسيتم نشر الترجمات بين جماعات المجتمع المدني في السودان بالإضافة إلى المشتتين المتحدثين بتلك اللغتين. وستتوفر هذه الترجمات في المكاتب الحكومية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وللحصول على نسخ، تفضلوا بزيارة موقعنا على شبكة الانترنت أو اتصلوا بموللي براوننغ على العنوان البريدي: mbrowning@brookings.edu

تعزيز حكم القانون في سودان ما بعد النزاعات

ياسمين شريف

التزم زعماء الأطراف الرئيسة المتنازعة في السودان بالسلام ولكن العقبات التي تعرقل بناء إدارة رشيدة للحكم هائلة

تتيح ''اتفاقية السلام الشاملة'' التي وقعتها حكومة جمهورية السودان مع الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان في ٩ يناير ٢٠٠٥ فرصة كبيرة لإعادة العقد الاجتماعي بين السلطات السودانية ومواطني السودان.

ومع ذلك، لكي تتحقق أقصى استفادة من تجديد الالتزام ببناء سودان يسوده العدل والسلام، ينبغي أيضاً الاعتراف بالوضع الهش الذي يفرض نفسه على السودان وشعبه. فبينما يخرج السودان من حرب طويلة ويسير قدماً نحو تسوية سياسية، يظل البلد مقيداً بالنزاعات وضعف مؤسسات إدارة الحكم وحكم القانون.

وفي ضوء هذه الحقائق، يظل تعزيز حكم القانون في السودان هدفاً طويل المدى، يتطلب اتباع أسلوب تدريجي للوصول إلى رؤية أوسع. وبينما تمثل اتفاقية السلام التزاماً رسمياً من جانب الحكومة السودانية وأكبر مجموعة من مجموعات المتمردين الجنوبيين وفقا للمعايير التي من شأنها أن تفضي إلى الديمقراطية والعدل والسلام، ينبغي أن تدعم عملية بناء السلام هذه الطموحات وتوسع نطاقها من خلال تدخلات فورية وأخرى متوسطة المدى تستطيع أن تكون بمثابة لبنات للتنمية طويلة المدى، وربما، حتى ثمرة للسلام.

ويجب أن تسعى عملية بناء السلام إلى تمكين المنتفعين الوطنيين من المساهمة بفعالية في منع انتهاكات القوانين والمعايير الدولية والوطنية ووضع حد للقائم منها فضلاً عن إعادة الثقة في المؤسسات غير الرسمية والرسمية القضائية وتلك المعنية بإنفاذ القوانين. وهناك حاجة إلى مزيد من الوقت لبناء ثقافة العدل التي تستجيب على المدى الطويل إلى بناء القدرات وتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

التحدي

لقد اصطبغ السودان بطابع عسكري نتيجة عقود من الحرب. إذ تعاني المؤسسات التشريعية، والقضائية، وتلك المعنية بإنفاذ القوانين من عجز في القدرات والافتقار إلى التدريب الملائم. وقد تضاعفت الفجوات المؤسسية والتشغيلية في قطاع حكم القانون بسبب ضخامة معدل تداول الأسلحة الخفيفة، واستمرار النزاعات منخفضة الحدة في بعض أجزاء من السودان، وانعدام ثقة الجمهور في وجود نظام قضائي محايد. وتشكل القوات العسكرية والأمنية الأداتين الأساسيتين ''للقانون والنظام''، وهو ما يكون غالباً على حساب حقوق الإنسان الأساسية. وتمثل السلطة الممنوحة إلى الأطراف العسكرية والأمنية الفاعلة أكبر تهديد على العدل، والسلام، والتنمية المستدامة التي بدأت تترسخ في السودان. ومما زاد الأوضاع سوءاً حُكم البلد لعقود طويلة بمركزية مفرطة، وغياب ممارسات حكم القانون، وحدوث تفاوتات هائلة في التنمية بين العاصمة والأقاليم، وضعف القدرات الإدارية أو انعدامها. ومن المتوقع أن يستمر العنف في تعكير صفو مناطق معينة رغم توقيع اتفاقية السلام. وفي البيئة الحالية، المشبعة بإحساس قوي بالحق في تملك الأسلحة، تنظر المجتمعات إلى أسلحتها بوصفها وسيلة الحماية الوحيدة في ظل غياب حكم القانون. ومع عودة الناس إلى مناطقهم الأصلية، من المؤكد أن النزاعات حول الأراضي وغيرها من الممتلكات ستزيد.

وبينما قاسى المجتمع السوداني في عمومه من ويلات النزاع المسلح، فإن أكثر من تحمل وطأة هذه الحرب هو الجنوب، الذي يفتقر بشدة إلى أبسط القدرات الأساسية المادية والبشرية والمؤسسية. كما يوجد نقص مزمن في القضاة والمسئولين عن إنفاذ القانون الذين يتمتعون بالكفاءة والاستقلال. وفي ضوء حقيقة أن ٢٢ قاضياً مدرباً من أصل ٧٥٠، هم الذين يزاولون أعمالهم بالفعل حسب اتفاقية السلام، تتأكد الحاجة إلى تأسيس مركز لتدريب المعاونين القضائيين لملء الفجوة في عدد المتخصصين المؤهلين أثناء الفترة الانتقالية. أما بالنسبة إلى البنية الأساسية المادية لنظام المحاكم في جنوب السودان، فهي من الناحية العملية منعدمة. ولا تزال العدالة التقليدية تُمارس تحت الأشجار في الوقت الذي تفتقر فيه حتى أبنية المحاكم العليا في المدن إلى النوافذ. ومن الناحية الفعلية، يفتقر القضاة إلى وسائل المواصلات، والاتصالات وغيرها من الموارد الضرورية اللازمة لإدارة العدالة مثل المكتبات وكتب القانون بل وحتى نصوص القوانين القليلة التي أصدرتها الحركة الشعبية. وثمة حاجة إلى تدعيم الآليات التقليدية لحل النزاعات في الجنوب (إلى جانب إنشاء مؤسسات تقليدية وقانونية قادرة على الاستمرار تُعنى بحكم القانون) فضلاً عن ضمان حصول رجال الشرطة، الذين يكاد جميعهم أن يكونوا من جنود الحركة الشعبية المسرحين، على تدريب في مجال حفظ النظام وأمن المجتمعات.

لقد شكل القانون العرفي في الماضي جزءاً أساسياً من العملية السلمية لحل النزاعات مما يعني أن تأسيس هياكل قانونية لا يمكن أن يتم دون إبداء القدر اللازم من الاهتمام بالآليات التقليدية. ومع ذلك، تستدعي الضرورة إلى إعادة النظر في القوانين والممارسات العرفية في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتتعرض النساء والأطفال بشكل خاص إلى الاستضعاف في نظام القانون العرفي الذي يُمارَس في جنوب السودان. وبما أن هذا القانون لا يعتبر النساء في الغالب رعايا قانونيين، فإنهن لا يستطعن أن يتملكن ممتلكات؛ في حين يبدو أن قضاء الأحداث لا وجود له.

وفي الشمال، توجد هياكل قضائية أكثر تطوراً ولكن يبدو أن استقلال السلطة القضائية قد شابته بعض الشبهات، بدليل الفصل التعسفي لقضاة، ومحامين عامين، ومسئولين قانونيين مؤهلين. ولم تستطع التشريعات الحالية أن تكفل النطاق الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، في حين تقوض المراسيم العسكرية وقوانين الطوارئ تلك الحقوق المحمية حالياً بموجب القانون التشريعي. ورغم وجود البنية الأساسية المادية في المدن الرئيسة، ما زالت مناطق واسعة في الشمال متخلفة للغاية، حيث يوجد ضابط شرطة واحد لكل ١٠٠٠ شخص. وفيما يتعلق بالإنصاف والمساواة بين الجنسين، ظهرت مخاوف هامة تتعلق بعدم قدرة النساء على الوصول إلى العدالة واستئناف الأحكام. لذلك، يجب أن تُعقد دورات تنشيطية للقضاة في كل الأمور المتعلقة بالفقه القانوني الحديث، بما فيها العدالة بين الجنسين.

ويلاحظ أن السجينات مستضعفات. إذ تقدر نسبتهن بنحو ٢٪ من مجموع السجناء، وتنحصر جرائمهم الرئيسة في تخمير الكحول، والبغاء، والسرقات الصغيرة. ومعظم هؤلاء النساء نازحات من الجنوب ويمثلن العائل الوحيد لأسرهن.

ولا تستوعب معظم النساء إجراءات المحاكم كما يفتقرن إلى المهارات اللغوية والمشورة القانونية الضرورية كي يتمكنَّ من الدفاع عن أنفسهن أمام المحاكم. ويصطحب عدد من النساء أطفالهن معهن إلى السجن، الذي يفتقر بدوره إلى أية موازنة مخصصة لتلبية احتياجات الأطفال. ويبدو أن كثيراً من الأطفال المسجونين هم أطفال شوارع نزحوا بسبب الحرب. ويتم تجريم الأطفال المشردين ويودعون في سجون وإصلاحيات غير مؤهلة عموماً للتعامل مع الأحداث. وتمثل مشكلة أطفال الشوارع واحتجازهم مشكلة خطيرة ستتطلب الاستثمار في مجال التعليم والخدمات الاجتماعية فضلاً عن اتخاذ تدابير لتحديث نظام قضاء الأحداث والحث على احترام حقوق الطفل.

كما أن نظام السجون في حالة سيئة للغاية. إذ

يوجد نحو ٥٥ سجناً، لكن عدداً كبيراً منها لا يعمل أو يعمل بشكل جزئي. والظروف داخل السجون قاسية ولا تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ فالمساجين لا يحصلون على الطعام والخدمات الصحية والمياه والكهرباء. وكثيراً ما يتم تسريحهم خلال النهار ليبحثوا عن طعام يكفل لهم البقاء على قيد الحياة. أما بالنسبة إلى خدمات الشرطة، نجد أن كثيراً من حراس السجون كانوا ضباطاً سابقين في الجيش، ونظراً إلى خلفيتهم، فهم يمارسون واجباتهم كجنود بدلاً من أن يمارسوها بطريقة تتلاءم مع المعايير الدولية، كما لم يتلقَ الحراس أي نوع من أنواع التدريب.

وبينما أسهمت عملية السلام بقيادة منظمة "الإيجاد" في بناء الثقة والمصالحة السياسية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، أدى النقص في المعلومات والاتصالات إلى وجود حواجز بين الجنوبيين والشماليين وبين الجنوبيين أنفسهم. وهناك حاجة ملحة لاستثمار الجهود في حوار وطني وكذلك في حوار بين الجنوبيين أنفسهم، وهو ما بدأ بالفعل. وعلى نحو مماثل، ثمة حاجة إلى نشر ثقافة مؤسسية جديدة تستند إلى المواطنة، والإحساس بالرغبة في تقديم الخدمات، والأمانة المهنية، والنزاهة. كما أن هناك حاجة ماسة لأن يلم المسئولون الحكوميون، والجمهور عموماً، بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

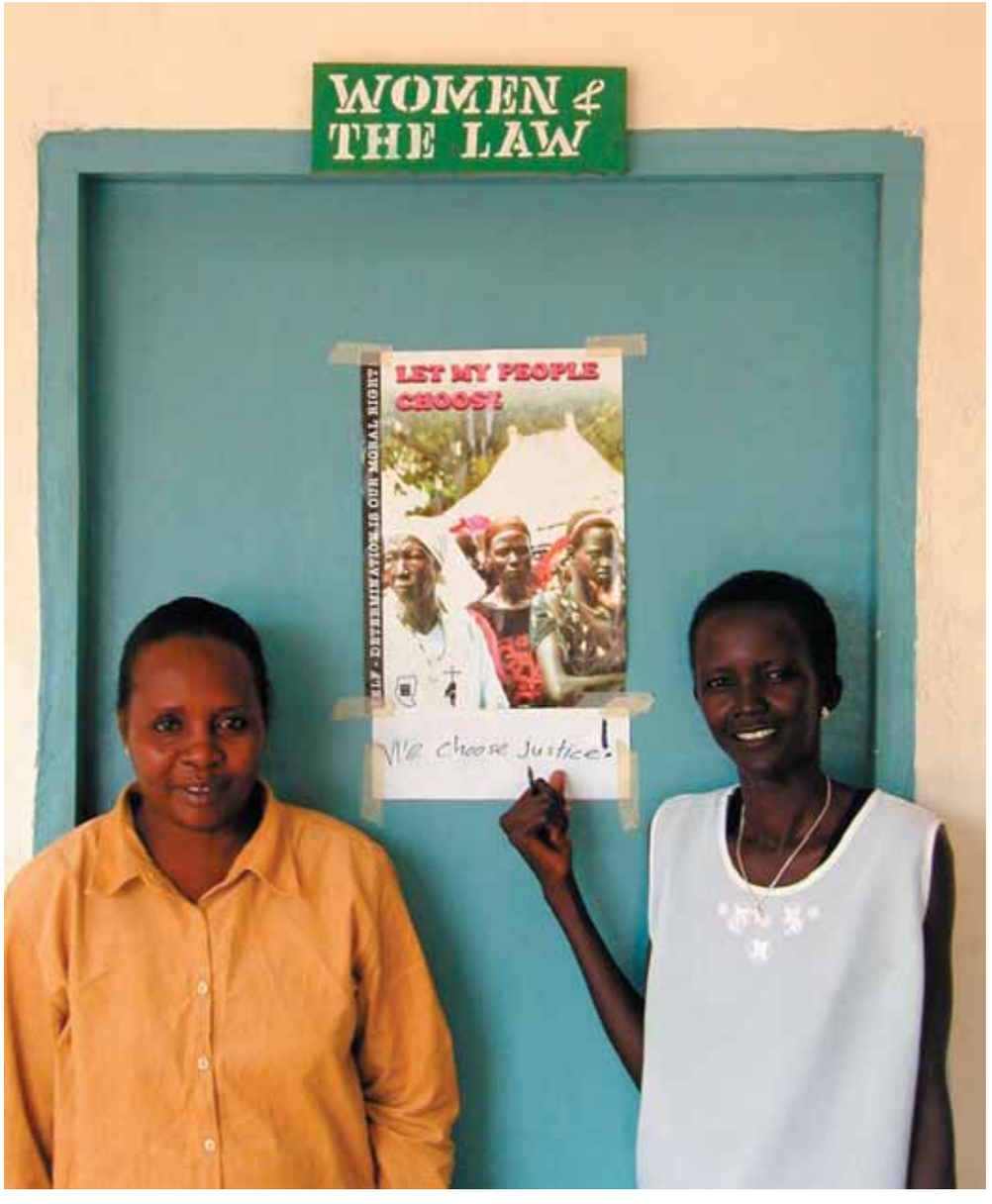

IRIN

أحيانا تتعرض النساء في جنوب السودان للسجن عند محاولتهن الحصول على الطلاق. ويعمل مركز النساء القانوني في بحر الغزال على منع هذه التصرفات

عملية بناء السلام

لكي تسود بيئة تفضي إلى حكم القانون، ينبغي أن يحل محل الثقافة العسكرية إطار دستوري وقانوني، ومؤسسات كفء لإنفاذ القوانين، وقضاء مستقل. ذلك أنه في غياب هذه العناصر الأساسية، لن يتسنى إحراز تقدم يُذكر. ولن تتوفر هذه العناصر إلا باستخدام أسلوب متعدد القطاعات. إذ ينبغي تعزيز التدخلات الرامية إلى تناول موضوع حكم القانون بجهود متوازية مع تسريح الأطراف العسكرية الفاعلة تمشياً مع بنود اتفاقية السلام، ومحاربة الفساد، وضمان المساءلة والشفافية في جميع هياكل إدارة الحكم. ويتطلب اتباع أسلوب شامل ومتكامل لتطبيق حكم القانون إطاراً أوسع يتناول:

- إدخال إصلاحات في مجالات إنفاذ القانون والقضاء ونواح قانونية أخرى.
- إدخال إصلاحات في مجالات التسريح من الجيش، ونزع الأسلحة، وإعادة الاندماج، وقطاع الأمن.
- اللامركزية، والإدارة العامة، والانتخابات
- وضع قوانين للانتخابات، ومراقبة الالتزام بها، وإيجاد بيئة سياسية وأمنية تفضي إلى انتخابات حرة ونزيهة.
- تقريب الإجراءات القانونية إلى المجتمعات.

وثمة حاجة هائلة إلى بناء القدرات المؤسسية في كل هذه القطاعات. فبينما تحتاج الهياكل القائمة في الشمال إلى التجديد والإصلاح، يحتاج الجنوب إلى دعم كبير لإنشاء المؤسسات من الصفر. ويحتاج المتخصصون في الشمال إلى برامج تدريبية محدثة ودورات تنشيطية في حين ينبغي أن يحصل الجنوب على قوة عاملة متخصصة جديدة تماماً. وتوضح "البعثة المشتركة لتقييم احتياجات السودان لمرحلة ما بعد السلام" بالتفصيل الاحتياجات اللازمة لبناء القدرات المؤسسية في جميع القطاعات، لا سيما في قطاع حكم القانون. وقد تبنت البعثة أسلوباً تدريجياً حددت من خلاله الأهداف الفورية ومتوسطة المدى التالية:

- تعزيز الكفاءة والقدرة الآنيتين لمؤسسات إدارة الحكم وحكم القانون لكي توفر الأمن للناس والقدرة على الوصول إلى العدالة، مع إبداء

احترام خاص للنوع الاجتماعي، فضلاً عن حماية حقوق الإنسان.

- تحسين قدرة الموارد البشرية، ودعمها بإطار قانوني ملائم وقدرات مؤسسية وتشغيلية.

- التأكد من إبداء الاهتمام اللازم بعمليتي بناء الثقة والمصالحة عند وضع برامج حكم القانون وتنفيذها، بحيث تشجع على إجراء تحول دائم في مجتمع تهدده النزاعات.

- الإسهام في توفير بيئة تفضي إلى تطبيق بنود اتفاقية السلام، تشمل عودة النازحين وغيرهم من العائدين وإعادة إدماجهم، بما في ذلك إعادة دمج المحاربين السابقين؛ وفي النهاية، إلى بناء القدرات على المدى الطويل في قطاع حكم القانون، والانتخابات الحرة النزيهة، والإدارة الرشيدة للحكم.

وتوضح المحصلة النهائية أن بناء السلام واستدامته لن يتسنيا إلا إذا شمل موضوع بناء القدرات كلاً من الإصلاح المؤسسي والمواقف الأخلاقية. وكما هي الحال في فترة ما بعد النزاعات، حيث تتمزق المجتمعات وتتأثر بعمق بحرب أهلية طويلة، ينبغي أن يحظى موضوع بناء الثقة بأولوية كبيرة تعزز الأعمال الإنسانية، والتنموية، والسياسية. وبدون حدوث تغير في المواقف الأخلاقية باتجاه العدالة والمساواة، ستتقوض جميع الجهود الأخرى. وأخيراً، يتبين أن استعادة العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها واستدامته يتم من خلال العنصر البشري في ذلك المجتمع.

وبينما تستطيع اتفاقية السلام الرسمية أن تساعد في عملية بناء السلام، فإن آثار النزاع المسلح غالباً ما تتطلب عملية طويلة لتعديل السلوكيات. إذ يستدعي الأمر عادة اتباع طرق جديدة ومتدرجة للمناصرة الاجتماعية والتدريب. وقد أثبتت الخبرات الميدانية أن الإصلاح القانوني والهيكلي لا يكفيان وحدهما لتعزيز احترام حقوق الإنسان في فترة ما بعد النزاعات؛ وبدلاً من ذلك، ينبغي بذل الجهود أيضاً لمساعدة المنتفعين الوطنيين على الوصول إلى فهم أعمق لمبادئ حقوق الإنسان العالمية والمعايير الأخلاقية المتأصلة في الثقافة السودانية. كما ينبغي أن تستهدف البرامج غرس مواقف أخلاقية إيجابية ونظم عقائدية سليمة تستطيع أن تحل محل المواقف الأخلاقية السلبية التي تدعم ثقافة العنف. ويجب أن يتلقى المنتفعون الوطنيون دعماً ويحصلوا على أدوات تمكنهم من اكتشاف مواطن قوتهم حتى يستطيعوا أن يؤثروا إيجابياً في بيئتهم. عندئذ فقط نستطيع أن نبني بحق قدرات المنتفعين الوطنيين لدمج حقوق الإنسان والقيم الأساسية للعدالة في محيط قوتهم، وحياتهم اليومية، ومسئولياتهم.

وأخيراً، ينبغي أن يعاد تعريف مؤشرات التقدم. فالهدف الأساسي من حكم القانون هو استعادة عقد اجتماعي قادر على الاستمرار بين المواطنين والدولة... عقد يحمي النطاق الكامل لحقوق الإنسان، سواء كانت مدنية وسياسية، أو اقتصادية واجتماعية وثقافية. وفي ضوء هذا الهدف، ينبغي، في النهاية، ألا يقاس تأثير أي برنامج فعال لحكم القانون بعدد رجال الشرطة أو المحامين المدربين وإنما بدرجة الأمن والعدالة والتمكين التي يتمتع بها مواطنوا السودان.

ياسمين شريف، محامية، ورئيس وحدة ومستشارة رئيسية أولة في حكم القانون ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان. وهي مؤلفة كتاب Freedom from fear: promoting human security for the return and reintegration of displaced persons in Sudan – A protection assessment by the IRC, May ٢٠٠٤١

ويمكن الاتصال بالكاتبة عن طريق البريد الإلكتروني التالي: yasmine. sherif@undp.org يعبر هذا المقال عن رؤية شخصية للكاتبة ولا يعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة.

تعتمد العودة المتواصلة للنازحين/للاجئين على نهج التعاون

سجّاد مالك

تشكل مجموعة المعيشة والوقاية الاجتماعية١ في بعثة التقييم المشتركة أساس خطة عودة وإعادة دمج حوالي ٦,٧ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١١، وسيعتمد النجاح على الالتزام بعملية السلام الشامل والدعم الدولي المتواصل.

تقدر الأمم المتحدة أن النزاع والقحط تسببا في نزوح ٦,٧ مليون سوداني٢ بما فيهم ٥٥٠ ألف لاجئ في الدول المجاورة، وألقى الكثير من الانتباه بحق على أكبر عدد من السكان النازحين في العالم ولكن استعادة المجتمع ستستهدف أيضا تلك الأعداد السكانية الذين لم يمكنوا من الفرار من العنف أو القحط بالإضافة إلى الذين تحملوا عبء استضافة السكان النازحين. سيعود الكثير من النازحين إلى المجتمعات والمناطق التي عانت بشدة من العديد من العوامل بما في ذلك الحرب والقحط وهي تعاني الآن من الوصول المحدود للخدمات الاجتماعية الأساسية. ولهذا السبب ركز تقرير المجموعة على أهمية العناصر التالية:

- تحسين الوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية لكل المضعفين من السودانيين

- ازدياد مساهمة وحماية حقوق الجماعات الضعيفة بما فيها المعاقين والطاعنين في السن والنساء والأطفال

- نشاط اقتصادي محلي زائد في المجتمعات المهمشة والمتأثرة بالحرب

- آليات وقاية قومية فعالة

- دعم مبادرات التنمية المحلية لأكثر الجماعات ضعفا في السودان

- العمل نحو اعتماد العائدين على أنفسهم والمرحلة النهائية للمساعدات الإنسانية

يجب على الجهود المبذولة لضمان إيجاد الحلول المتينة لعمليات الإزاحة وتعزيز سبل الرزق أن تضع بعين الاعتبار حقيقة أن المجتمعات التي سيعود إليها الكثيرون قد عانت من الدمار والحرمان الشديدين. وما يزيد عملية العودة تعقيدا هو طول أمد النزوح وحقيقة أن أعدادا كبيرة من

السكان النازحين قد نزحوا لفترة تزيد عن ١٥ عام وأقاموا خارج المخيمات وقاموا بتطوير استراتيجيات محنكة للتعايش وكسب الرزق وهي مختلفة تماما عن تلك التي عرفوها في مناطقهم الأصلية. والكثير من العائدين لا يتحدثوا لغة شعبهم بالضرورة وعدد كبير منهم تلقى تعليمه باللغة العربية.

أدى التقدم في محادثات السلام بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان إلى شيوع المزيد من الأمن في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ مما أدى إلى ضمان وصول أكبر للهيئات الإنسانية إلى السكان المحتاجين. وشجعت هذه التطورات على الكثير من عمليات العودة العفوية (أي بدون مساعدة خارجية) إلى المناطق الجنوبية والانتقالية في السودان التي بها موارد محدودة أو بدون موارد على الإطلاق. ولكن الجماعات التي تعمل على العودة وإعادة الاستقرار تواجه ظروف عاتية على الطريق، فالكثير يدفعون الضرائب بشكل غير قانوني وأحيانا يتم التحرش بهم أو الهجوم عليهم مما يؤدي إلى وقوع خسائر في الممتلكات وفي الأرواح بين الفينة والأخرى. إن نقص الحصول على المعلومات في الوقت المناسب أو المعلومات الدقيقة فيما يتعلق بعملية العودة يحول دون اتخاذ الخيارات بناء على المعرفة ويخفي عوامل المخاطرة المحتملة التي يمكن أن تواجه العائدين. فقد تم إزاحة بعض من النازحين في الخرطوم من مناطق الإزاحة القائمة بالقوة كجزء من مساعي التجديد الحضري٣، وأدى نقص الوصول الملائم للوقاية والخدمات في مناطق العودة/إعادة الاستقرار إلى وقوع بعض من عمليات الهجرة الثانوية، وأدت هذه الحركات إلى انحراف التوازن الديموغرافي. ويوجد في الكثير من قرى العودة أعدادا غير متكافئة للكهول والنساء حيث يبحث الذكور القادرين جسديا عن العمل في أماكن أخرى ويسعى الشباب وراء التعليم في المدن.

على مر السنين وعلى نحو تقليدي تم إقصاء النساء والأطفال والكهول من آليات المساهمة، وتخشى بعض اللاجئات في المخيمات أن يفقدن الحريات التي اكتسبنها في المنفى. وما لم تخاطب النشاطات الإنسانية والاستردادية والتنموية هذه القضايا من البداية وما لم تشرك الجماعات المهمشة في عمليات اتخاذ القرارات في المجتمع، ستظل هناك مخاطرة من أن تستمر هذه التباينات إلى الأبد.

وفي ظل البيئة الهشة سياسيا للسودان، لا يجب ترك العائدين ومجتمعاتهم في ظروف حرمان لفترات طويلة بدون وقاية والخدمات الأساسية وسبل كسب الرزق. فيمكن لعملية العودة ذاتها أن تتسبب في اندلاع نار التوترات المحلية بين العائدين والمجتمعات المضيفة كما ويمكن أن يتزعزع كلا من البيئة والاقتصاد المحليين الهشين. وبدون الالتزام والدعم الخارجي، تظل هناك مخاطرة حقيقية التدفق مرة أخرى إلى بلدان اللجوء أو وقوع عمليات نزوح داخلية مجددا. لذلك يجب تنفيذ عمليات تحليل ومراقبة النزاعات بقصد منح الخلافات الناشئة أو النزاعات المكبوتة من أن تفيض إلى المواجهات العنيفة سواء بين الجماعات الضعيفة ذاتها أو بين الجماعات الضعيفة والمجتمعات المضيفة خلال الانتقال وبعد إعادة الاستقرار.

ويقترح بحث بعثة التقييم المشتركة أن حوالي ٧٠٪ من النازحين سوف يعودون ويستقرون مرة أخرى بنهاية المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية في عام ٢٠٠٧ وأن ٢٢٪ سيمكثون في أماكن إقامتهم الحالية بنهاية الرحلة الانتقالية في عام ٢٠١١. ويقدر المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين أن ٩٠٪ من اللاجئين سيعودون إلى السودان خلال الفترة الانتقالية.

الموقف المرغوب فيه بحلول عام ٢٠١١ هو تلبية كل احتياجات إعادة الاستقرار للسكان النازحين (والمتحاربين السابقين) والمجتمعات التي يعودون إليها أو يستقرون فيها أو التي يختارون أن يندمجوا من خلالها في جميع أنحاء السودان، والأهداف القياسية في هذه الفترة هي:

- العودة والتكامل المتواصلين في أماكن النزوح وإعادة الاستقرار داخل السودان لعدد ٦,٧ مليون نازح
- تحسين الوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة/ مرض الايدز وعلاجه
- ازدياد المساهمة وحماية حقوق الجماعات الضعيفة (بما في ذلك المعاقين والكهول والنساء والأطفال) فيما يتعلق بتقديم الخدمات
- ازدياد النشاط الاقتصادي المحلي في المجتمعات المتأثرة بالحرب
- ازدياد فاعلية آليات الوقاية القومية
- ازدياد فعالية مبادرات التنمية المحلية
- تعزيز الاعتماد على الذات للعائدين وتقليص المساعدات الإنسانية وتوقيفها تدريجيا

المساعي التعاونية وتكامل النشاطات الإنسانية والاستردادية والتنموية

لقد أتاح توقيع اتفاقية السلام الشامل في شهر يناير وتكوين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في شهر يوليو ٢٠٠٥ فرصة أمام ملايين النازحين للعودة إلى الوطن. ولكن التحديات تظل هائلة، فعودة وإعادة تكامل الملايين من اللاجئين النازحين والنازحين الداخليين ليست ببساطة عملا مستمرا واعتياديا. فقيود المقدرة والموارد جلية في كل المستويات والقطاعات. وهذا سيتطلب مساعي منظمة ومتواصلة من جانب كل الأطراف القومية والدولية والمجتمعات ككل.

وستكون أول سنتين للخطة التي أعدتها بعثة التقييم المشتركة فترة عصيبة، ويجب أن ينصب الاهتمام والتركيز على عمليات التدخل قصيرة الأمد والفورية لخلق أسس لعودة وإعادة تكامل السكان النازحين. ويجب أن تكون المساعدة الأولية لها أثرا فوريا وواضح ويجب أن تركز على تلبية الاحتياجات الأساسية وبناء الثقة وتعزيز فض النزاع والمصالحة بين السكان في مناطق العودة. وستضمن المرحلة الأولية الناجحة أن إعادة التكامل متواصلة وستتجنب تكرار عملية النزوح أو الهجرة الجماعية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ويجب أن تبدأ العملية التالية لإعادة التكامل والاسترداد والتنمية في نفس الوقت.

ومن أجل عودة وإعادة تكامل السكان النازحين، فقد تم تبني مبادئ '٤Rs' في السودان بما في ذلك "إعادة الاستقرار" للنازحين داخل السودان، وستضمن طريقة تخطيط ٥Rs مع التخطيط على أساس المناطق وجود الروابط بين عودة وإعادة تكامل السكان النازحين وفعاليات التنمية والاسترداد.

ويقترح بحث بعثة التقييم المشتركة أن التدخل في الوقاية الاجتماعية يجب أن يُركز على نقاط الانتقال (على الطريق من أماكن النزوح وفورا حال الوصول إلى أي منطقة جديدة) في حال أن تخطت الصدمات قدرة الضعفاء على التغلب عليها حيث ربما يجعل وصول العائدين الحياة أصعب على المقيمين الذين تنقصهم الموارد بالفعل. يجب أن تتم ضمانة وجود الطعام والأمن المادي وتقديم سبل المواصلات الملائمة. وهناك حاجة لعملية المراقبة من أجل تقليص مخاطر فرض الضرائب غير القانوني أو الاعتداءات الجسدية، وللتحقق من الطبيعة التطوعية للعودة والمساعدة في تسهيل فرص التكامل المحلي وإعادة الاستقرار. ويجب إقامة هيئات لتقديم المعلومات التي تتعلق بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ مرض الايدز وهيئات لمساعدة المرضي، ويجب إعارة الانتباه لاحتياجات الحماية للجنود الأطفال والنساء المرتبطات بالقوى المتحاربة والمقاتلين المعاقين والمقاتلين ذوي الأمراض المزمنة. ويجب تزويد من لهم خلفيات زراعية بالسلال الزراعية لإعادهم للاعتماد على أنفسهم. ويجب على مشاريع إعادة التكامل سريعة الأثر والتي تركز على المجتمعات، أن تساعد المجتمعات في الخدمات الاجتماعية الأساسية وإتاحة الفرص أمام أولئك الذين ليس لديهم معرفة بالزراعة ليستعيدوا أو يكتسبوا سبل كسب رزقهم، وتجنب الاعتماد الكلي على المساعدات الغذائية. وتعتمد خطة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ على بعض من تلك التدخلات بهدف تقديم الدعم للنازحين في أماكن نزوحهم وفي طريق العودة وفي مناطق العودة.

يوجد هناك قدر طبيعي من نفاذ الصبر من جانب الكثير من المساهمين الرئيسيين، وهم السكان السودانيين وخاصة النازحون والمتأثرون

بالحرب والسياسيين والأطـراف الدولية، في التعامل مع الاحتياجات الملحة والفورية ومشاهدة "الانتصارات السريعة". تلك المشاريع هي مشاريع بنية تحتية في الغالب، ولكن تقترح تجربة مواقف ما بعد النزاعات أن يتم موازنة هذا مع دعم قوي بالتساوي "لبرمجيات" الانتقال والاسترداد، وهي تعزيز القدرات وإعادة بناء رأس مال المجتمع. ويقترح بحث بعثة التقييم المشتركة أن عملية التدخل في استعادة كسب الـرزق للمجتمعات، والتي ستتكون من دعم الخدمات الأساسية ودعم الممارسات الزراعية المتواصلة والأمنة بيئيا والفعاليات الريفية الأخرى ودعم فعاليات در الدخل الزراعية وغير الزراعية، يجب أن تشتمل على الحماية والأمن وبناء السلام والمصالحة والرفاهية الاجتماعية وتعزيز قدرات السلطات والمجتمعات.

ومن أجل عودة السكان النازحين، والتي تظل أولوية من أولويات الحكومة، ستكون الإجـراءات التالية عوامل مساعدة على تعزيز كرامة وحقوق النازحين والعائدين في السودان وسوف ترتكز على الوسائل الدولية لحماية النازحين الداخليين واللاجئين:

- ازدياد تواجد المراقبين الدوليين بالإضافة إلى طواقم البرنامج/الحماية في هذا المجال وفي مخيمات النازحين الداخليين لتعزيز المراقبة والتدخل والتخطيط
- مراقبة عوامل الدفع والتجاذب التي ربما تؤثر على عملية العودة
- تقييم خيارات التكامل المحلي في الشمال
- حملة معلوماتية لتعزيز اتخاذ الخيارات الحرة والمطلعة والعودة الطوعية
- توفير سبل المواصلات خلال مرحلة العودة العفوية وخاصة للضعفاء
- ضمان وجـود ممر آمـن على طـول طرق العودة ومن خلال نشر مراقبي قوات الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية
- تأسيس إطار قانوني لعودة النازحين
- مراقبة تأسيس وإدارة محطات الطرق
- نشر المعلومات عن اتفاقية السلام الشامل
- الـدفـاع عن القانون الإنساني الـدولـي لكل الأطراف المسلحة
- ضمان وجـود قانون عفو عام قبيل العودة المنظمة

التحديات التي تواجه المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين

لقد كان المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين شريكا نشيطا في تلك المساعي التعاونية في السودان وأثناء عملية وضع الإطار العملي لعودة وإعـادة تكامل النازحين المنصوص عليها في خطة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥. وأفضت هذه النهج إلى تناغم معايير الحماية والعودة وإعادة تكامل النازحين الداخليين على مستويات مشابهه لمعايير اللاجئين العائدين.

ويرفع المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين قدرته التشغيلية واللوجستية لإعادة اللاجئين من البلدان المجاورة، وقد أكدت البعثات الأخيرة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى أن الغالبية الساحقة للاجئين السودانيين يرغبون في العودة إلى وطنهم. وستقع أول عملية عودة منظمة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٥، ويجري العمل على الصياغة النهائية لخطط عودة اللاجئين من كينيا وإثيوبيا والأماكن الأخرى.

ويفترض المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين أن دور القيادة في تنسيق نشاطات الأمم المتحدة

لعودة وإعادة تكامل النازحين في إثيوبيا العظمى (غرب إثيوبيا وشرق إثيوبيا وبحر الجبل) وولايات النيل الأزرق، وهي مناطق عودة للاجئين، لضمان أن العودة متواصلة وتقع بأمان وإجلال.

وفي بعثة جديدة إلى المنطقة، أكد المفوض السامي أنطونيو غاتيريس لممثلين اللاجئين السودانيين البالغ عددهم ٦٦ ألف لاجئ في مخيم كاكوما للاجئين في كينيا على أن العودة ستكون طوعية تماما. ولخص أمامهم الإجراءات التي يتخذها المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين ليحضر لعودتهم في محاولة منه لحثهم على العمل مع سلطات سودانية جديدة في الجنوب لتعزيز السلام. وتشمل هذه الإجراءات على إعمار المدارس ونزع الألغام من الطرق وإعادة إعمار المنشئات الصحية واستعادة خدمات المياه وبناء قدرات المؤسسات المحلية وتدريب الهيئة القضائية والشرطة والعالمين المدنيين الآخرين في مجالات حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والمبادئ المرشدة في مجال النزوح الداخلي. وحتى الآن يوجد أكثر من ١٠٠ مشروع إعادة تكامل للمجتمعات يعمل المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين على تنفيذها بالاشتراك مع المجتمعات والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان وتم التخطيط للكثير والكثير من المشاريع وبتكلفة كلية تقدر بنحو ٢٨ مليون دولار أمريكي.

ومع ذلك فإن فعاليات وموارد المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين محدودة والتحديات هائلة. وفي حديث مع أهالي القرى في جنوب السودان وعد المفوض السامي "بإعلام رؤساء الأناس الأغنياء" في العالم أنه يحب عليهم فعل المزيد ولكنه حذر أيضا قائلا "نحن لا نمتلك المال لتقديم المساعدة لكل ما تحتاجون"، وقد خطّ رابطة واضحة بين مساعدة التنمية والنمو الاقتصادي والسلام. وقال رئيس الوزراء البرتغالي السابق "لو أردنا أن يكون الأوغنديين في أوغندا والسودانيين في السودان والبرتغاليين في البرتغال، يجب علينا إيقاف الحرب. ولكنه من الصعب جدا نيل السلام إذا كان الجميع فقراء ولو لم يكن لدى الناس ما يكفي قوتهم ولم يكن للأطفال مدراس."

لقد حقق نجاح استنتاج بعثة التقييم المشتركة وتبنيها لتقريرها في أوسلو والتعهدات السخية بتقديم الدعم المالي أملا كبيرا وتفاؤلا في أوساط شعب السودان وخاصة النازحين منهم. لقد ألقت عملية بعثة التقييم المشتركة الأساس لإعادة التكامل والتنمية على المدى البعيد. وتعلن النسخة المنقحة لخطة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ ٤ عن الدعم الماس والفوري الذي يحتاجه النازحون واستقبال المجتمعات في مناطق النزوح في الطريق إلى مناطق العودة وفي الطريق إليها. ومع ذلك يظل الاسترداد والتنمية والتدخل الإنساني على نطاق واسع له الأولوية، وأي تأخير في تنفيذ الإجراءات التي أوصى بها تقرير بعثة التقييم المشتركة يمكن أن يكون ذو معان ضمنية إذا لم يرى الشعب الثمار الحقيقية للسلام، وإذ لم يستطع النازحون العودة إلى ديارهم. وسيكون هذا خطوة إلى الخلف لكل من التنمية والسلام.

حقيقة العودة: النازحين داخلياً في دارفور

بقلم ماتياس لا روت

بالرغم من القلق المستمر الذي يحيط النازحين داخلياً، إلا انهم بدأوا بالعودة إلى منازلهم في دارفور، وبناءً عليه قد يكون على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والوكالات الأخرى الذين شاركوا في مساعدتهم وحمايتهم، الالتزام بتطبيق بمبادئ الطوعية والأمان والكرامة.

في الخامس من تموز/يوليو ٢٠٠٥، وقعت الحكومة السودانية إعلان مبادئ حل النزاع السوداني في دارفور مع حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ذات القاعدة الجماهيرية الأصغر١. وبالرغم من أن هذه الخطوة تعتبر قطعًا أكثر الإجراءات الواقعية التي اتخذت حتى الآن نحو إحلال السلام، إلا أنه ما زال هناك تشكك نحو الطرق التي سيترجم من خلالها هذا الالتزام المبدأي على أرض الواقع.

في دارفور، ما زال النازحين داخلياً يعانون من أشكال العنف والاغتصاب، والعمالة الإجبارية واستغلال الأطفال والسرقة والتوتر للحصول على الموارد النادرة. وتبين أن وجود شرطة الاتحاد الإفريقي المدنية ساهم في حدوث تحسن نسبي على الوضع الأمني ولكن الوضع يبقى غير متوقع بل ومتقلب. وأفاد تقرير الأمين العام الصادر في ١٨ يوليو٢ حول قضية دارفور أن "دارفور قد تكون منطقة قتال أقل نشاطاً عما كانت عليه منذ سنة، ولكن انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة بشكل متكرر، حيث استبدلت هناك المعركة الحقيقية ببيئة مختنقة من كثرة التخويف والخوف اللذان تثيرهما الميليشيات القابعة هناك". وحتى إذا كان التزام الأطراف المشتركة نحو إحقاق سلام حقيقي إلا ان عمليات تخفيف وطئة الحرب وإحلال الصلح وإعادة البناء ستكون طويلة.

ومع كل ذلك عاد مؤخراً عدد قليل من النازحين إلى قراهم، تحت ظروف خطرة أحياناً، حاملين معهم آملا في إعادة بناء حياتهم. وجاءت بعض حركات العودة هذه نتيجة لاختلاف الطبيعة المحلية من مركز القرية إلى المستوطنات البعيدة بالرغم من وجود بعضهم على مسافات بعيدة داخل او بين المناطق الثلاثة لإقليم دارفور٣. وقد ظهرت بعض الحركات أيضًا على منطقة الحدود التشادية. وبحسب ما استطاعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تتابعه، فإن معظم حركات العودة أثبتت ناجحها.

رد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على عودة النازحين داخلياً

بالرغم من أن أولئك العائدين بحاجة ملحة للحصول على مساعدة إنسانية، إلا ان قرار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلق بمساعدة هؤلاء العائدون أثار الكثير الانتقادات في البداية خوفاً من أن مثل هذا القرار سيخلق توقعات خاطئة بين النازحين داخلياً حول جدوى عودتهم الى مناطقهم الأصل. ولا يعتبر هذا القلق غير مبرر تمامًا، لأنه نتيجة لأهم مبادئ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تدعو الى حق الاختيار

والأمان والكرامة، إضافة الى المحافظة على الفرق الواضح بين عمليتي التسهيل والتشجيع والإصرار على وجود الشفافية الكاملة.

وتمتلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خبرة كبيرة في كل جوانب الترحيل التطوعي، وقد طورت المفوضية إطار عمل أساسي لكل عمليات الترحيل٤. إلا ان الالتزام نحو هذه المقاييس كان من التحديات التي واجهتها، ليس بسبب المبادئ نفسها - المثبتة بشكل واضح ومحكم في قانون حقوق الإنسان - ولكن لأن حركات الترحيل تتأثر في الواقع بالقوى السياسية. ويمكن النظر الى الترحيل كدليل على الاستقرار السياسي في مناطق الأصل، إضافة الى أنه يقلل من الأعباء الملقية على كاهل المناطق المستضيفة، وقد يكون ببساطة خيار أرخص من الاستمرار تقديم المساعدة في مناطق اللجوء. لذا يمكن اعتبار خيار الترحيل أفضل الحلول التي يمكن تقديمها من كلا المناطق الأصلية والمهاجرين، إضافة إلى الدول الداعمة. وستعمل القواعد الإرشادية للنزوح الداخلي، اذا طبقت بشكل مناسب،على حماية الأفراد من تجربة الترحيل السريع، أو غير المنظم جيداً أو حتى الترحيل الإجباري. ويكرر المبدأ ٢٨ المقاييس الأساسية المستخدمة في ترحيل اللاجئين: الطوعية في العودة، ضمن ظروف آمنة وبكرامة. ويأتي التحدي الكبير في إعداد هذه المقاييس للتطبيق.

القواعد الإرشادية في التطبيق

يعتبر مبدأ الطوعية، في حماية اللاجئين، من المبادئ الجوهرية الممتدة على نطاق واسع في قضية الترحيل، وهو أيضاً أفضل ضمان لعدم حدوث الإعادة القسرية. بعيد عن كون الطوعية هي فقط عكس الإكراه، فهي تمثل قدرة الفرد على التأكد من ان الظروف التي دعته الى مغادرة أرضه لم تعد موجودة، أو على الأقل ليست موجودة لدرجة تدفعه لطلب الحماية في مكان آخر. وهذا أيضًا مطلب عملي، لأن العودة الطوعية يجب ان تكون عودة دائمة.

وتعتبر قضية الوصول بالنسبة للنازح مطلباً رئيسياً لضمان إحساسه بالطوعية. وبالرغم من أن قرارات الهروب يمكن أن تتخذ كرد على الحركات الجماعية، إلا ان قرار العودة قد يكون قرار جماعي أيضًا، لذا يجب أخذ الفرد بحد ذاته في عين الاعتبار عند تقييم جانب الطوعية. ويجب فهم السبب الأساسي الذي يدفع الفرد للبدء في الرحلة وذلك للتحقق من المدى الذي توقفت فيه الأسباب عن التواجد أو على الأقل تطورت الى حد ما يبرر قرار العودة.

وحتى نحصل على شرط الطوعية، يجب ان يكون العامل المؤثر للعودة هو عامل جذب إيجابي نحو بلد الأصل، بدلاً من ضغط موجود في منطقة اللجوء. ويتطلب هذا عادة إجراء تحسين على ظروف البلد الأصل، بالرغم من أن احتمالية وجود أسباب أخرى خلف رغبة الفرد في العودة، مثل لم شمل العائلة. وتعد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن جوهر عملية الترحيل التطوعي يكمن في العودة بكرامة وضمن ظروف معقولة، وقانونية ومادية آمنة.

ولن تكون العودة أمر سهل في أجواء مليئة بالعنف المستمر أو ضمن الانهيار العام المستمر للقوانين والنظام، لذا يجب على السلطات، إضافة الى دعم المجتمع الدولي عند الضرورة، تأمين بعض الضمانات الخاصة بالأمن الجسدي. كذلك يجب ان يشمل الأمن القانوني إزالة الحواجز القانونية والإدارية أمام عودة النازحين، إضافة إلى إعلان العفو العام وتقديم المساعدة في ترميم المباني السكنية، والأراضي وتأمين حقوق الملكية. من جهة اخرى ينطوي الأمن المادي على توفير الوسائل والخدمات الأساسية للعيش، مثل توفير ماء صالح للشرب، والمرافق الصحية والتعليم.

وحتى يتمكن النازح داخلياً من اتخاذ قرار حر، يجب أن يكون قادراً على الحصول على أحدث المعلومات وأكثرها موضوعية ودقة حول الوضع الحقيقي في مناطق العودة. وفي أحسن الأحوال، ستكون هناك هيئات لمراقبة عملية العودة بمجرد بدئها، وذلك لجمع المعلومات للعائدين المحتملين وتقييم الحاجات وحماية حقوق العائدين.

و وقد تتضمن العوامل الدافعة - أكثر من كونها جاذبة - للنازحين داخلياً التي تدفعهم للعودة عوامل التخويف، أو مسببات تشجعهم على المغادرة أو عوامل ضغط أخرى غير ضرورية. ومن بين أهم العناصر في توضيح الإحساس بالطوعية هو وضع وحالة الشخص المقيم في منطقة اللجوء. وقد يقرر النازح العودة إذا لم يحصل على أي نوع من الحماية، أو إذا لم يجد هناك اي احترام لحقوقه، ولكن هذا القرار لن يكون اختيار حر. إضافة لذلك، يجب الا نتغاضى عن كمية الضغط الذي تلقيه الجماعة على الفرد.

وفي الوقع، لا يمكن تعريف مفهوم الكرامة بوضوح، فهو يختلف من ثقافة لأخرى، لذا يجب عدم بناء التخمينات حول هذا المفهوم. ولكن هناك طريقة تضمن مرافقة المشاركة الفعالة للنازحين داخلياً مع تطبيق شروط المحافظة على الكرامة.

مراحل الترحيل

صنفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مراحل العودة المختلفة إلى: عودة تلقائية، وعودة مسهلة، وعودة مدعومة. ومن الضروري هنا أن تحدد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - وأي ممثلين آخرين عن الهيئات الإنسانية المشاركة في المقابل - بوضوح الظروف التي سيعملون ضمنها في المراحل المختلفة للعودة ونوع الأنشطة التي ستنطوي عليها هذه المشاركة.

هناك حاجة في كل مرحلة لوجود قائمة من المعايير التي يجب تعد قبل دعم عملية العودة. إلا ان مثل هذه المعايير تحتاج إلى الإرشاد من خلال تحقيق الشروط اللازمة لتنفيذ عملية العودة أي بضمان الأمن الجسدي والقانوني والمادي. ويمكن للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تساعد في مناطق العودة في الأماكن التي يمكن للنازحين داخلياً العودة من خلالها بشكل طبيعي، إذا كان الدخول إليهما ممكناً. ويمكن أن تسهّل عملية العودة بفاعلية حال الحصول على معلومات كاملة ومحددة عن النازحين داخلياً، حتى إذا لم تطلب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ذلك، في الواقع، ولكنها طريقة آمنة تضمن عودة المعظم بسلامة. وسيتم الترويج لعملية العودة فقط عند اعتماد الشروط التي تسهّل طريق العودة بأمان وبكرامة.

يجب أن لا ننظر إلى القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي لتسهيل أو الترويج للعودة دون اخذ كل العوامل الأخرى ذات العلاقة في عين الاعتبار، ولكن يجب أيضًا أن توضيح هذه القرارات والتأكد من فهم كل الممثلين، بما فيهم النازحين داخلياً أنفسهم، لها. وقد يخلق الفشل في هذه المهمة انطباعات خاطئة عن شروط للعودة والتي بالتالي ستنتج عن مخاطرة بطبيعتها الطوعية.

ماتياس لا روت هو المسؤول القانوني في قسم الحماية الدولية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف. الآراء التي يعبر عنها في هذا المقال شخصية ولا تعكس بالضرورة آراء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة.
البريد الإلكتروني: lerutte@unhcr.ch.

١. www.africa-union.org/DARFUR/DOP%٢٠٥-٧-٢٠٥new.pdf
٢. http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N٠٥٤٢٣١٧/١٧/٤٢٣/N٠٥٤٢٣١٧.PDF?OpenElement
pdf
٣ مناطق الغرب، والشمال والجنوب لإقليم دارفور
٤ كتيب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حول الترحيل الطوعي: الحماية الدولية
www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/publ/opendoc.pdf?tbl=PUBL&id=3bfe68d32
اجتماعات الاستشارات العالمية
www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4

السودان

المساعدة على عودة النازحين من الدنكا بور

بقلم بول ميرفي

توضح القضايا المطروحة في مسألة مساعدة عودة مجتمعات الدنكا بور التي نزحت داخليا على التحديات المعقدة، والمهملة غالبا، لتناول العواقب الناتجة عن النزاع الدائر في الجنوب

تسببت الحرب الأهلية في السودان في خروج مئات الآلاف من الناس من منازلهم والتعدي تدريجياً على موارد الآخرين، مما يؤدي غالبا إلى تأجج النزاعات داخل مجتمعات الجنوب وفيما بينها، وفي ذات الوقت، ضعفت الطرق التقليدية في الحكم والتحكيم على نحو خطير، والتي كانت ذات يوم تضبط الخلافات العرقية وخلافات المناطق المختلفة. وتلقي قصة الدنكا بور في الاكواتوريا الضوء على التحديات المصاحبة لعودة المجتمعات الجنوبية النازحة.

لقد كان للتنافس على القيادة الذي دار عام ١٩٩١ داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان عواقب سياسية وعسكرية ارتدت على مستوى الأخطاء العرقية، وشجعت على فرار أكثر من ربع مليون نسمة إلى النيل العلوي، معظمهم من دنكا بور، وهي نفس الجماعة العرقية التي انتمى إليها الكثير من القادة الكبار لجيش تحرير السودان. وورد في التقارير أن الآلاف تعرضوا لمذابح ونفقت أكثر من مليون من الماشية.

إن معظم أهل قبيلة دنكا، وهي من أكبر قبائل جنوب السودان، هم من أهل الريف، ومع ذلك لجأ الكثير من النازحين إلى منطقة الاكواتوريا، وهي منطقة يهيمن عليها المزارعين. ونتيجة لذلك، بزغ التوتر تلو وصولهم ومما زاد الأمر سوءا هو حقيقة أن النازحون قد أتوا في ظل هيكلية إدارية منفصلة عن هيكلية مضيفيهم وحافظوا على معاييرهم العرقية الخاصة بهم مع مراعاة طفيفة للأعراف المحلية. ونشئت تعقيدات أخرى حيث احتل نازحو دنكا بور الأراضي الزراعية وكانوا يرعون الماشية في مناطق الجماعات العرقية في الاكواتوريا الذين شعروا أن النازحين يتصرفون بحصانة بسبب الحماية السياسية التي ظنوا أنهم يحظون بها. وبعد أكثر من عقد من الزمان في الاكواتوريا، يعتقد الآن أن أهل دنكا بور لديهم قطعان كثيرة جدا من الماشية: ١,٢ مليون في ٦٢ مخيم في منطقتي المندري والماريدي وأكثر من ذلك في أماكن أخرى في الاكواتوريا.

يتهم سكان المورو في غرب الاكواتوريا مجتمعات مخيم البور بإلحاق الأضرار بغاباتهم وأراضي المحاصيل الزراعية ومصادر المياه وعدم احترام التقاليد والسلطات المحلية. ومنذ عام ١٩٩٩ تم عمل الكثير من المحاولات لتسهيل عودة النازحين، بالاجتماعات الحاشدة، ولقاءات السلام، وتقييم الاحتياجات، ونقل النازحين بالطيران إلى بور، وتقديم الشاحنات كوسيلة مواصلات وتحسين بعض الخدمات في بور، ولكن دون جدوى. فمنطقة الاكواتوريا غنية بالأراضي الصالحة لرعي الماشية وهناك فرص اقتصادية أخرى للنازحين، ولم يتم توفير ممرا آمنا وكانت الخدمات المقدمة في بور غير ملائمة ولم تحفز النازحين كثيرا على العودة.

في عام ٢٠٠٤، ازداد الموقف سوءا في غرب الاكواتوريا وانهار القانون والنظام في منطقتي المندري والماريدي حيث تعقد النزاع بين المضيفين وبين النازحين ولم يعد من الممكن السيطرة عليه. تصرفت قيادة جيش تحرير السودان، وبدون اعتبار لكل الدلائل العملية الضرورية، وأمرت كل النازحين والماشية في منطقتي مندري وماريدي بالعودة فورا إلى مقاطعة بور، وطلبت مساعدة باكت، وهي منظمة دولية لها تاريخ في عملية بناء السلام في السودان. كان المقصود من هذا التدخل أن يكون الدليل لإنتاج طرق ودروس لقيادة جيش تحرير السودان والسواد الأعظم من النازحين من بور والمنتشرين عبر الاكواتوريا وذلك لضمان أن عملية العودة ستكون أشمل وأنجح.

لم يكن عودة أهل دنكا إلى مناطق ديارهم درسا لوجيستي بسيط ولكنه تتطلب طريقة ذات أوجه عديدة وحوار مكثف بين الجماعات العرقية والسلطات ومنظمة باكت، وركز الإطار المبتكر لتوجيه عملية العودة على:

- أسباب وشرعية انهيار العلاقات، وعواقبها السياسية المستقبلية، وبالتالي ضرورة المداواة والمصالحة
- الممر الآمن عبر المناطق المعادية
- تناول تحديات إعادة التكامل مثل ملكية الدواب، والوصول لمناطق الرعي، والحكم.
- توفير الفرص للقاء المورو والدنكا، لتبادل الآراء ومخاطبة السلطات
- تأسيس فريق إرشاد لتبسيط حوار المجتمعات
- ضمان شمول المؤسسات المرتكزة على المجتمعات، ولجان السلام، والزعماء وجماعات المجتمع المدني

الشيء الأساسي المتعلق بإستراتيجية الاستجابة كان تأسيس فريق مشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل، ومكون من دنكا بور، ومورو، ولاحقا من ممثلي مونداري. كانت إحدى مهام الفريق هي تسهيل ومراقبة تحركات العودة، وتوقع الاهتمامات الجديدة، ونشر المعلومات، والمساعدة على تفادي النزاعات وضمانة الاتصال والتنسيق مع السلطات العسكرية والسياسية ذات العلاقة والأطراف الأخرى. وأدت اللقاءات العديدة مع أصحاب الشأن بالفريق المشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل إلى أن يستنتج أن استعدادات العودة لا يمكن تعجيلها. ومع ذلك، وفي شهر مايو ٢٠٠٤، وخلال أحد الاجتماعات مع جالية المورو، أمر أحد المسئولين الكبار لجيش تحرير السودان النازحين والماشية بالبدء في العودة في اليوم التالي.

بدأت كل مخيمات الماشية وعددها ٦٢ بالتحرك على مضض ولكن إلى منطقة في شرق مقاطعة مندري حيث بدأ هطول الأمطار، وكان قادة النازحين قلقين من إبقاء النازحين الضعفاء (النساء اللاتي لديهن أطفال صغار، وكبار السن والمعاقين) مع مخيمات الماشية خلال أسابيع السفر البطيء. وشعر الكثيرين من أهل دنكا بور أنهم مضغوطين وكانوا يخشون على أمنهم وسلامتهم. استأنف الفريق المشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل الحوار والتوسط، وأسس لجان محلية للسلام على ضفاف طريق العودة المخطط له وقام بتعبئة المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية.

في شهر يونيو ٢٠٠٥، عمت الفوضى عقب مقتل ضابط جيش وبعض المدنيين من المنداري، وتم السطو على مخيمين أماميين للماشية وسرقة الماشية وبعض الممتلكات الشخصية ورجع ٣٢ مخيم من حيث أتوا بسرعة تجاه غرب الاكواتوريا. وواجه الفريق المشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل مرة أخرى تحدي الاحتواء السريع للعلاقات المتدهورة بين المضيفين والنازحين. وعبرت ثمانية مخيمات النهر إلى مقاطعة بور في النبي العلوي ويتوقع أن تبقي البقية حتى دنو موسم المطر التالي.

الختام

تثير هذه القضية، رغم أنه لا زال "جاري العمل عليها"، الكثير من القضايا التي تتعلق بالممارسة الملائمة في دعم حركة السكان في المواقف المزعزعة، وكان التقدم يجري على نمط خطوتين للأمام، وخطوة للخلف، ومع ذلك فإن الاستثمارات التي أنجزت عبر الفريق المشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل كانت جوهرية وفعالة إلى حد كبير. التوجه العام إيجابي، وإن كان بطيئا، وتمكنت الطريقة من زيادة مستويات الوعي والحساسية وتمكنت من جذب الأطراف المناسبة حول إطار عام من العمل، ولا زالت هناك حاجة لالتزام أكبر من مجتمع المساعدات الأشمل.

تقودنا تجربة منظمة باكت في تقليص النزاعات

إلى تأييد الطريقة المتعددة الأوجه والأطراف، والتي تتطلب تسهيلا يشمل اشتراك ذوي الشأن الأساسيين، ودعم موظفين ورؤساء الحكومة المحلية، والانخراط مع القيادة الوطنية والمجتمع الدولي. تركز هذه الطريقة على المجتمعات المضيفة المضطهدة، والتعقيدات القائمة حول آمن الممر، وحماية النازحين في مجتمعات مضيفيهم، خلال الارتحال وفي مناطق عودتهم. ومن المهم جداً أن:

نفهم ونعترف بالبيئة السياسية المعقدة التي ستحدث فيها العودة

- نحلل القضايا الرئيسية التي تؤثر في الاستقرار والنزاع وأن نتقاسم التحليل مع أصحاب الشأن كافة
- نسهل الجهود التعاونية حول الاستراتيجيات والأهداف المتفق عليها
- نشجع ونمكن المؤسسات المحلية من القيام بأدوار نشيطة في التوسط والتأييد

ربيكا هاميلتون وكريستين هاريس

بالرغم من أن الكثير من عامة الشعب يخشون أن تتلاعب النخبة بشروط السلام وأن العملية ستطول، إلا أن توقيع اتفاقية السلام الشامل تقدم أملا جديدا لعودة سلمية لنازحين دنكا بور والنازحين الآخرين في جنوب السودان. والتحديات القادمة ضخمة، ولكن يجب تناولها (بشكل نظامي ومقدس) لينتج عنها ظروف السلام الدائم في السودان.

لقد عمل بول ميرفي في السودان منذ عام ١٩٨٩ وهو مدير منظمة باكت غير الحكومية (www.pactworld.org) في السودان، وللحصول على المزيد من الشرح والتوضيح حول الطريقة الملخصة أعلاه، ومعلومات أخرى حول برنامج منظمي باكت الخاص بالسودان، يرجى التفضل بزيارة موقع www.pactsudan.org

الهجرة الملحمية لنازحي مابيا

وليام لورينز

إن الدعم المكثف الذي يقدمه المجتمع الدولي للمساعدة في العودة الطبيعية للنازحين المتواجدين في المخيم في مابيا يركز على ضخامة مهمة تقديم مساعدة إنسانية مماثلة لمئات الآلاف للعودة إلى أوطانهم.

قامت المنظمة الدولية للهجرة وبدعم من برنامج الغذاء العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف والمنظمة العالمية للرؤية الدولية (ورلد فيجين) ومنظمة أطباء بلا حدود في أسبانيا ومبشرين الكامبوني بتقديم المساعدة لحوالي خمسة آلاف نازح ينتمون إلى عشرة قبائل مختلفة على طريق ذو اتجاهين بطول ٣٥٠ كم في الغابات والأراضي الوعرة للمنطقة الاستوائية الغربية إلى أوطانهم في بحر الغزال الغربي. وبدأت مبادرة العودة للنازحين وقد كانت المساعدة الدولية قد قدمت بعد أن بدأوا في رحلتهم. وبدأ النازحون، والذين كانوا قد الذين فروا من أوطانهم منذ أربعة سنوات مضت، مسيرتهم من مخيمهم في مابيا التي تقع جنوبي بلدة تمبورا. وسارت المجموعة على طريق موازي للحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى لكي يعبروا نهر البوسيري قبل بداية موسم المطر.

لقد كانت هذه الرحلة منهكة ذهنيا وبدنيا لكل العائدين (والكثير منهم كانوا ربات منازل) ولجنود حركة تحرير السودان التي كانت

السودان

مهمتهم توفير الأمن والحماية ولفريق المنظمة الدولية للهجرة الذين رافقوهم. وبعيد انطلاقهم تبين للمجموعة أن عليها أن تشق طريقها عبر الغابة، وكان عليهم أن يناضلوا في طريقهم ضد الألغام والبعوض وديدان غينيا وذباب التسي تسي والمستنقعات والأنهار الوعرة وأن يتفاوضوا مع الميلشيات المتمردة غير المشتركة في عملية السلام وأن يبحثوا عن الطعام عندما تتأخر إمدادات الغذاء المخطط لها والتي تسقطها الطائرات حيث كان الغذاء والأغطية البلاستيكية وشبكات البعوض والمساعدات الطبية لا يمكن إرسالها إلا من خلال الجو في معظم مسار الرحلة. وأدى نقص الوقود والأعطال الميكانيكية إلى نقل الضعفاء فقط بالشاحنات مما أدى إلى اضطرار معظم المرتحلين إلى التحرك سيرا على الأقدام. وقد وقعت عدة إصابات بالأمراض المحتومة كالإسهال والديزنتاريا والملاريا ومشاكل التنفس والجروح، ولم يكن ممكنا تنفيذ الإخلاءات الطبية المخطط لها. وبهطول الأمطار أصبحت الشاحنات مغمورة بالمياه وتعقدت عمليات الوصول لنقل الجوي بعيد حالة الطوارئ التي تلت وفاة الدكتور جون قرنق.

وأخيرا وصلت المجموعة في ٧ أغسطس إلى مخيم مؤقت في بايل قرب بلدة ديم زبير حيث رحب بهم موظفون من لجنة التأهيل والإغاثة في السودان وقائد حامية الحكومة السودانية. وعاد الكثيرون رافعين رؤوسهم وهم مرتدين الملابس والأحذية الجديدة وقد ارتدوها بعد أن عانوا من حملها وهي مطوية خلال رحلتهم الشاقة.

وبالرغم من الالتزام الدولي الكبير إلا أن الرحلة التي خطط لها أن تتم في غضون ٣٠ يوما قد استغرقت ثلاثة شهور ونصف الشهر. وبينما لقي ٤٣ شخصا مصرعهم أثناء الرحلة (وقبل

وليام لورنز/منظمة الهجرة الدولية

وصول فريق المنظمة الدولية للهجرة لقي ٢٣ نازح حتفهم في حادث انقلاب شاحنة من على جسر مؤقت) فقد ولد ٣٤ طفلا. سيمكث النازحون في بايل لمدة شهرين قبل أن يعودوا إلى منازلهم السابقة عبر مقاطعة راجا ومقاطعة واو. وخلال فترة إقامتهم في بايل سيحصلون على الغذاء ومساعدات إعادة الاندماج مثل البذور والأدوات الزراعية.

وليام لورينز تزعم فريق المنظمة الدولية للهجرة التي رافقت النازحين. البريد الالكتروني: wlorenz@iom.int

للمزيد من المعلومات، تفضلوا بزيارة موقع مذكرة شبكة بي بي سي على الانترنت:
http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/4134230.stm
ومعرض الصور على الموقع التالي:
http://news.bbc.co.uk/1/shared/spl/hi/picture_gallery/05/africa_sudan_trek_revisited/html/1.stm

هذا المقال مكتوب بصفة شخصية ولا يمثل بالضرورة أراء المنظمة الدولية للهجرة.

الأشخاص النازحين داخلياً والتخطيط المدني في الخرطوم

آغني دي جيفري

أبرزت سياسات التخطيط المدنية - التي أدت إلى هدم منازل الأشخاص المهجرين داخلياً داخل وحول الخرطوم – حاجة السودان إلى تبني تشريعات خاصة بالأشخاص المهجرين داخلياً وإلى الحاجة لإيجاد حلول متينة لهؤلاء الأشخاص الجنوبيين المهجرين والذين لا يرغبون في مغادرة الخرطوم .

وقد ألقت الأحداث المأساوية الأخيرة الانتباه إلى القضية المهملة لمستوطنات الأشخاص المهجرين داخلياً في العاصمة الخرطوم، والتي تعتبر الآن مكان لإقامة خمسة ملايين شخص . ففي أيار/مايو ٢٠٠٥ وصلت قوات الأمن السودانية إلى منطقة العصيان في سوبا-أرادي، التي تقع على بعد ٣٠ كيلومتر من جنوب الخرطوم. وأدت محاولاتهم لتدمير أماكن إيواء الأشخاص المهجرين داخلياً وتحميل الناس في شاحناتهم إلى وقوع اشتباكات تسببت في وفاة ١٥ شرطي وعدد مجهول من الأشخاص المهجرين داخلياً، بما فيهم أطفال .

ويعيش حوالي ٣٢٥ ألف شخص نازح داخلياً في أربعة مخيمات رسمية للأشخاص النازحين داخلياً، أسست في عام ١٩٩١، إضافة إلى ما لا يقل عن ١,٥ مليون شخص مهجر داخلياً متشتتون في أنحاء المستوطنات غير القانونية والبعيدة عن متناول اليد. وقد تبين أن هناك حركة كبيرة بين المستوطنات، سواء أكان هذا بسبب الانتقال الإجباري من قبل الحكومة أو الرغبات الخاصة بالتنقل. وتبين أن معظم الأشخاص المهجرين داخلياً هجّروا بالأصل نتيجة لنزاع في الجنوب وجبال نبا أو نتيجة للجفاف الذي حدث في منتصف الثمانينيات. وقد تعرضوا إلى التمييز العنصري إضافة إلى حرمانهم من فرصً الحصول على الوظائف أو التعليم أو الخدمات الأساسية.

وقم تم إنشاء المخيمات الرسمية للأشخاص النازحين داخلياً خارج حدود المناطقة المدنية، ولكن سرعة النمو المدني الكبيرة جداً أدت إلى دمج المخيمات الآن داخل ضواحي المدينة. ولكن توفير المياه والكهرباء ما زالا من التحديات الكبيرة التي لم تعالجها الدولة. ففي مناطق وضع اليد ومخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً يملك القليل فقط من السكان الكهرباء، التي يحصلون عليها من خلال المولدات الخاصة . أما المياه فيتم الحصول عليها عادة من الآبار المحفورة من قبل المنظمات غير الحكومية والتي تديرها المنظمات المجتمعية. وتعتبر المياه من النفقات المنزلية الكبيرة، وخاصة لهؤلاء الذين يعيشون بعيدًا عن الآبار.

أثناء التسعينيات نشطت المنظمات الدولية غير الحكومية في المخيمات، ووفرت المياه، والخدمات الصحية، والعلاجية والطعام. ولكن معظم الوكالات انسحبت من الخرطوم الكبرى بسبب تحسن الأوضاع في المخيمات، وظهور احتياجات شديدة في أجزاء أخرى من البلاد إضافة إلى القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية للوصول، وسلمت معظمها المشاريع للوكالات القومية أو المجتمعية. وبالرغم من ذلك ما زالت معظم المنظمات غير الحكومية الدولية تعمل حتى الآن في المخيمات و في مناطق وضع اليد من خلال المشاريع التي تديرها الوكالات المحلية. وعادة ما تمتلك المنظمات غير الحكومية المحلية قدرات وموارد محدودة وتعاني الكثير لتلبية احتياجات المناطق التي تُظهر فيها الحكومة القليل من الالتزام لتقديم المساعدة.

ارتبط التخطيط المدني في الخرطوم الكبرى لعقود مع انتهاكات حقوق الإنسان. فقد أبعدت عمليات الهدم والانتقالات الأفراد الأفقر إلى أقصى حدود المدينة. وفي قضية مخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً، قدم للسكان حق انتفاع (استخدام) مؤقت للدخول إلى مناطق وضع اليد التي أخذت أو قسمت بشكل غير قانوني. وبالرغم من مقاومة البعض، إلا أن الأشخاص المهجرين داخلياً غالبًا ما يخضعون لقرارات التخطيط المدني على أمل في النهاية بالحصول على ملكية لأرض ما عند توزيع الحصص فيما بعد. وفي الواقع يعرف القليل فقط من السكان عن حقيقة الأسعار المخططة لها والمعايير الرسمية للحصص الواقعة في التخطيط، ومع انتشار الإشاعات تنتقل بعض العائلات إلى مخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً قبل عملية الهدم ويبنوا "الركوب" – وهو مأوى معد من فروع الشجر، والملاءات البلاستيكية والكرتون - على أمل في الحصول على حق قانوني. وعادة ما تطير الآمال إلى السماء البعيد وتختفي في نظام فاسد يضمن الامتيازات للأغنياء.

في السنوات الأخيرة ازدادت عمليات الإجلاء، وجاء هذا في نفس الوقت الذي كانت فيه الحكومة وحركة تحرير شعب السودان يعملان سوياً على إحلال السلام. ومنذ عام ٢٠٠٤، تحرك أكثر من نصف عدد المهاجرين داخلياً والذين قدر عددهم بـ٦٦٥ ألف، ممن دُمرت بيوتهم وتم ترحيلهم بالقوة منذ عام ١٩٨٩. وهناك استراتيجية واضحة لنقل الناس إلى المنطقة الشمالية الغربية من الخرطوم التي تمتاز بأن تربتها أقل خصوبة ومنسوب المياه فيها أعمق. قد رفع اهتمام المستثمرين في منطقة سوبا-أرادي أسعار البيع والشراء، إضافة إلى أن هناك إشاعات تفيد بأن الهدم في منطقة شيكان مصمم لمساعدة خطط المستثمرين السعوديين.

وأفاد المشروع العالمي للأشخاص المهجرين داخلياً أنه عند تهجير الأشخاص المهجرين داخلياً، ستُدمر معهم المدارس والعيادات الصحية وشبكات المجاري. كذلك لا توجد أي ملاجئ بديلة للأشخاص المهجرين داخلياً الذين قد يتلقوا إخطار بالهدم أو قد يستيقظوا ببساطة على وصول الشاحنات القادمة لإزالتهم. وقد أستُبعد الكثير من الأشخاص المهجرين داخلياً المطرودين من أراضي التخطيط، وخاصة أولئك الذين فقدوا وثائق هوياتهم، أو الأسر التي ترأسها النساء، أو أولئك الذين وصلوا إلى في الخرطوم بعد عام ١٩٩٦، وأولئك الذين لا يستطيعون دفع أثمان أراضي التخطيط الجديدة. وفي الواقع لا تتبع الحكومة أي سياسة لتلبية احتياجات الأشخاص المهجرين داخلياً الذين دُمرت بيوتهم وأصبحوا غير مؤهلين للإقامة في مناطق التخطيط الجديدة١.

خيام في مخيم نازحين، أم درمان

أغني دي جيفري

الدعوة

حاولت الوكالات الدولية والقومية تغيير ممارسات الحكومة السودانية، فقد رفض ائتلاف التضامن السوداني – بقيادة الزمالة للراحة الإفريقية بعد مبادرة أطفال العالم، ومنظمة حقوق الإنسان بدعم من الأمم المتحدة - الطرق الحكومية وقدموا طلب إلى وزارة التخطيط .

طالب الائتلاف ووكالات حقوق الإنسان بما يلي:

- تحديد إطار زمني أوضح حول الوقت الذي سيعاد فيه تخطيط مناطق محددة والموعد الذي ستتوفر فيه خدمات الصحة، والمياه، والكهرباء وغيرها من الخدمات الأخرى
- شفافية أكبر ومساواة في تقسيم الأراضي
- ضمان الترحيل وعودة الأشخاص المهجرين داخلياً برغبة تطوعية تمامًا
- رفض مصطلح "الأشخاص المهجرين داخلياً" الذي تستخدمه الحكومة: فالوكالات قلقة من التصريح الذي أصدرته وزارة التخطيط والمرافق العامة أن مصطلح "الأشخاص المبعدين" لم يعد مناسب للتعريف عن اولئك الناس الذين يعيشون حالياً في المخيمات.

وتبين أن هناك توترات عالية بين حكومة الخرطوم والمنظمات غير الحكومية. وقد أهملت المخاوف الدولية التي برزت في أعقاب حوادث في سوبا-أرادي. وبالرغم من نوايا الحكومة في توفير الخدمات إلى المقيمين قد تكون حسنة، إلا أن النتيجة الوحيدة التي تخرج عادة هي في تنظيم الشوارع ليس إلا. وبالرغم من أن هناك حافز اقتصادي واضح للحكومة لبيع الأرض التي يقيم فيها الأشخاص المهجرين داخلياً، إلا أن الحكومة قد تكون مهتمة في أوقات الانتقال بالتحكم في السكان الجنوبيين وذلك بالاحتفاظ بأعداد كبير منهم في الخرطوم. أما من طرف حركة تحرير شعب السودان فهي مهتمة بشغف في استقرار الناس في الجنوب لزيادة قاعدتها السياسية إعداداً للاستفتاء الذي سيحدد إمكانية استقلال الجنوب. وسيكون إدارة قضية المبعدين الذين يرغبون في البقاء في الخرطوم من التحديات المعقدة والتي يجب أن تصبح جزءًا مكملاً من عمليات الائتلاف القومي .

اغني دي جيفري هي مستشارة بوقت جزئي للقضايا المتعلقة بالأشخاص المهجرين داخلياً وباحثة مع مجموعة URD٢. وتكمل حالياً الدكتوراه في جامعة باريس ٨ تقارن فيها التكامل المدني للأشخاص المهجرين داخلياً في بوجوتا والخرطوم. بريدها الإلكتروني: agnes@degeoffroy.com

السودان

مشروع تقديم المشورة والمساعدة المعلوماتية والقانونية

سونيا دي ميتسا

مع توقيع اتفاق السلام الشامل، هناك عدد من النازحين داخليا الذين اختاروا العودة إلى المناطق التي كانوا يقطنونها قبلاً، أو الانتقال إلى مناطق أخرى مما يستدعي حاجة ملحة إلى معلومات دقيقة وموثوق بها قبل البدء بالتحرك. فيقوم بعضهم بإرسال رجل من أفراد العائلة إلى المنطقة الهدف بغية تفحص الأوضاع هناك، إلا أن الرحلة قد تكون محفوفة بالمخاطر وعادة ما تكون المعلومات المكتسبة ضئيلة ومحدودة للغاية.

مع توقيع اتفاق السلام الشامل، هناك عدد من النازحين داخليا الذين اختاروا العودة إلى المناطق التي كانوا يقطنونها قبلاً، أو الانتقال إلى مناطق أخرى مما يستدعي حاجة ملحة إلى معلومات دقيقة وموثوق بها قبل البدء بالتحرك. فيقوم بعضهم بإرسال رجل من أفراد العائلة إلى المنطقة الهدف بغية تفحص الأوضاع هناك، إلا أن الرحلة قد تكون محفوفة بالمخاطر وعادة ما تكون المعلومات المكتسبة ضئيلة ومحدودة للغاية.

إن المعلومات التي توفرها السلطات لا يمكن الوثوق بها دائما فعادة ما تعكس غايات وأهداف سياسية. لذا أسس المجلس النرويجي للاجئين (NRC) مشروع تقديم المشورة والمساعدة المعلوماتية والقانونية (ICLA) في السودان مفيدةً من خبرة المجلس النرويجي للاجئين (NRC) في توفير خدمات مماثلة في دول مثل كولومبيا، يوغسلافيا السابقة، باكستان، أفغانستان و يوغندا١. مشروع تقديم المشورة والمساعدة المعلوماتية والقانونية (ICLA) مبني على خبرات اللاجئين والنازحين الذين اختاروا العودة. فلا يمكن أن تكون الجاهزية تامة إلا إذا تمت مراعاة ما تتخلله العودة الطوعية و إعادة الإدماج من تفاصيل. هذا و يحتاج النازحون داخليا إلى معلومات دقيقة موثوق بها حول مناطق الإزاحة وطرق العودة والأمن والتوظيف وحول المؤسسات التعليمية والصحية وحول قضايا أخرى لها علاقة بالعودة. إن عمل المجلس النرويجي للاجئين (NRC) من تامين للمعلومات والمشورة مبنية على الحصول على معرفة محلية شاملة من هؤلاء الذين عادوا سابقا و على أوضاع المناطق المراد العودة إليها بالإضافة إلى معلومات عن ما يمكن أن يواجه العائدين من مشاكل قانونية وغيرها.

هناك مصادر أخرى للمعلومات عادة ما يسعى المشروع للحصول عليها إضافة إلى تلك التي يوفرها المجلس النرويجي للاجئين (NRC) . ومن الضروري تقييم مصداقية وعدم انحياز المعلومات الآتية من مصادر خارجية بالإضافة إلى تقييم الطرق التي جمعت بها تلك المعلومات و الطريقة التي وثقت بها. لذا طور المجلس نظام قاعدة بيانات يختص بالتعامل مع الكميات الكبيرة من المعلومات الآتية من مصادر خارجية، وهنا بعض الأسئلة الشائعة:

- كيف تستعد للعودة؟
- ما الحقائق الأمنية الواجب أخذها بعين الاعتبار؟
- ما هي المتطلبات المادية، مثل استعادة الأرض والممتلكات وفرص العمل وحقوق المعاشات التقاعدية؟
- ما هي الأشياء التي تؤثر بالمجموعات المستضعفة مثل الأقليات العرقية والأسر التي تعيلها المرأة إضافة إلى الأطفال المنفصلين عن ذويهم؟
- هل عاد أحد قبلا لتلك المنطقة وماذا اختبروا فيها؟
- هل هناك وثائق رسمية معينة أو إجراءات رسمية يجب اتباعها للتمكن من العودة؟

و عادة ما يفتقر النازحون داخلياً إلى الخبرات بما يختص بالعودة والانتقال. لذا فإن هناك عدد من الموظفين ذوي الخبرة في تسهيل عملية اتخاذ القرارات سواء كانوا في مراكز ثابتة أم في فرق متنقلة.

وغالبا ما تشكل المتطلبات القانونية عائقا يتخلل مرحلة العودة أو ما بعدها من مراحل الإدماج. لذا فعادة ما يقوم المجلس النرويجي للاجئين (NRC) بالاتصال بالأجهزة الإدارية ذات العلاقة لاستعادة الممتلكات من ارض و غيرها أو للحصول على الوثائق الضرورية لأخذ الجنسية والحصول على هويات شخصية أو لنيل منافع كحق العمل والتقاعد. وإذا لم يتم التعامل مع المشاكل نتيجة للإهمال أو الإعاقة المتعمدة أو بسبب تصرفات مخالفة للقانون، في هذه الحالة يقوم المجلس النرويجي للاجئين (NRC) باتباع أساليب حسب توفرها مثل الملاحقة القانونية والاستئناف القضائي لدى المحاكم الوطنية العليا عند الحاجة. أما في حال رفض الجهات القضائية المحلية إعطاء العائدين حقوقهم، تأخذ القضايا في استدعت الضرورة لمحاكم دولية مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ أو الأجهزة الدولية المختصة مثل لجنة حقوق الإنسان في جنيف التابعة للأمم المتحدة على سبيل المثال. أما عن الطرق الأخرى، فقد يقوم المجلس بطلب المساعدة من الجهات المعنية محلية كانت، أم وطنية أم دولية. و تتخذ هذه الإجراءات تفاديا لتدهور الأوضاع بالنسبة للعائدين على المستويين الفردي والجماعي.

تقديم المشورة والمساعدة المعلوماتية والقانونية (ICLA) في السودان

قام المجلس النرويجي للاجئين (NRC) بفتح مكاتب ل مشروع تقديم المشورة والمساعدة المعلوماتية والقانونية (ICLA) في ثلاث مخيمات في الخرطوم عاصمة السودان إضافة إلى وحدة متنقلة تقوم بمتابعة النازحين داخليا في مختلف المناطق. و إحدى أهداف المشروع الرئيسية هي مساعدة النازحين في الحصول على وثائق الهوية وفي التقدم بطلبات تملك قطع أرض من الحكومة.

هذا وينوي المجلس النرويجي للاجئين (NRC) التوسع في نشاطاته من اجل توفير المعلومات والحماية والخدمات الاستشارية للعائدين والنازحين أيضا. حيث أن المجلس سيزيد من قدرته على المساعدة من خلال الاستعانة بشبكة من الشركاء بمن فيهم موظفو الحماية المتمركزين على طول طرق العودة والمناطق المراد العودة إليها. وتتضمن شبكة الشركاء المجتمعات المضيفة وقادة هذه المجتمعات و منظمات إنسانية أخرى. حيث يخطط المجلس للعمل على تهيئة الجماعات الموجودة في مناطق العودة للتعامل مع النزاعات المحتملة نتيجة تدفق العائدين. و يخطط المجلس لعقد ورش تدريبية أيضا حول مبادئ الحماية وحقوق الإنسان و المساواة لتمكين و تشجيع المجتمعات على تحديد انتهاكات حقوق الإنسان و إيجاد حلول لها والإبلاغ عنها. و سيقوم المجلس بالعمل مع منظمات إنسانية أخرى لتشجيع الحكومة في جنوب السودان لمعالجة المشاكل الناجمة عن العودة.

و يؤمل من توسع النشاطات الإنسانية في السودان إن تزيد أعداد النازحين المستفيدين من المعلومات المتوفرة حول أوضاع العودة وخيارات الإدماج والذي بدوره سيوفر حماية أكبر لهم، وللعائدين وللمجتمعات المضيفة أيضا.

تشغل سونيا دي ميتسا منصب مديرة مشروع تقديم المشورة والمساعدة المعلوماتية والقانونية (ICLA) في السودان التابع للمجلس النرويجي للاجئين (NRC).

السودان

وقت تعزيز الحماية للمشردين داخليا

فالتر كيلين

يشكل نقص الموارد والبنية التحتية والوضع الأمني المتقلب وغياب هيكليات الدولة خطرا على حقوق الإنسان للعائدين والمشردين داخليا

لقد شرعت في تنفيذ مهمة في شهر أكتوبر ٢٠٠٥ تقتضي دراسة وضع المشردين داخليا والعائدين إلى الجنوب، وأدركت أن السلطات السودانية والمجتمع الدولي والجهات المانحة بحاجة لبذل المزيد والمزيد من الجهد لضمان حقوق الأربعة ملايين نسمة الذين شردهم النزاع.

وكما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية حول التشريد الداخلي، فيجب احترام حق المشردين داخليا في حرية الاختيار ما بين إما العودة وإما الاندماج والاستقرار في مكان آخر. ومع ذلك فقد اتضح من الحوارات التي أجريت مع المشردين داخليا في المخيمات وفي أرجاء الخرطوم أن الكثيرين تم إشعارهم على نحو رديء للغاية أو لم يتم إشعارهم أبدا بالظروف المحيطة بأماكنهم الأصلية. فكان لدى الكثير منهم توقعات غير واقعية حول سلامة البنية التحتية وتشغيل الخدمات الأساسية وفرص كسب الرزق. وافتقر الكثير منهم لسبل الحصول على تلك المعلومات.

وتعمل السلطات في الخرطوم على تنفيذ برنامج يهدف إلى إعطاء المقيمين في المستعمرات غير النظامية قطع من الأرض في الضواحي المقفرة للمدينة، ومن حيث المبدأ، يحق للمشردين الداخليين، مثل المواطنين السودانيين الآخرين، الانتفاع من برنامج توزيع الأراضي الذي يهدف إلى تقديم حل متين لمأزقهم، ولكني علمت أن هناك صعوبات هائلة أمام تطبيقها. فالكثير من المشردين داخليا غير مخولين والطرق التي تتم عبرها إعادة توزيع المستعمرات ترفع من المخاوف التت تتعلق بحقوق الإنسان. وتقدم المشردون داخليا والمنظمات غير الحكومية بشكاوى حول تعرض بعض الأشخاص للانتقال من مستعمراتهم السابقة باستخدام القوة بدون تشاور ملائم أو بدون تشاور بتاتا. وتضررت المتعلقات الشخصية والبنية التحتية في حالة المدارس خلال عملية الإزالة والإسكان، واضطر الكثير من المشردين داخليا إلى الانتقال إلى مناطق قاسية في أطراف المدينة خوفا على حياتهم واعتبروا أن عودتهم إلى الجنوب هي الخيار الوحيد أمامهم بالرغم من أنهم غالبا لا يمتلكون وسائل التنقل والسفر.

ويخطط مجتمع المساعدات الإنسانية لإقامة محطات على طريق العودة وذلك لتوفير المساعدات قصيرة المدى والمحدودة والحماية للعائدين، ولسوء الحظ لم تتجسد هذه الخطط بعد ويفتقر معظم العائدين لأي دعم مادي خلال رحلات عودتهم. وتقدم بعض العائدين بشكاوى أنهم قد تعرضوا لهجمات ودفع ضرائب غير قانونية والنهب على الطريق، وبينما تجري عمليات العودة حاليا ويتوقع أن تزداد خلال الموسم الجاف القادم فهناك حاجة ماسة لأن ينفذ المجتمع الدولي الخطط الحالية.

وبالرغم من وجود اتفاقية السلام، يخشى العائدون على سلامتهم بسبب نشاطات الميلشيات والألغام والانتشار الواسع للمسلحين المدنيين في المجتمع. وظل الكثير من العائدين بدون مأوى وغذاء كاف ومياه شرب نظيفة والخدمات الطبية إبان عودتهم، ويخشى الآباء الذين كان يتعلم أبنائهم في المدارس أثناء تشريدهم في الشمال من أن أولادهم لن يلتحقوا في المدارس التي قد اكتمل عدد الطلاب بها بالفعل. ويظل الطاعنين في السن والنساء وخاصة ربات البيوت هم الفئة الضعيفة في المجتمع.

ويظل قدر المعلومات ضئيل بسبب نقص عمليات الرقابة خارج المدن والمستعمرات الرئيسية، وتسبب قلة الأموال والقيود على الحركة في عرقلة فعاليات الحماية من قبل الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية. والقدرات الحالية قليلة ومحدودة في الجنوب لاستقبال أعداد كبيرة من العائدين والعمل على دمجهم بسرعة. ففي المناطق التي وقع وصل إليها العائدون بكميات كبيرة، يمكن للمشاكل الإنسانية التي تتعلق بمخيمات المشردين داخليا والمستعمرات غير النظامية أن تنتقل ببساطة إلى الشمال. ونتيجة لذلك، يمكن للتوترات أن تنشب في المجتمعات المحلية الممتدة بسبب التنافس على الموارد والخدمات القليلة. وهناك خطر من أن يجبر المجتمع الدولي على إنفاق الأموال على المساعدات الإنسانية الطارئة والتي يجب أن توظف لمشاريع الاستعادة والتنمية.

وبالرغم من أن تحركات العودة لا زالت محدودة فهناك دليل بالفعل على حالات يكتشف فيها العائدون أن توقعاتهم خابت حال وصولهم ويقررون العودة إلى الخرطوم. ويتطلب إنشاء بيئة يمكن للعائدين أن يستقروا فيها التالي:

- إزالة الميلشيات من مناطق العودة ونزع سلاح المدنيين وإزالة الألغام من طرق المواصلات والأراضي الزراعية
- العمل على مخاطبة العقبات الرئيسية أمام العودة والتي اشتكى منها المشردون داخليا، مثل عدم وجود مياه الشرب النظيفة والتعليم الأساسي والخدمات الصحية ومواد البناء
- يجب توفير الموارد للهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لإنجاز برامج الاستعادة ولتقديم العناصر غير الغذائية مثل الحبوب والأدوات وشباك الصيد ومواد البناء الأساسية
- وضع آليات لإيجاد حلول سريعة للخلافات القائمة حول الأراضي
- ضمان أن يتلقى اللاجئين الوثائق الضرورية، بمقابل مادي ضئيل أو بدون، مقابل لتمكينهم من الوصول للخدمات الأساسية

وبدلا من التخطيط للوصول إلى الكمال والضياع في التخطيط على المدى البعيد، يجب العمل على إيجاد حلول مرنة ومبدعة ترتكز على المجتمع لتقديم خدمات البنية التحتية الأساسية والتعليم والصحة لكي لتقليص القترة الزمنية اللازمة لأعداد الخدمات الكاملة.

الأستاذ فالتر كيلين هو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالمشردين داخليا ومدير مشارك لمشروع بروكنغز بيرن حول التشريد الداخلي:
www.brook.edu/idp

البريد الالكتروني:
walter.kalin@oefre.unibe.ch

السودان

التحديات التي تواجه العائدين في السودان

جودي ماكالوم وغيزينغا يمبا ويلو

تعمل منظمة الشراكة لغوث الافارقة١ (المنظمة) على تلبية احتياجات النازحين داخلياً عند النقاط الرئيسة الواقعة على امتدد طريق العائدين

ويعد توفير الخدمات للعائدين على امتداد طريق عودتهم بأكمله أمراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى عملية العودة، سواء كان ذلك عند نقاط النزوح (مثل مخيمات النازحين داخلياً والمناطق العشوائية في الخرطوم وكوستي)، أو نقاط العبور الرئيسة التي سيمر عبرها النازحون داخلياً في طريق عودتهم إلى بلادهم (مرسي العبارات بمدينة كوستي)، أوعند النقاط التي يقصدها العائدون (مثل شمال أعإلى النيل وجبال النوبة).

وتجدر الإشارة إلى أن معظم النازحين داخلياً قد تم تهجيرهم من مواطنهم لمدة ٢٠ عاما . ولم يعد العديد ممن نشأوا في الخرطوم يتحدثون لغاتهم الأصلية، وهو ما قد يشكل عقبة أمام اندماجهم من جديد في مواطنهم الأصلية. إضافة إلى ذلك، نتيجة إلى انعزالهم عن مجتمعاتهم وتعاملهم مع جماعات عرقية وثقافات أخري، لم يعد لديهم دراية بعاداتهم الموروثة، واكتسبوا عادات وتقإلىد جديدة. ومثال رئيس على ذلك، نوعية الطعام الذي يتناولونه، فالعديد من النازحين داخلياً العائدين من الشمال ربما لم يستخدموا من قبل الطعام الذي يُزرع في الجنوب ولم تعد لهم دراية بطريقة إعداده. ولمعالجة هذا الأمر، فإن من بين الأنشطة التي تقوم بها المنظمة تنظيم عروض عملية لطهي الأطعمة، لا سيما للفتيات اللاتي كبرن وتزوجن في الشمال، مع التركيز على الأطعمة التي تزرع في جنوب السودان.

نقاط العبور

وعلى امتداد نهر كوستي، حيث يتجمع العائدون في انتظار المراكب المتجهة جنوبا إلى ملاكال وجوبا، تعمل المنظمة مع المنظمات الأخري غير الحكومية المحلية والدولية على تقديم الخدمات الأساسية والتوعية الصحية. وليست هناك مواعيد منتظمة لمغادرة المراكب وقد ينتظر العائدون مغادرة أحد المراكب لمدة قد تصل إلى شهر في حين أنهم كانوا يتوقعون الانتظار ليوم أو يومين فقط. أما الانتقال عبر الطرق البرية فليس متاحا بعد، وذلك نتيجة لوجود الألغام الأرضية.

وتمثل طبيعة عملية العودة التي يصعب التكهن بها وعدم انتظام مواعيد مغادرة المراكب عقبات كبيرة في ضوء الأعداد الكبيرة لأولئك الذين بحاجة إلى مساعدات مختلفة والذين قد يصل عددهم في المرة الواحدة إلى ألف أسرة، وبالتإلى يضع ذلك عبئاً كبيرا على مرافق الإيواء والصرف الصحي والإغتسال. وبالإضافة إلى ذلك، تتباين رحلات المراكب من حيث الفترة الزمنية التي تستغرقها الرحلة وذلك بناءُ على متغيرات مثل منسوب المياه وتوفر الأمن. وعند المراسى المقامة على ضفاف النهر في كوستي، تقوم المنظمة و"الوكالة الدولية لغوث وتنمية المقدميين" ADRA (طائفة من المسيحيين يؤمنون بقدوم المسيح) بتوفير المأوي ودورات المياه وأماكن الإغتسال، وتقديم الغذاء والخدمات الصحية الأساسية والتوعية الصحية. أما على متن المراكب ذاتها فتقوم المنظمة بتنظيم دورات تدريبية إضافية خاصة بالتوعية الصحية والتغذية (ويتضمن ذلك تعليم الطهي)، إضافة إلى توفير الإقامة اللازمة.

وفي المناطق المحيطة بكوستي تعمل المنظمة مع منظمات أخرى غير حكومية وأهلية على المساعدة في توفير الخدمات اللازمة، ويشمل ذلك، الخدمات التي من ضمنها بناء السلام. هذا وتشمل الأنشطة الخاصة ببناء السلام عقد مهرجانات مشتركة بين المجتمعات المختلفة، ومساعدة هذه المجتمعات على إقامة منظومة تحكيم محلية تنظر في النزاعات الصغيرة، وتدريب منظمات المجتمع المدني لتوفير قيادات داخل مجتمعاتهم.

توفير الدعم للعائدين

وفي ولاية شمال أعإلى النيل، تولي المنظمة، باعتبارها عضواً في اتحاد يضم خمسة منظمات، إهتماما خاصا في الوقت الراهن بتوفير الدعم الفوري في حالات الطوارئ للعائدين بالإضافة إلى توفير خدمات الأمن الغذائي اللازمة للأسر.

و تشمل أنشطة الدعم في حالات الطوارئ، التي يمولها "مكتب المعونة الإنسانية التابع للمفوضية الأوربية" ECHO، تقديم مجموعة من الأدوات المنزلية للأسر التي تصل إلى المنطقة وتوفير الخدمات الصحية الطارئة في حال ظهور الأمراض، وذلك بالتعاون مع منظمة "ميدير" Medair. وتحتوي هذه الأدوات على الأدوات المنزلية الرئيسة، مثل قدرين صغيرين، وصنية واحدة، وكوبين للماء، وصفحتين معدنيتين للمياه وناموسية وبطانية واحدة. كما تنوي المنظمة توزيع أدوات زراعية عند حلول موسم الزراعة. فضلا عن ذلك، بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة، تقوم المنظمة بتنفيذ مشروعات تجريبية لتربية الدواجن بمدينة رنك، كما تنوي تكرار هذا النشاط في المناطق الريفية إذا أثبت السوق كفاءة هذه المشروعات. أما عن خططنا المستقبلية، فسوف نعمل على توفير برامج التدريب الزراعية اللازمة، وخدمات التوسع الزراعي، والمساعدة في إقامة معارض للبذور التي يمكن زراعتها في هذه المنطقة، وتوزيع البذور والأدوت الزراعية على المزارعين، وإمداد المزارعين بالماشية، وإدخال إستخدام الماشية في الحقل لتحسين الإنتاج الزراعي، وتوفير قروض متناهية الصغر للأنشطة الخاصة بتوليد فرص جديدة للدخل.

هذا وتتمثل بعض العقبات الرئيسة التي تعترض عمل المنظمة في هذه المنطقة في بعد المسافة بين المجتمعات التي تقدم لها الخدمات، وصعوبة الوصول إلى بعضها في أثناء موسم الامطار. إضافة إلى ذلك، لم تتلقى المجتمعات الموجودة في هذه المناطق أية مساعدات إنسانية لمدة عشرون عام، كما تفتقر إلى المؤسسات التي تمثلها. ولذا سيستغرق الأمر وقتا أطول حتى يتم توجيه هذه المجتمعات نحو تحقيق أهداف بعيدة المدي، حيث ينصب اهتمامها في الوقت الراهن على الحصول على احتياجاتها إلىومية من أجل البقاء. وفي ضوء هذه الظروف تحتاج المنظمة وشركائها إلى الموازنة بعناية شديدة بين تقديم الدعم اللازم في حالات الطوارئ والإغاثة أثناء عملية بناء قدرات المجتمع، وبين مبادرتها نحو تلبية أولوياتها واحتياجاتها التنموية.

ولما كان المجتمع الدولي يسعي إلى دعم المجتمع السوداني لإعادة بناؤه وإقامة سلام دائم وراسخ، بات من الضروري أن نعمل على تدعيم المجتمع المدني وتوفير البيئة التي يمكن أن تزدهر في ظلها المبادرات المجتمعية.

شغلت جودي ماكالوم منصب مديرة البرامج الخاصة بمنظمة الشراكة لغوث الافارقة بالسودان حتي أغسطس عام ٢٠٠٥، ويمكن الاتصال بها على البريد الإلكتروني: judy_mccllum@yahoo.com.
وغيزينغا يمبا ويلو هو أحد النازحين الداخليين في الخرطوم، ويشغل منصب مدير برنامج منظمة الشراكة لغوث الافارقة في السودان. ويمكن الاتصال به على البريد الإلكتروني:. deputypd@farsudan.org

١. انظر الموقع: www.farsudan.org

صوب ثقافة حقوق إنسان في دارفور

بقلم: جوزيف أوغيتانت

باشرت لجنة الإنقاذ الدولية(IRC) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) برنامج تدريب طموح يهدف إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان بين مسئولي السلطات الأمنية والقضائية، والى إعادة الثقة بين المواطنين والسلطات القضائية في دارفور.

قامت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) إضافة إلى السلطات القانونية بإطلاق برنامج تدريب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و بدعم من زعماء العشائر في دارفور وبمصادقة من السلطات الدولية والاتحادية. وقد برامج التدريب وورش العمل المختصة بحقوق الإنسان ما يقارب ال٧,٠٠٠ شخص. واشتمل المشاركون على ضباط عسكريين وضباط الشرطة المحلية ومحامون وقضاة وطلبة قانون وقادة منظمات النساء والجمعيات الشبابية وقادة مخيمات النازحين داخليا ومسئولو البلديات وآمري السجون إضافة إلى الإدارة المحلية.

وأعرب المشاركون عن رضاهم الشديد بالدورات التدريبية وأبدوا رغبة قوية بالعمل من أجل ترجمة النظريات إلى أفعال. وشدد المشاركون على أن الاستجابة الفورية للأحداث التي يبلغ عنها النازحون داخليا ستؤدي إلى المساعدة على إعادة الثقة بالمسؤولين عن تطبيق القانون. ونجح البرنامج في تخصيص مساحة حيادية من اجل مناقشة معايير الإنسان والواقع الحالي. وكانت هذه الحيادية بالغة الأهمية حيث أنها وفرت لمعظم المشاركين بيئة لتبادل الأفكار لم يختبروها من قبل. حيث شجع أسلوب المدربين الاستفزازي المشاركين على النقاش، إلا انه وبنفس الوقت شجع الاحترام المتبادل والانفتاح العقلي. وقام مشاركون ذوي رتب رفيعة في العديد من الجلسات بمناقشة استخدام وسائل التعذيب بحرية وانفتاح ندر وجودهما قي دارفور. حيث كان الحماس والارتياح تجاه ذلك التعبير الحر ملموسا وواضحا.

ولان على برامج تعليم حقوق الإنسان أن تكون مصممة بشكل يحفز ذوي العلاقة على التعلم، حاول المدربون تفحص وفهم مقيدات المجموعة الهدف والطرق التي اختبروا فيها بأنفسهم لحظات ازدراء لحقوق الإنسان. وبدلا من توجيه أصابع الاتهام وإلقاء المواعظ على ضباط الشرطة بسبب الانتهاكات لحقوق الإنسان، قام المدربون بمناقشة مواقف انتهكت فيها مواقف الضباط أنفسهم والذي حفزهم على البحث عن طرق يساعدون فيها الآخرين لكي ينالوا حقوقهم. واستخدم المدربون الدستور الوطني المؤقت بشكل أساسي، والقوانين الداخلية كنقطة انطلاق للحوار حول قوانين الإنسان. وبعد أن تتم مناقشة الأفكار حول حقوق الإنسان، يقوم المدربون بتقديم وثائق حقوق إنسان دولية مثل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية حول الإزاحة الداخلية وإعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والصراعات المسلحة.

إن ورش العمل هذه ليست نهاية بحد ذاتها، فمع أن جلسات التوعية هي الأكثر إلهاما في هذا البرنامج، إلا أن هناك حاجة إلى أن تتمم و تعزز بجهود متوازية لضمان حماية وزيادة قدرة جماعات حقوق الإنسان المحلية. أن لقب "الأزمة الأمنية" الذي أطلق على دارفور كان في محله إذ يظل سكان دارفور النازحون في حاجة ماسة إلى الحماية. حيث يظلون، سواء كانوا داخل المخيمات أم خارجها، هدف الهجمات المسلحة، والاعتداءات الجنسية و السرقات المتكررة للمواشي وغيرها من الممتلكات. وان لدى العديد من الضحايا مخاوف وبررة تمنعهم من الإبلاغ عن الجرائم. لقد بدأت مهمة إعادة الثقة بالسلطات لتوها، لذا فمن المهم تزويد المشاركين بالنصيحة والمتابعة المستمرين بعد انتهاء الورش التدريبية و خاصة المنتهكون المحتملون لحقوق الإنسان. و تابعت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) و شركاء محليون إقامة دورات التوعية من خلال تعريف حلفاء مهمين في المجتمع المحلي وتأسيس مراكز العدالة والثقة إضافة إلى دعم المحاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

لقد تعلمت لجنة الإنقاذ الدولية(IRC) من تجارب سابقة أن استهداف أصناف معينة من الإفراد لا يترك تأثيرات إيجابية دائمة وأنها من الممكن أن تزيد من حدة التوتر والضرر. وقد انتهج البرنامج خطى حذرة في انتقاء المشاركين. و شعرنا أن البرنامج كان مهما للنازحين والمجتمعات المضيفة والجماعات المتأثرة بالصراعات والسلطات المحلية والزعماء المحليون لكي يكونوا واعين بمسؤولياتهم.

وقد برهنت المرحلة الأولى والناجحة انه من الأفضل أن يبدأ التعامل مع القضايا الطويلة الأجل باكرا، وخاصة عند التعامل مع إلزامية عودة سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ومن الممكن تنفيذ ما سبق و تقديم ضروريات البقاء مثل الغذاء والمياه الصحية و الأدوية و التصريف الصحي في نفس الوقت. ونأمل أن يكون هذا المشروع مساهمة إيجابية للحوار حول التكامل المناسب ما بين الحماية وحقوق الإنسان في إطار المساعدات الإنسانية. وفي ضوء العقبات القابعة في وجه التقدم إضافة إلى اعتراض بعض السلطات على الحاجة إلى حقوق الإنسان والنشاطات التي تهدف إلى تأمين الحماية من حين لآخر، فإنه لمن الضروري أن تقوم الأمم المتحدة و الحكومة السودانية بالتأكيد على التزامهما تجاه ورش التوعية بحقوق الإنسان. فيجب أن يكون واضحا و لكل الأطراف أن المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان لا يمكن فصلهما.

يشغل جوزيف أوغيتانت منصبا عالي المستوى كمنسق حماية لدى لجنة الإنقاذ الدولية(IRC)-السودان.

عنوان البريد الإلكتروني:
JosephA@theIRC.org

لمزيد من المعلومات حول عمل لجنة الإنقاذ الدولية(IRC) في دارفور الرجاء زيارة الموقع التالي:
www.theIRC.org/darfur

هذه المقالة تعكس آراء المؤلف الشخصية ولا تمثل بالضرورة آراء لجنة الإنقاذ الدولية(IRC)

السودان

النساء السودانيات يشاركن في بناء السلام

رقية أبو شرف

تستحث النساء السودانيات المجتمع الدولي والقادة في السودان أن يفعلوا المزيد لتعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام والمصالحة.

فعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (لسنة ٢٠٠٠) ينص بشكل خاص على مشاركة المرأة في عمليات السلام، فقد تم استبعاد المرأة السودانية باستمرار من عمليتي السلام بين الشمال والجنوب وفي دارفور. وعلى الرغم من أن كثيراً من المنظمات النسائية كانت مسجلة بصفة مراقب لدى الهيئة الحكوماتية للتنمية (إيجاد) Intergovernmental Authority on Development (IGAD) وقدمت أوراقاً فنية إلى المفاوضين المشاركين في محادثات ماشاكوس، لم تشترك هذه المنظمات بصفة رسمية في المفاوضات. وعندما منعت الحكومة السودانية النساء من الصعود إلى الطائرة لتُقلّهن إلى محادثات نيفاشا في كينيا، انضمت نساء جنوبيات إلى نساء شماليات للاحتجاج رسمياً على استبعادهن من عملية السلام. وفي نيفاشا، اضطرت المنظمات النسائية إلى تقديم أوراق عضواتها التي تحمل توصياتهن إلى الأطراف المشاركة عن طريق دفعها تحت الأبواب المغلقة لغرفة المفاوضات. ولم تلعب النساء السودانيات أي دور تقريباً في محادثات السلام الخاصة بدارفور التي يرعاها الاتحاد الإفريقي في العاصمة النيجيرية أبوجا.

وتشكل النساء غالبية النازحين داخلياً واللاجئين السودانيين. وحتى عندما يتم تسكينهن في مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً، لم تأمن النساء من العنف الموجه ضدهن. وتزخر التقارير بمعلومات عن نساء تم خطفهن أو اغتصابهن أو كلا الأمرين معاً أثناء جمعهن الحطب قرب المخيمات، في حين قلما تُتخذ إجراءات، أو لا تُتخذ على الإطلاق، لتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. وأثناء إعادة التوطين، تواجه المرأة تحديات محددة تشمل زيادة الأعباء الملقاة على عاتقها كونها معيلة للأسرة، فضلاً عن ندرة فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وقلة الفرص الاقتصادية.

ولا تتطرق اتفاقية السلام الشاملة بين الخرطوم و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» إلى جميع تعقيدات النزاع الدائر في السودان لأنها لا تعالج النزاعات المتقطعة في كافة أنحاء البلد مع أطراف إضافية، والانتهاكات المتصلة بحقوق الإنسان، والانشقاقات العرقية والدينية العميقة التي تجعل المصالحة والانتقال إلى السلام أمراً صعباً.

ولا يتجلى ذلك في موضع أكثر من دارفور، حيث استخدمت ميليشيا الجنجويد العنف الجنسي كاستراتيجية لتجريد النساء والفتيات من إنسانيتهن وإذلال مجتمعات بأسرها والسيطرة عليها. فقد انتشر الخطف، وتجارة الجنس، والاغتصاب، والتعذيب، والنزوح القسري في بعض المجتمعات إلى درجة دفعت البعض إلى التشكيك في قدرة هذه المجتمعات على إعادة ترسيخ كيانها مرة أخرى. ففي دارفور، لاحظ لويس آربور، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، غياب الهياكل القادرة على تعزيز العدالة ومعالجة الجراح وتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة.

وينبغي أن تتضمن معالجة الأسباب الأساسية للنزاع في السودان تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة لأنها تشكل غالبية سكان السودان، وفي بعض المناطق المتأثرة بالنزاعات تشكل النساء ثلاثة أرباع السكان الناجين. ورغم أن المرأة هي عائل الأسرة، فإنها لا تمتلك وسيلة قانونية للحصول على الأرض أو الموارد بسبب التمييز بين الرجل والمرأة في القوانين التشريعية والعُرفية السودانية. فالسودان، شأنه شأن معظم الدول العربية، ليس من بين المائة والثمانين دولة التي وقعت على «اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (CEDAW).

تحدي التقاليد

تتحدى النساء السودانيات وضعهن التقليدي. وقد أنشأنا نحن في السودان والشتات منظمات وشبكات لزيادة الوعي بالتكاليف الإنسانية للنزاع والدعوة إلى اتباع منهج شامل لتنفيذ اتفاقية السلام. وبوصفهن معيلات وصانعات قرار، بدأت النساء في إقامة مشروعات مولّدة للدخل، بعضها في مجالات غير تقليدية كالنجارة. وقد نظمت النساء من الشمال والجنوب صفوفهن ليلبين احتياجات اليتامى، وأطفال الشوارع، وغيرهم ممن يعانون من ضوائق اقتصادية رهيبة.

ويجب أن يُنظر إلى دعم الجهود النسائية بوصفه جزءاً أساسياً من السلام وإعادة البناء. والسودان في حاجة ماسة إلى حملة واسعة على مستوى الدولة تخاطب الرجال والنساء فضلاً عن الشباب لرفع الوعي بحقوق المرأة. كما ينبغي توضيح حقوق المرأة في حيازة الأرض، والاحتفاظ بصك ملكيتها، وملكيتها الفعلية إلى جانب وضع إطار قانوني واجب الإنفاذ يسوي الحقوق المتعارضة في الأراضي، ويمكن النساء والأسر التي تعيلها نساء من التمسك بملكيتهن والدفاع عنها. ومن الضروري تثقيف السكان بتنوع القوانين العرفية والتقليدية مع مراعاة توحيد وتنقيح العادات التي تتسم بالتمييز ضد المرأة أو تلحق الضرر بها، مثل الختان.

ولا يمكن أن تنجح خطط العودة الطوعية، وإعادة التوطين، وإعادة تأهيل اللاجئين والنازحين داخلياً دون بذل مزيد من الجهود لإشراك المرأة. إذ ينبغي توفير أنشطة مولدة للدخل للنساء في مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً وفي نقاط العبور والدخول بالنسبة إلى العائدين. وعلى المجتمع الدولي أن يسهل إقامة علاقات واتصالات بين القيادات النسائية والقاعدة، والنساء العائدات في المناطق العمرانية والريفية، والنساء العائدات في السودان عموماً وعند خطوط النزاع. وينبغي أن تُمنح النساء فرصة للحصول على قروض ومعلومات حول الأسواق المحلية والوطنية حتى يتمكنَّ من إقامة مشروعات صغيرة.

وتتضمن المطالب الرئيسة الأخرى للمنظمات النسائية السودانية ما يلي:

- زيادة النسبة المستهدفة لمشاركة المرأة إلى ٥٠٪ على جميع المستويات وفي كل الأجهزة الحاكمة والاستشارية في السودان، بما في ذلك لجان الأراضي، ولجان النفط، والقوائم الحزبية، والأجهزة المنتخَبة والمعيَّنة في الحكومات الوطنية والمحلية والإقليمية، الانتقالية والدائمة منها.
- إزالة العوائق القانونية التي تعيق تسجيل منظمات المجتمع المدني وعملها، وإلغاء القوانين التقييدية التي تمنع حرية الانتقال لكي تتمكن النساء في المنظمات غير الحكومية من العمل معاً في كل أرجاء السودان.
- بناء قدرات المنظمات النسائية، لا سيما مهارات كتابة المقترحات، وتخطيط المشروعات، والإدارة والتقييم، والمحاسبة وإدارة الأموال.
- ممارسة الرقابة لضمان أن النساء يمثلن على الأقل نصف عدد المستفيدين من جميع جهود المساعدات في كافة القطاعات.
- إنشاء آليات لإيضاح ودعم الأدوار والعلاقات بين المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والكيانات الحكومية المخصصة لمساعدة المرأة.
- عقد اجتماعات دورية وطنية نسائية للتشاور تستطيع من خلالها ممثلات عن نساء القاعدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من كل أرجاء السودان، ومن كل الجماعات العرقية والدينية، أن يناقشن الأولويات والاهتمامات المشتركة.
- رفع سن الزواج إلى ١٨ سنة.
- إقرار «اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» و«اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل» والالتزام بتنفيذها.
- إنشاء وزارة وإضافة منصب مستشار رئاسي لشئون المرأة لضمان نشر المفاهيم المتعلقة

بأدوار الرجل والمرأة.

- إشراك النساء السودانيات والأجنبيات في كل البعثات، وجلسات التفاوض، وفرق تقييم الاحتياجات التي ترسلها الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية للمساعدة في بناء السلام بالسودان.
- إشراك المرأة في وحدات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.
- التأكد من ضم المجندات السابقات إلى جهود نزع الأسلحة، والتسريح من الجيش، وإعادة الدمج.
- تدريب المرأة وإشراكها في قطاع الأمن (ضابطات شرطة، وضابطات جيش، وضابطات أمن).
- تصميم برتوكول لآليات المساءلة والعدالة في المرحلة الانتقالية، لا سيما فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.
- إنشاء لجنة تحقيق ولجنة للحقيقة والمصالحة تحت رعاية دولية.
- ضمان حصول النساء على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية.
- دعم التدريب المتصل بأدوار الرجل والمرأة بالنسبة إلى الأحزاب السياسية بالاستعانة بخبراء وطنيين ودوليين ومنظمات نسائية وطنية.

وتوضح النساء السودانيات الحاجة إلى التغيير:

آجنِس نيوكا، منسقة برنامج تمكين المرأة السودانية من أجل السلام

«الحوار مهم جداً لحل النزاع في السودان ومنعه. وكنساء، يتم اتخاذ القرارت نيابة عنا. ففي حين تستخدم الحكومة السودانية والحركة الشعبية السلاح، إننا نستخدم قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ كسلاح لنا لتعزيز مشاركتنا في عملية السلام».

كيزيا لايينوا نيكوديماس، رئيس لجنة الحركة الشعبية للمرأة والنوع الاجتماعي

«نحن نتحدث اليوم بصوت واحد. نحن نساء من جميع أرجاء السودان أصحاب صوت واحد مؤيد للسلام. نحن نتحدث لغة واحدة بصرف النظر عن انقساماتنا... وقد منحنا دستور جنوب السودان ٢٥٪ من مقاعد البرلمان. ولكن علينا أن نكافح لنجعل هذا حقيقة؛ فالسودان بلد يسوده ثقافة هيمنة الرجل وعلينا أن نعمل بجد بدعم من المجتمع الدولي كي ندرب نساءنا على أن يصبحن قائدات».

منى خوجلي، طالبة دراسات عليا:

على المستوى المحلي، يجب أن يتم توثيق الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية ورصدها. وباستخدام هذه المعلومات، نستطيع أن نحقق قدراً أكبر من المساءلة ونمنع التاريخ من أن يعيد نفسه».

أمل جوراني، مدير برنامج رعاية مستقبل السودان

لن يخلق غياب العنف سوداناً آمناً. ولا بد من اتخاذ خطوات عملية للإعلان عن الحقيقة والمصالحة لأن كثيراً من أهل السودان تأذوا».

إيمان سايفلد، مؤسِّسة وكالة دارفور لإغاثة وإعادة تأهيل المرأة

المرأة هي التي تعتني بالأسرة، وتمكث في المنزل، وتعرف الوضع على الأرض. والمرأة هي التي ستبقى، والتي يجب أن تنفذ السياسات الناتجة عن محادثات السلام؛ فإذا لم تشارك في هذه المحادثات، فسيكون مصيرها الفشل لا محالة. فالمرأة مستعدة للسلام ولمستقبل أفضل لأطفالها».

عفاف أحمد عبد الرحمن، مركز المرأة للسلام والتنمية:

«نشبت هذه الحرب بسبب الفقر، والفقر يبْقي على دائرة العنف، وتتمثل إحدى الاستراتيجيات للقضاء على الفقر والعنف في بناء قدرات المرأة من خلال التدريب».

رقية مصطفى أبو شرف، سودانية متخصصة في علم الإنسان تركز على الأمن، وحماية حقوق الإنسان، والاستراتيجيات الثقافية التي تتبناها النازحات للتغلب على العنف والتهجير. ويمكن الاتصال بالكاتبة عن طريق البريد الإلكتروني التالي: Rogaia_Mustafa_Abusharaf@brown.edu

يستند هذا المقال إلى تقرير عن منتدى تم تنظيمه في نوفمبر ٢٠٠٤ حضرته ١٦ امرأة سودانية من بناة السلام. وتضمن المنتدى عقد اجتماعات، وإلقاء محاضرات، وتنظيم فعاليات في العاصمة الأمريكية واشنطن ونيويورك. وقد تم تنظيم هذا المنتدى بموجب مبادرة «الأمن الشامل: النساء يشاركن في بناء السلام Inclusive Security: Women Waging Peace ، ويمكن الاطلاع عليها على موقع: www.womenwagingpeace.net وتعتبر السفيرة «سواني هانت»، مؤسسة المبادرة، هي التي سهّلت وصول النساء إلى دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وتود المؤلفة أن تتوجه بالشكر إلى مواطناتها لعملهن الدؤوب في صياغة التوصيات المتضمنة في هذا المقال.

أنتونيلا بارانيلا/IRIN

السودان

من أفغانستان إلى السودان: كيف يعرض السلام النساء إلى خطر التهميش؟

لينا أبي رافِح

يأمل المجتمع الدولي في السودان، كما في أفغانستان، في ربط المساعدات بأجندة المساواة بين الجنسين. ولكن هل تم استيعاب الدروس المستفادة من العمل مع البرامج المعنية بالمرأة والنوع الاجتماعي؟

لم يكد الحبر الذي كتُبت به اتفاقية السلام السودانية يجف وما زالت أعمال إعادة البناء في أفغانستان أبعد ما تكون عن الانتهاء؛ ومع ذلك تستعد المنظمات المعنية بالمساعدات الإنسانية لكي تنتقل من أفغانستان وغيرها من المناطق التي تسودها النزاعات لتحط الرحال في السودان. إذ يتصدر السودان الآن أجندة المجتمع الدولي الخاصة بالنزاعات وما بعدها. وبينما يحدد المانحون نوع، ومقدار، المساعدات التي سوف يتلقاها السودان، عليهم أولاً أن يهتموا بالاقتراحات المطروحة قبل أن يبدؤوا في إجراء مزيد من التدخلات المتركزة على المرأة في مرحلة ما بعد النزاعات والتي غالباً ما يساء فهمها.

وقد أظهرت الدراسات الشاملة أن النساء يتأثرن بالنزاعات بدرجات متفاوتة. ففي عام ٢٠٠٠، دعا قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (بشأن المرأة والسلام والأمن) إلى إشراك النساء بشكل كامل في جميع جوانب السلام والأمن الدوليين١. ومع أن النزاعات توفر مساحة للنساء من خلال إيجاد أدوار جديدة لهن، إلا أنها تتسبب أيضاً في زيادة استضعافهن. وتتغير الأدوار بين الرجل والمرأة باستمرار أثناء النزاعات وفي أعقابها. وفي مرحلة ما بعد النزاعات، تظهر نتائج غير مباشرة كثيراً ما تستتبع العودة إلى العنف.

وقد تفاوت التأثير السلبي للنزاعات على النساء في كل من أفغانستان والسودان. إذ أدت النزاعات الممتدة لفترات طويلة إلى زيادة عدد الأرامل والأسر التي تعولها نساء. وتشكل النساء الأفغانيات والسودانيات غالبية اللاجئين والنازحين، كما يعانين بشدة من ارتفاع نسبة وفيات الأمهات والأمية. وتشير التقديرات إلى أن ٨٥٪ من النساء الأفغانيات أميات. وكذلك الحال بالنسبة إلى أربعة أخماس النساء السودانيات، مع ارتفاع النسبة بين النازحات داخلياً ممن فقدوا رأس مالهم الاجتماعي الذي توفره العائلة، والأقارب، وشبكة العلاقات الاجتماعية. وقد تحملت النساء في البلدين وطأة العنف وظللن خاضعات لتقاليد وممارسات ثقافية تعكس التحيز للرجال. وتسعى البرامج المعنية بالنوع الاجتماعي بقوة لتأخذ أدوار الرجل والمرأة في حسبانها. وتكافح النساء الأفغانيات والسودانيات على حد سواء لتغيير المفهوم السائد القائم على أنهن ضحايا ليس لهن دور فعال. كما يشهد كلا البلدين مستويات متزايدة من العنف ضد المرأة.

التحول والتغيير الاجتماعي

تهيئ النزاعات والآثار المترتبة عليها فرصاً لإجراء تحول في أدوار الرجل والمرأة. فالهوية الجنسية في تغير مستمر، مما يمنح النساء مساحة للاستفادة من موارد جديدة والمطالبة بأدوار جديدة. وفي أعقاب النزاعات، تستطيع المساعدات الدولية المتركزة على الجنسين أن تلعب دوراً في مساعدة النساء على تحقيق هذه المكاسب. ولا ينتج هذا التحول عن التدخلات المرتبطة بالمساعدات وحدها، وإنما قد تكون هذه المساعدات مصدراً لدعم أو إعاقة قدرة المرأة على إنجاز التحول من خلال سياساتها وبرامجها.

وتلعب النساء السودانيات في السودان (والنازحات منهن إلى بلدان مجاورة) دوراً مهماً في تدعيم المجتمع المدني وبناء القدرات المحلية وقدرات المجتمع عموماً. وتعتبر الاستفادة من هذه الطاقة وهذا النشاط أمراً مهماً للغاية إذا أريد للأجندة أن تعزز التغيير الاجتماعي. وقد ناصرت "الحركة الشعبية لتحرير السودان" علانية المساواة بين الجنسين. وفيما يعد ذلك علامة على ترحيب الحركة بالفكرة، فقد تفسَّر أيضاً بأنها استراتيجية لإغراء المرأة بالدخول في الصراع الوطني. ومن المؤكد أن الفترة التالية لعملية السلام هي وحدها التي ستكشف عن الغرض الحقيقي وراء هذا الخطاب المنمق.

وغالباً ما ترتبط التنمية، لا سيما في أعقاب النزاعات، بتغييرات اجتماعية جذرية. فمشاهدة النساء الأفغانيات وهن يخلعن براقعهن باسم الحرية ساعدت في دعم إدارة الرئيس بوش لشن حربها على أفغانستان. وعلى الرغم من الخطاب المنمق المستخدم لتبرير التدخل، لم تحصل النساء في أفغانستان لا على "الحرية" ولا "التمكين". فالتغيير الاجتماعي والتحول في أدوار الرجل والمرأة عمليتان طويلتا المدى، تعملان على مستوى تنظيمي عميق لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين. والتغيير والتحول في الأدوار هما أكثر من مجرد نتيجتين؛ إنهما عمليتان متعددتا الأبعاد إذا ما تم تنفيذهما سوف تستتبعان رفع مستوى الوعي والدور الفعال للنساء. ولا يمكن إحداث التغيير الاجتماعي والتحول في الأدوار بمجرد تطبيق تدخلات تنموية، إذ ينبغي أن يتم التفاوض بشأنهما على كل المستويات وبشروط النساء في كل من أفغانستان والسودان. وتتوقف هاتان العمليتان على البيئة المحلية المحيطة، مما يثير شكوكاً حول ما إذا كان تطبيق أجندة للتغيير الاجتماعي مفروضة من جانب منظمات المساعدات الدولية هو في الواقع الأسلوب الصحيح.

ولزيادة احتمالات التغيير الاجتماعي وتعزيز التحول في الأدوار لصالح المرأة، ينبغي إجراء تحليل متكامل للجنسين يشمل جميع أوجه التدخل المرتبطة بالمساعدات في فترة ما بعد النزاعات. ويجب أن يأخذ هذا التحليل في الحسبان أدوار النساء والرجال على حد سواء واحتياجاتهم في أعقاب النزاعات. ففي أفغانستان، أكدت النساء على ظاهرة إهمال الرجال في البرامج التنموية بوصفها إحدى الظواهر المثيرة للمخاوف. ويستتبع إجراء تحول في ترتيب أدوار الجنسين التركيز على كليهما. ذلك أن الأيديولوجيات المحلية المرتبطة بأدوار الرجل والمرأة تكون في حالة من عدم الاستقرار في أعقاب النزاعات، على الرغم من التدخلات المرتبطة بالجنسين. وقد تفاقم هذه التدخلات من عدم الاستقرار هذا، مما يشكل تحدياً للأشكال الراسخة للنظام الأبوي في المجتمع. ومن الممكن أن تنتفع حركة التغيير الاجتماعي لصالح المرأة من الدروس المستفادة في أفغانستان. فمن خلال إجراء تحليل صادق لأدوار الرجل والمرأة، يمكن أن يتوفر الأساس اللازم للتغيير الاجتماعي المستدام لأنه يأخذ في الحسبان الحاجة إلى فهم الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال معاً.

ومهما أكدنا على أهمية تحليل البيئة المحيطة فلن نفيها حقها. فقد افتقرت التدخلات في أفغانستان إلى البحوث الضرورية في التعريفات المحلية لأدوار الرجل والمرأة. ولا يستتبع هذا فهم التركيبة الاجتماعية لأدوار الرجال والنساء فقط، وإنما أيضاً فهم تاريخ تقلب هذه الأدوار. ويدرك القائمون على تحليل البيئة المحيطة أن أحداثاً معينة وقعت قبل وصول منظمات المجتمع الدولي وأن الناس يعيشون في بيئات معينة تتغير بمرور الزمن. ويساهم فهم هذه التفاصيل المهمة في صياغة التدخلات بشكل

أفضل من خلال معرفة ما يهم المجتمعات التي يتم دعمها وما ترغب في تغييره. ويكشف تحليل البيئة المحيطة أن النساء في كل من أفغانستان والسودان تلعبن دوراً فعالا، وليس أدل على ذلك من تاريخهن الطويل في التصرف بمفردهن وتحقيق المكاسب. ويستتبع فهم هذا الدور السماح لهن بتولي زمام المسئولية والإيمان بقدرتهن على القيام بذلك. ولا يكفي السماح للناس بالمشاركة في التدخلات التنموية، لأنهم ينبغي أن يديروا العملية ويسيطروا على نتائجها.

قد تظهر نتائج غير مقصودة تنشأ عن التدخلات التي تركز على الجنسين حينما تعجز عن معالجة الموضوعات المتصلة بهما، نتيجة تركيزها فقط على النساء مما يثير استياء الرجال. كما تظهر هذه النتائج أيضاً حينما تناصر أجندات التنمية التغيير الاجتماعي والتحول في الأدوار وتعجز عن الارتقاء إلى مستوى توقعات المرأة أو إعطائها دوراً فعالاً في التحول في دورها. وقد يكون للفكرة السائدة بأن التغيير مفروض من الخارج نتائج عكسية بالنسبة إلى المرأة. فعلى مدار التاريخ الأفغاني الحديث، شهدت بعض الفترات خلافاً شديداً حول حقوق المرأة لأن البعض كان يرى أن ذلك جزء من الأجندات الغربية للتجديد.

وفي كل من السودان وأفغانستان، انتشر في وسائل الإعلام تصوير النساء كضحايا إلى حد اقترب من الولع. إذ تركز وسائل الإعلام العالمية على ما يسمى بأشكال "ثقافية" للعنف ضد المرأة، مثل استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، والرجم، وغيرها من صور الإيذاء الجسدي. وعندما يبدو أن مثل هذه الأشكال من العنف آخذة في التراجع، يقل اهتمام وسائل الإعلام بالنساء وبتوثيق ونقل واقعهن، سواء كان عنيفاً أم لا.

وكما هي الحال في أفغانستان، تحفز سياسة الولايات المتحدة في السودان تصميمها على محاربة الصلات المزعومة بالإرهابيين والأصولية الإسلامية. ولا تزال العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان سارية ولا تشارك الولايات المتحدة في السودان إلا على مضض. ومع ذلك، ثمة خطر من أن وصول قوات حفظ السلام الدولية سيدفع الولايات المتحدة إلى تجنيد القادة العسكريين المعارضين للحكومة، كما فعلت في أفغانستان، الذين ارتكب العديد منهم أعمال عنف ضد المرأة.

أجندة جديدة للسودان

يجب أن يرتكن بناء السلام المستدام في كلا هذين البلدين اللذين يتميزان بتنوع عرقي واسع إلى أساس عام وشامل. وأياً كان "السلام" المنشود، فلا بد أن ينبع من الداخل لا أن يُفرض من الخارج. وإذا كان الهدف هو تحسين حياة النساء، فينبغي أن تقرر النساء أنفسهن كيفية حدوث هذا التحسين ونوعية الدعم الدولي المطلوب ليكون مثمراً. وينبغي على المنظمات النسائية المحلية أن تبادر بتوضيح احتياجات المرأة واهتماماتها. أما بالنسبة إلى المجتمع الدولي، فمن الأفضل أن يصغي أكثر مما يتحدث. وبذلك تسنح فرصة تشجع على إقامة حوار حقيقي وعلى تحاور جميع الأطراف المعنية بعضها مع البعض بدلاً من الحوار أحادي الجانب.

ولا يستتبع الحوار الصادق حواراً مع المجتمع الدولي فقط، بل أيضاً بين النساء والرجال السودانيين. وينبغي أن يبدأ هذا الحوار بمشاركة حقيقية من جانب المرأة في عملية السلام. وقد أظهرت عملية السلام في أفغانستان أن الحصص المخصصة للنساء فيها لا تكفي لتحقيق المشاركة الحقيقية، فالهدف الوحيد من هذه الحصص هو إرضاء المانحين من خلال قياس ما لم تحققه الأرقام، ألا وهو إشراك النساء بطريقة هادفة في العمليات التي تحدد مجرى حياتهن. وللسودان أن يتباهى بالعديد من السيدات المناصرات لهذه القضية ممن تُسمع أصواتهن، وممن لا تزال أصواتهن بحاجة إلى أن تُسمع. ولكي تُسمع هذه الأصوات، يجب أن تتخطى نظرة المجتمع الدولي النساء اللاتي يقعن عادة في دائرة الضوء إلى نظيراتهن خارج هذه الدائرة.

وقد ترأست حكومة النرويج، و"المعهد النرويجي للشئون الدولية" Norwegian Institute of International Affairs (NUPI)، و"صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" United Nations Development Fund for Women (UNIFEM) عملية استشارية مكنت النساء السودانيات من نقل أولوياتهن وتوصياتهن إلى المندوبين الموفدين إلى "مؤتمر أوسلو للمانحين حول السودان" 'Oslo Donors Conference on Sudan في إبريل ٢٠٠٥ [٢]. وتناشد النساء السودانيات كلاً من السلطات السودانية، والأمم المتحدة، و"الهيئة الحكوماتية للتنمية" (إيجاد)، ومجتمع المانحين:

- التأكيد على عدم التغاضي عن العنف ضد المرأة وأولوية منعه.
- بناء قدرات المنظمات النسائية المحلية والوطنية.
- ضمان أن تشغل المرأة ٣٠٪ على الأقل من جميع المناصب في كل المؤسسات الانتقالية التي تأسست بموجب اتفاقية السلام الشاملة.
- تأسيس وزارة للمرأة والمساواة بين الجنسين.
- تأسيس صندوق للمرأة في إطار "الصندوق الائتماني متعدد الأطراف للمانحين" Multi-donor Trust Fund (MDTF) يخصص لبرامج المرأة.
- ضمان حقوق الملكية للنساء.
- توفير فرص للتدريب المهني للمتعلمين من الراشدين، تستهدف المرأة بشكل خاص.
- وضع آليات سرية للإبلاغ وتشريعات يتم إنفاذها لكي يتسنى تقديم مرتكبي أعمال العنف ضد المرأة إلى العدالة.
- توفير مزيد من الدعم النفسي- الاجتماعي للنساء والرجال على حد سواء.
- جمع بيانات حول تأثير العنف ضد المرأة في السيدات والفتيات، بما في ذلك العنف الناتج عن النزاع المسلح.
- استضافة مؤتمر شامل للنساء السودانيات لتحديد أجندة واستراتيجية مترابطتين وطويلتي المدى تعجِّل بتمكين المرأة والمساواة والإنصاف بين الجنسين.

وعلى المانحين أن يدعموا خطابهم المنمق ويظهروا التزامهم تجاه المرأة السودانية عن طريق زيادة قدرات النساء وتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين. وإذا لم يتحقق ذلك، فستعرض عملية إعادة البناء السودانية المرأة إلى خطر زيادة تهميشها. وهو ما لا يختلف عما حدث في أفغانستان.

لينا أبي رافح هي مسؤولة أول نقطة الاتصال الخاصة بالنوع الاجتماعي ورئيس وحدة النوع الاجتماعي بسكرتارية الأمانة المشتركة لجهاز إدارة الانتخابات في كابول[٣]. وهي المديرة القُطرية السابقة لمنظمة المرأة من أجل المرأة الدولية في أفغانستان. وتستكمل الكاتبة حالياً رسالة الدكتوراه في كلية لندن للاقتصاد التي تقيِّم فيها تأثير المساعدات الدولية المتركزة على النوع الاجتماعي في أفغانستان. وهي مؤلفة: سياسة البرقة: بلاء النساء في أفغانستان[٤]. ويمكن مراسلة الكاتبة عن طريق البريد الإلكتروني التالي:
lalluneh@aol.com

١ www.un.org/events/res/١٣٢٥e.pdf
٢ www.womenwarpeace.org/sudan/docs/oslostatement.pdf
٣ www.jemb.org
٤ www.chronogram.com/issue/news//١٠/٢٠٠٤/burqa.php

السودان

دور السودانيات في صنع السلام

بقلم نيارادزي غمبونزفاندا وغريس أوكونجي

عندما وصلت أخبار توقيع معاهدة السلام الشامل إلى السودان، انتشرت زغاريد النساء في الهواء احتفالا بالحدث وتنفست المجتمعات التي ملّت الحروب عبق السلام والأمل المتجدد، ولكن يجب فعل الكثير لضمان أن تكون النساء هن قلب جدول أعمال مرحلة إعادة البناء التي تلي فترة الصراع.

للعديد من السنوات اشتركت النساء السودانيات في عملية صنع السلام والدفاع في المجتمع ليندرجن في مفاوضات السلام الرسمية، ولكن بالرغم من التزام السودان في منهاج عمل بيجين وتوصيات سياسيات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبند المنصوص عليه في قانون حركة تحرير السودان الذي يعزز العمل الإيجابي، لم يُسمح للسيدات بالانضمام إلى طاولة مفاوضات السلام الرئيسية.

لقد قدمت بعثة التقييم المشتركة للسودان فرصة لمجال أكبر من المشاركة وجرت المشاورات مع النساء السودانيات وصناع السياسية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة لإدراج صوت النساء في عمليات تقسيم الموارد والتخطيط. وقد سعت مشاورات بعثة التقييم المشتركة نحو تحديد الهيكليات والسياسات والممارسات التي ساعدت على تخليد أنماط السلبيات وعدم المساواة بين النساء والرجال. وأحتل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مركز الصدارة في عمليات تسهيل قضايا النوع في عملية بعثة التقييم المشتركة. وقد بدأ تحليل النوع كأحد أساليب بعثة التقييم المشتركة من الأسرة باعتبار الأساليب التي تشارك من خلالها النساء والرجال بشكل مختلف في مجال الاقتصاد المنزلي والمجتمع، وسعى أيضا لتحديد الهيكليات (المؤسساتية والسياسية والاجتماعية) والسياسات والممارسات التي تعمل على تخليد أنماط سلبيات وعدم المساواة لكل من النساء والرجال.

"إن قدرة وصول النساء من كل قطاعات المجتمع في السودان لأنظمة العدالة يعتبر أمرا غاية في الأهمية" ساره نغداللا، حزب الأمة

"ويعتبر تطوير قوى الشرطة التي تعي بشئون النوع، وباشتراك النساء في الشرطة، مظهرا هاما لتأسيس القانون والنظام وضمان الحماية المناسبة للنساء في البلاد، ويجب النظر للعنف الموجه ضد المرأة والأشكال الأخرى من المعاملة السيئة على أنها قضايا تخص سياسة العامة والأنظمة القضائية. وأن تدريب الشرطة على كيفية التعامل بحساسية مع هذه القضايا هام جدا." أمل كونا خيري، مركز النوع للأبحاث والدراسات

المساواة في النوع في التمويل

أعربت النساء السودانيات عن حاجتهن للفرص والتفويض والمشاركة والانضمام في تأسيس الأنظمة التشريعية والدستورية.

وجمعت الندوة التي تناولت موضوع النوع والتي عقدت عشية مؤتمر مانحي أوسلو في شهر أبريل ٢٠٠٥ مابين حوالي ٥٠ سيدة سودانية من الشمال والجنوب ودارفور وذلك لتطوير مجموعة مشتركة من الأولويات والتوصيات للسلام وإعادة البناء والمداواة. وفي الاجتماعات التالية مع الجهات المانحة الدولية تقدمت السيدات السودانيات بعدد معين من التوصيات التي هدفت إلى تبسيط مبادئ المساواة في النوع في آليات البرامج والتمويل كافة. لقد وضعت النساء السودانيات مستهلا عالمية جديدا بمعيار مَيزَنَة تستجيب للمنظور النوعي لضمان نسبة ٨٠٪ من الاعتماد للسيدات والشباب والمجتمعات الفقيرة والمهمشة نتيجة الحرب. وأفضل وسيلة لقياس مدى الالتزام تجاه النساء هو متابعة الأموال والتأكد من أن تلك الأموال تنجح في تحقيق أهدافها. ويمكن الاستفادة من المَيزَنَة التي تستجيب للمنظور النوعي في مجال إعادة السودان.

وفي أوسلو طالبت النساء السودانيات أيضا:

- بحد أدنى من التمثيل لنسبة ٣٠٪ للسيدات في مناصب صنع القرار على كل الأصعدة بما في ذلك المؤسسات الانتقالية وعمليات ولجان المراجعة التي أنشت في ظل اتفاقية السلام الشامل.
- بتأسيس وزارة للنساء والمساواة بين الجنسين كما هو منصوص عليه في اتفاقية السلام الشامل وأقسام للنوع في الوزارات الأخرى كافة.
- بتأسيس صندوق نسائي داخل الصندوق الائتماني للمانحين المتعددين ليختص بالبرامج المحددة للنساء وضمان دور رسمي للمنظمات النسائية في إدارة وإنفاق الأموال.
- بإنشاء مراكز موارد نسائية للاجئات والمشردات داخليا والعائدات على مستوى الدولة والإقليم والمحافظة.
- بتشكيل سياسيات اقتصادية تؤازر الفقراء والقضاء على الفاقة واستراتيجيات جني الثروات التي تخاطب احتياجات وحقوق النساء والفتيات بشكل مناسب.
- بتقليص التباين النوعي في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية وتخفيض المعدلات للمستويات الأساسية والثانوية والدرجة الثالثة ودراسات ما بعد التخرج، مع إعطاء الأولوية للمناطق المتأثرة بالحروب والمناطق المهمشة.
- بالاعتراف بأهمية فيروس نقص المناعة/ الإيدز فيما يتعلق بأمن الإنسان والحاجة للتعليم الملائم ونشر الوعي والحماية والعلاج.
- بتنفيذ وسن القوانين لمحو كل الممارسات التقليدية الضارة التي لها أثر على صحة النساء والفتيات.
- تقديم خدمات الصحة الإنجابية الشاملة والمجانية.

ويعد التدريب النوعي وبناء القدرات غاية في الأهمية، ويجب دمج مبادئ وطرق المَيزَنَة التي تؤازر الفقراء وتلك التي تستجيب للمنظور النوعي في كل من المبادئ والممارسة. ويجب أن تركز برامج التدريب وبناء المهارات على شمل النساء بالإضافة إلى تكامل فحوى النوع. ويجب أن يتم ذلك باستثمار قوي في دعم المجتمع والجماعات النسائية والشبكات والجمعيات.

ولا يجب أن تعمل الوفاة الفاجعة لجون غارانغ دي مابيور على تعتيم مسيرة السودان نحو سلام منصف للنوع، وكما قالت أرملته ربيكا لمن كانوا يبكون على فراقه "لقد أرادكم الدكتور جون متحدين، فأنا لن أشتاق لزوجي طالما كنتم يا شعب السودان حراس اتفاقية السلام الشامل ... لقد كان ارث الدكتور غارانغ هو القتال دفاعا عن حقوق النساء والأطفال، ولو أسيئت معاملتهم سأكون لبؤة."

وتعلم النساء ثمن الحرب والدمار، فالكثير من السيدات أصبحن مشردات هن وعائلاتهن ويعشن في ظروف فقر مدقع بدون وصول للمياه النظيفة والطاقة والصرف الصحي ووسائل الرزق والتعليم. وقد جلب السلام أملا جديدا بعد ٤٠

عام من المعاناة، ولكن هذا السلام هش، ويجب رعايته واستثماره بعناية، فالسودان الجديد، السودان الخالي من الحروب، بحاجة للنساء كقادة وكمواطنات لهن حقوقهن الكاملة. فالنساء لهن دور مهم في المهام الضخمة التي تنتظر السودان ويمكن لهن أن يسارعوا من عملي بناء السلام والأمن والازدهار. فالتقدم نحو تحقيق التزامات الألفية سيصبح حقيقة واقعية في المجتمعات من خلال قيادة النساء وتعزيز المساواة بين الجنسين.

فهناك خمس سيدات من بين أعضاء حكومة الوحدة الوطنية التي يبلغ عدد أعضائها ٧٤ والتي أعلن عنها في شهر سبتمبر ٢٠٠٥، ويوجد معارضين كثيرين لهن، ولكن النساء السودانيات يواصلن التنظيم والدفاع والمبادرة، وقد طلبن منا الاستمرار في تقديم المساعدات التقنية والمالية. فهن بحاجة لتضامننا والتزامنا لإحراز التقدم تجاه الأهداف الإنمائية للألفية لكل القطاعات في المجتمع السوداني، فشجاعتهن ومثابرتهن تستحق مساعدتنا كما يستحق السودان السلام الحالي له.

"لقد كان هذا نتاج عمل العديد من السنوات التي شكلت تحديات لنا، بالتعبئة لأجل السلام والعديد من السنوات التي مضت ونحن نرفع من أصواتنا وندفع بها لتُسمع. يا أخواتي، نحن على مشارف الوصول. دعونا ننظم أنفسنا أكثر الآن ونتعاون". ربيكا أوكواتشي، صحافية في إذاعة السودان.

"إن أولويات وتوصيات أوسلو هي لكل نساء السودان ... يجب علينا الاستمرار في نشرها لكل نساء السودان ليعلمن أولويات إعادة البناء لدينا." أبوك باييتي، مديرة في ملف سلام الأجناس بحركة تحرير السودان.

نيارادزي غمبونزفاندا محامية حقوق إنسان ومديرة البرنامج الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي (www.unifem-easternafrica.org)

البريد الالكتروني: nyaradzai. gumbonzvanda@undp.org

يعتمد هذا المقال على كتاب نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السودان: مركزية قيادة النساء والمساواة بين الجنسين من تأليف ايسيلن دانبولت ونيارادزي غمبونزفاندا وكاري كارامي. وقامت كل من حكومة النرويج وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد النرويجي للشئون الدولية بتسهيل عملية النشر. ونشره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمكتب الإقليمي للقرن الأفريقي عام ٢٠٠٥، ص ٥٧ ومتاح على شبكة الانترنت على الموقع التالي:

www.unifem.org/attachments/products/TowardsAchievingMDGsInSudan_eng.pdf

المشاركون في مؤتمر 'النساء السودانيات وعملية السلام' الذي تم عقده في أوسلو في يناير ٢٠٠٥. وقد ضم ممثلين عن بحر الغزال، وإيكواتوريا وجبال النوبة والنيل الأعلى، بالإضافة إلى ممثلي منظمات غير حكومية، ومفوضة هيئة حركة تحرير جنوب

نجوى كوندا

السودان

تعرض عملية السلام للخطر بسبب تجاهل المرأة

ندى مصطفى علي

”نريد أن تصبح المرأة السودانية الجديدة علي وعي كافٍ بالأمور السياسية. فالمرأة تشكل أكثر من نصف المجتمع ..... ولكن بسبب الجهل، تُضام المرأة، وتقضي حياتها داخل المطبخ، ويقتصر دورها علي إنجاب الذرية ..... ولكن قد حان الوقت لكي نقوم بدورنا على قدم المساواة مع الرجل على الساحة السياسية. فالرجل لا يُولد سياسيا، كما أن المرأة لا تولد طاهية للطعام!“

نشرة جمعية المرأة السودانية الجديدة، مارس ١٩٩٩

وتقول سونيا عزيز مالك، أستاذة محاضرة في جامعة أحفاد للبنات في أم درمان، ”تتمثل المشكلة الرئيسة لاتفاقية السلام هذه في أنها عبارة عن اتفاق تم التفاوض بشأنه دون مشاركة الأحزاب السياسية الأخرى أو منظمات المجتمع المدني التي يتم فيها تمثيل عدد كبير من النساء.“

وتقوض النزاعات التي لم يوضع لها حل وأعمال الإبعاد، بشكل كبير، عملية تنفيذ اتفاقية السلام الشاملة التي تم التوقيع عليه في يناير عام ٢٠٠٥. وتعد هذه الاتفاقية بمثابة شهادة على نضال شعب جنوب السودان وجبال النوبة. ورغم أن هذه الاتفاقية ربما وضعت حلاً للتناقضات بين الكيان السياسي في الشمال والجنوب، إلا أن الظلم الذي تعاني منه أجزاء أخرى من السودان، وخاصة دارفور، قد أثار أعمال عنف ضارية. فقد استخدمت المليشيات التي تدعمها الحكومة الإغتصاب كوسيلة لإخضاع مجتمعات بأكملها. وقد يتصاعد أيضاً الصراع في الشرق، حيث عانت المرأة لعقود مضت بسبب التهميش الإجتماعي-الاقتصادي والسياسي والثقافي. وقد هيمنت الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني الحاكم على الخطوات العملية التي أدت إلى توقيع اتفاقية السلام الشاملة وتشكيل ”حكومة للوحدة الوطنية“ في سبتمبر عام ٢٠٠٥، كما استبعدت تلك الخطوات معظم القوي السياسية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك المجموعات النسائية.

ومن المهم أن لا نتذكر فقط أن جسد المرأة قد أستخدم كأداة للتطهير العرقي، (في الجنوب، وجبال النوبة، ودارفور)، بل أن المرأة قد شاركت أيضا مشاركة فعالة في تعزيز السلام. حيث كانت المرأة هي المسئولة عن تدبير شئون مجتمعات بأكملها في ظل غياب الرجل والخدمات الأساسية، سواء أكان ذلك في المناطق المتضررة من جراء الحروب، أو في معسكرات النازحين في الخرطوم، أو في معسكرات اللاجئين في كينيا والبلاد الأخري المجاورة، أو في المنفي في أوروبا وأستراليا وأمريكا الشمالية. كما لعبت المرأة أيضا دوراً أساسياً في جهود المصالحة بين القبائل في جنوب السودان.

وضع المرأة في الحركة الشعبية لتحرير السودان ومنظمات المرأة التي تتخذ من نيروبي مقرا لها

بدأت المرأة تلعب دوراً فعَّالا في الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ١٩٨٤ عندما تأسست كتيبة من الفتيات داخل الحركة. وفي عام ١٩٨٥ تأسس ”إتحاد المرأة السودانية الجديدة“ (الإتحاد). وكان التركيز الأساسي لعمل الإتحاد في بادئ الأمر هو تنظيم صفوف السيدات لمساعدة الجرحي وإطعام الجيش، ثم تغير بعد ذلك إلي توفير المساعدات الإنسانية للنساء والأطفال في معسكرات اللاجئين، كما شرع الاتحاد في إقامة فصول محو أمية للمرأة. وفي عام ١٩٨٦ التحقت أول إمرأة ”بالمدرسة السياسية“ التابعة للحركة الشعبية. وفي عام ١٩٨٩ إستحدثت الحركة منصب مدير شئون المرأة. وقد شاركت المرأة في عملية إعداد أول مؤتمر للحركة الشعبية لتحرير السودان /الجيش الشعبي لتحرير السودان عام ١٩٩٤، حيث تم تعين ٢٣ سيدة في مجلس التحرير الوطني للحركة.

وخلال التسعينيات أسست منظمات المرأة السودانية في الجنوب حركة تعمل بالتعاون مع وكالات تابعة للأمم المتحدة، وجهات مانحة ومجتمعات محلية في نيروبي وفي المناطق غير الخاضعة للحكومة. وفي هذا السياق كان الأعضاء يعملون بشكل متواصل علي إتاحة مساحة للمرأة داخل المؤسسات السياسية المختلفة لكي تقوم بدورها. وحتى يتثني لهذه المنظمات تنسيق أنشطتها بطريقة أفضل، تعاونت مع المنظمات المجتمعية من أجل تأسيس شبكة المنظمات الأهلية السودانية الجديدة. وقد شاركت الجماعات النسائية في دعم المناطق غير الخاضعة للحكومة في جنوب السودان وتوصيل الخدمات إليها. كما قام الإتحاد بإنشاء مراكز تُقدم المشورة القانونية للسيدات اللاتي يتعرضن للعنف من داخل الأسرة. وعلاوة على ذلك، قامت منظمة صوت المرأة السودانية من أجل السلام بتنظيم برامج تدريبية بشأن حل النزاعات، ومراقبة عملية السلام، ومهارات القيادة وذلك بالتعاون مع وكالات دولية وأخرى تابعة للأمم المتحدة.

وقد بدأت مشاركة المرأة في مفاوضات السلام في عام ١٩٩٧ عندما انضمت سيدتان إلي فريق التفاوض التابع للحركة الشعبية. وفي أثناء اجتماعات مشاكوس ونيفاشا، قامت سيدات من الجنوب (وهن: جيما كومبا وأني لتو وأوت دينج وأنجيس لاسوبا وكريستين لينو وأبوك بابيتي وسوسان جامبو ولونا لويلا وسيسيليا أوبا) بصياغة خطة واضحة لتذليل العقبات التي تحول دون دمج الاحتياجات الخاصة بالنساء بشكل مناسب ضمن عملية السلام. وقد وجهت المنظمات التي تتخذ من نيروبي مقرا لها انتقادات قوية وطالبت بتمثيل المرأة في محادثات السلام. ومع ذلك، في النهاية، ورغم أن منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان حضرت الجلسات التوجيهية والمشاورات، تم استبعاد هذه المنظمات، بما فيها منظمات المرأة، من حضور مفاوضات السلام الرسمية .

وطبقا لقرارات مؤتمر أوسلو للمرأة، الذي عقد في أبريل عام ٢٠٠٥، ينبغي تخصيص ٣٠٪، علي الأقل، من المقاعد في جميع الموسسات السياسية للمرأة. وقد تناولت قرارات المؤتمر دور المرأة وحقها في الوصول إلي السلطة والاستفادة من الموارد والخدمات في مختلف القطاعات. ومع ذلك، إن التركيز علي تمثيل المرأة دون الإنتباه لعنصر النوع الاجتماعي في إتفاقية السلام الشاملة أو العمليات السياسية الأخري قد يؤدي إلي تبني سياسات منحازة للرجل تقوم على إعطاء السلطة المطلقة له في مواجهة المرأة، رغم مشاركة المرأة بشكل رمزي. ومن الضروري أن نضمن مراعاة المساواة بين المرأة والرجل في اتفاقية السلام والدستور بشكل عام، وهو ما يعني أن يتم وضع قضايا إعادة توزيع السلطة والثروة في الاعتبار فيما يخص وضع المرأة والرجل داخل المجتمع، بما في ذلك ملكية المرأة للأرض والمشاركة الفعّالة لها في عملية صنع القرار. وينبغي أن لا ننسى أن اتفاقية السلام الشاملة قد تم التفاوض بشأنها مع نظام يعتنق أيديولوجية صارمة من شأنها التمييز بشدة ضد المرأة. ونظرا لأن اتفاقية السلام تُتيح تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الشمال، فإن التمييز الذي تدعمه الدولة ضد المرأة سيستمر علي الأقل في

الشمال. ومن ثم، قد يعد اتباع منهج دقيق لتناول قضية النوع الاجتماعي بمثابة أداة لإحداث تغيير حقيقي من خلال محاربة هذه الإيديولوجية. ولقد حان الوقت لكي نعيد التفكير في دور المرأة بوصفها حاملة للثقافة وأداة لترسيم الحدود العرقية، المتمثلة، علي سبيل المثال، في القيود المفروضة علي الزواج بين المجتمعات المختلفة في السودان.

أما عن تواجد المرأة في الحكومة السودانية الجديدة، لا ترأس المرأة إلا خمس وزارت فقط من مجموع ٧٤ وزارة. وأعربت وزيرة الصحة الجديدة، تابيتا شوكي، (وهي ممرضة وناشطة من النوبة لها باع طويل في مناصرة قضايا المرأة وكانت تقيم من قبل في المملكة المتحدة)، عن رضاها بأن المرأة تشغل الأن ٦٠ مقعدا من بين ٢٧٤ مقعد في المجلس القومي ولكنها تري أن هذا العدد غير كاف. إلا أنها تقول:

"لا نزال في حاجة إلي المزيد من التمثيل في مختلف أوجه صناعة القرار وهناك حاجة الي بناء قدرات القيادات النسائية."[١]

وباستثناء تقرير البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان لمرحلة ما بعد السلام، الذي بدأ بصياغة إستراتيجية لتتناول قضية النوع الاجتماعي، لم يضع السلام السائد والخطوات العملية التي تم اتخاذها فيما يتعلق به، في الاعتبار، الطريقة التي أثر بها الصراع وبناء السلام وعملية إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات علي المرأة والرجل من منظور المساواة بين الجنسين. ولم يهتم القائمون علي عملية السلام بالشكل الواجب بدور المرأة كصانعة للسلام وكمشارك فعّال في إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات. وإذا لم يتم معالجة تلك القضايا، فقد يؤدي ذلك إلي مخاطر تضر بعملية إعادة الإعمار وإعادة الحياة إلى طبيعتها في السودان بدلا من دفع عجلتها الي الأمام.

ندى مصطفي علي، أكاديمية وناشطة سودانية، تعمل مديرة لبرنامج الصحة الأفريقي الخاص بتمكين المرأة والتنمية على الموقع:
www.africnahealth.org.uk
ويمكن الاتصال بها عن طريق البريد الإلكتروني:

nadaprivate@yahoo.co.uk أو
nail@africanhealth.org.uk

١. Current/magazine/Magazine031020053.htm/www.nationmedia.com/EastAfrican

جذور انتشار فيروس HIV المسبب لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)

شانون إيغان

تخشى المنظمات الدولية والسودانية التي تعمل على منع انتشار فيروس HIV المسبب لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) من زيادة معدلات الإصابة نتيجة لحركات الانتقال الكبيرة للاجئين والنازحين داخلياً.

مع توقع عودة ١,٥ مليون نازح داخلياً إلى ديارهم بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ والعودة الحتمية للاجئين من الدول المجاورة التي تتعدى نسبة انتشار الإصابة بفيروس HIV بها إلى ٢,٦٪ من نسبة السودانيين، يمكن أن ينتشر هذا الوباء. وقد حذر السيد أبو بكر وزيري، مدير مشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاص بفيروس HIV المسبب للإيدز أن "... الموقف سيزداد سوءا إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة من الآن فصاعداً، نظراً لأن العائدين من تلك المناطق المصابة سيختلطون بأفراد آخرين في الأماكن الجديدة".

ويعترف بول سبيغل، رئيس البرنامج المعني بفيروس HIV التابع لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين، بالمخاطر المحتملة لزيادة الإصابة بفيروس HIV ولكن حث الناس على عدم التسرع في الوصول إلى نتائج بشأن انتشار الإصابة بالفيروس بين العائدين. ويقول سيجال "بينما أن السكان المتضررين من النزاعات واللاجئين هم الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس بسبب الاعتداءات الجنسية ونقص الخدمات الصحية، فان ذلك لا يترجم بالضرورة ارتفاع معدلات الإصابة". وتتضمن العوامل الرئيسة لانتشار الفيروس في المواطن الأصلية، معدلات الإصابة للسكان الذين يسكنون في المناطق المجاورة لمخيمات اللاجئين والمدة التي يقضيها اللاجئون في المخيمات. وعلاوة على ذلك، قد تقل الخطورة المتزايدة للإصابة بفيروس HIV في فترة النزاعات، بسبب انخفاض معدل تنقل اللاجئين وزيادة مستوى وعيهم بالفيروس من خلال برامج التوعية في مخيمات اللاجئين١.

وبدلا من اعتبار عودة اللاجئين السودانيين خطر محتمل لزيادة نسبة الإصابة بفيروس HIV في جنوب السودان، يري سبيجل أن عودة اللاجئين بمثابة فرصة. فأولئك الذين تم توعيتهم في المخيمات بشأن فيروس HIV المسبب لمرض الإيدز والذين تم تدريبهم كموظفين صحيين أو ممرضين يمكن بدورهم توعية ومساعدة المجتمعات التي ينتمون إليها والتي سيعودون إليها يوما ما.

الاستجابة

أصبحت المؤسسات الحكومية أكثر وعيا بالموقف وأطلقت برامج لمكافحة الإصابة بفيروس HIV في جميع أنحاء البلد. وقدمت السلطات التعليمية التوعية بمخاطر الإصابة للذين لا تتوفر لهم الحماية من الفتيات والأولاد في المناهج الدراسية الابتدائية والثانوية. وتحث وزارة التربية الدينية المجتمعات المسلمة والمسيحية على السواء ببحث التدابير الوقائية. وتقوم حاليا سلطات الجيش بتوعية الجنود باستخدام الرافلات.

وفي عام ٢٠٠٣، صافح الرئيس عمر البشير هؤلاء المصابين بفيروس HIV أمام مرئى ومسمع ١٠٠٠ مواطن سوداني بغرض نشر رسالة مغزاها أن الدولة ستقدم الدعم لهؤلاء المصابين. وفي أثناء هذا الحشد التزم أيضاً الرئيس بدعم وتمويل المشروعات المخصصة للقضاء على انتشار الإصابة بالفيروس المسبب لمرض الإيدز.

وقد التزمت وكالة أنباء الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين بالدعم والتمويل والتعاون معا لتنفيذ المشروعات الخاصة بمكافحة فيروس HIV . وركزت تلك الهيئات على حث قادة المجتمعات للتحدث أمام العامة عن الموضوعات التي تتعلق بفيروس HIV وتمكين كثير من الناس للحصول على العلاج وتوعية النازحين في المخيمات والمناطق الريفية حتى يتمكنوا في

السودان

المقابل من توعية مجتمعاتهم عند عودتهم إلى ديارهم وإشراك الشعب السوداني ممن يحملون فيروس HIV في إعلام غيرهم وتوعيتهم وتقديم المشورة لهم.

انضمام المصابين بفيروس HIV المسبب لمرض الإيدز إلى الحرب

أسست جمعية رعاية السودانيين الحاملين لفيروس HIV المسبب لمرض الإيدز (الجمعية) في عام ٢٠٠٣ في مدينة الخرطوم من الأشخاص المحليين المصابين بالفيروس لتقديم الدعم لأكثر من ٦٠٠٠٠٠ شخص حامل للفيروس في السودان. وتقدم الجمعية المشورة لمساعدة الأشخاص بأن يحيوا حياة طبيعية وأن يلعبوا دوراً رئيساً في توعية مجتمعاتهم بطرق الوقاية والقضاء على الفيروس المسبب لمرض الإيدز، وكذلك محاربة الشعور بالخزي بسبب الإصابة به. وطبقا لما قاله جوزيف جينورو أوشيلا، رئيس الجمعية، "أن الهدف من تقديم المشورة هو، بالطبع، ليس تقديم الدعم فحسب، وإنما ترسيخ ثقة الشخص المصاب بالفيروس، حتى يتمكن من الاستمرار داخل المجتمع وتوعية الناس بالموضوعات التي تتعلق بهذا المرض، حتى يستطيع أن يواجه المجتمع بجراءة بقوله : "أنا حامل لفيروس HIV".

ويعمل حوالي ٢٥٠ عضوا بالجمعية على نحو دؤوب وبشكل تطوعي لتقديم الدعم والتوعية للمجتمعات في سبعة ولايات من إجمالي ١٨ ولاية في السودان. ومع ذلك تعترض بعض العراقيل طريق عملهم. ونظراً لنقص التمويل، ليس لديهم مقر. وعندما يحاولون توعية السودانيين بفيروس HIV عادة ما يتعرضون للسخرية، حتى أنه في بعض الحالات يتم إخراجهم من هذه المجتمعات، نظراً لأن انتقال فيروس HIV يتم بالاتصال الجنسي دون زواج، وهو فعل تدينه الشريعة الإسلامية للدولة. ووفقا لما يقوله أوشيلا "يرغب الناس في السودان في احتجاز أولئك الحاملين للفيروس داخل منطقة محاطة بسور حتى لا يتمكنوا من نشر الفيروس في المجتمع. ولكنهم لا يدركون أن أولئك الذين على وعي من الحاملين للفيروس هم أقل خطرا من أولئك الحاملين للفيروس ولكن لا يعلمون أنهم حاملين للفيروس".

واشتركت السيدة عائشة إبراهيم، المستشارة الإعلامي للجمعية، في الشبكة عندما علمت أنها حاملة لفيروس HIV عن طريق نقل الدم. وكما تقول: "إن أصعب شئ في الحياة مع الإصابة بالفيروس هو المعاملة القاسية من أقرانها بسبب الشعور بالخزي الذي يحيط المصاب بالمرض". وتسترسل قائلة: "بمجرد أن يعلم مالك المنزل الذي استأجره أنني حاملة للفيروس، يطردني على الفور من المنزل. ويقول المدرسين في المدرسة لأبنائي أنه ليس لهم مكان هنا". ورغم تلك الصعاب، كرست عائشة جهودها لإعلام السودانيين وتوعيتهم بفيروس HIV. وظهرت في العديد من البرامج التلفزيونية وأصبحت المتحدث الرئيسي في كثير من ورش العمل الخاصة بفيروس HIV المسبب لمرض الإيدز في أنحاء السودان.

وبالنسبة لأوشيلا، إن الفائدة من وراء العمل مع الجمعية هو رؤية هؤلاء المصابين بالفيروس مؤمنين بمستقبل أفضل وتقبل المجتمعات بشكل تدريجي للرسائل التي ينشرها أعضاء الجمعية. "في النهاية أنه لأمر ليس بالسهل، وإنما نكرس جهودنا للعمل لأننا نؤمن بأنه أمر مهم وبالوقت نستطيع أن نحدث اختلافاً في مشكلة انتشار فيروس HIV في السودان".

شانون إيغان صحفية حرة في السودان، ويمكن الاتصال بها عن طريق البريد الإلكتروني: shannonegan1@yahoo.com
وقد تم نشر هذا المقال عن طريق وكالة أنباء الأمم المتحدة على الموقع: www.irin.org. عائشة إبراهيم هي مستشارة إعلامية للجمعية في السودان.

١. انظر مقال بول سبيغل وعليا نانكوي "عمل مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين مع اللاجئين وفيروس HIV المسبب لمرض الإيدز: الدروس المستفادة" نشرة الهجرة القسرية العدد ١٧، يمكن الاطلاع علية على الموقع الإلكتروني:
www.fmreview.org/FMR19/FMR1909.pdf

الأطفال المنفصلون في جنوب السودان

بقلم أونا ماكاولي

هناك أعداد ضخمة من الأحداث في جنوب السودان الذين كبروا وهم في منأى عن أهاليهم. وقد أثبتت الأبحاث أن العديد من هؤلاء الأحداث يفضلون العيش بعيداً عن عائلاتهم الذي لا يقدمون لهم الدعم، بل أنهم يعتمدون على بعضهم بشكل أكبر للحصول على دعم أكثر من اعتمادهم على الكبار.

وقد شتتت الحرب توازن الإحصاءات السكانية في جنوب السودان حيث يكوّن الأطفال ما يقارب ٥٣٪ من نسبة السكان. وبسبب الأعداد الكبيرة للرجال الذين قتلوا أو أجبروا على الهجرة للبحث عن عمل، فإن نسبة النساء ارتفعت لتصل إلى ٥٥٪ من نسبة السكان. وبالتالي تحملت النساء مسؤوليات أكبر لم يكن يتحملنها قبل الحرب، وبالتالي تواجه العائلة المزيد من الصعوبات في مجتمع مبني على حكم الرجال.

وفي الوقت الذي تحركت فيها الوكالات المهتمة بالطفل في جنوب السودان نحو وضع رؤية قوية لحماية الأطفال الضعفاء، أصبح واضحًا أن هناك حلقات اتصال كبيرة بين انفصال العائلة، إراديـاً أو لا إراديـاً، وضعف فرص التوظيف، والاختـطـاف، والاعـتـداء الجنسي والأهـوال الأخرى التي تميز حياة الكثير من الأحداث في جنوب السودان. ومن المحتمل أن يترك الأطفال الذين ينفصلون عن عائلاتهم الرئيسية والأصلية أولياء الأمور البديلين بسبب سوء المعاملة ونقص الحب والدعم. وقد أدت المخاوف من التأثير الكبير لفيروس مرض فقدان المناعة/ الإيدز على الهياكل العائلية مما أدى إلى زيادة الاهتمام في الأطفال المنفصلين والأطفال غير الحاصلين على معطيات الرعاية الأولية. وكذلك أدت الحركات الكبيرة للمهاجرين داخلياً واللاجئين القادمين من الشمال ومن الدول المجاورة إلى إثارة القلق على الأطفال الذين تركتهم عائلاتهم خلفهم، أو انفصلوا عن عائلاتهم قبل المغادرة أو أثناء العودة، إضافة إلى تأثير الأعداد الكبيرة العائدة على آليات تعايش العائلة.

وهناك حاجة ملحة لفهم عملية الانفصال بشكل أعمق: من هم المنفصلين، ومـا هي أسباب انفصالهم، وما هي خياراتهم، وما هي آليات التعايش التي يوظفها الأطـفـال، وعائلاتهم، والأشخاص المهتمين بهم ومجتمعاتهم، وكيف ينـظـرون إلـى الانـفـصـال. ويـحـاول كـل من

اليونسيف، ومؤسسة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة، ومؤسسة إنقاذ الطفولة في السويد الحصول على إجابة لهذه الأسئلة بمناقشتها مع عينة صغيرة من الأطفال والبالغين في جنوب السودان الذين تعرضوا بشكل مباشر أو غير مباشرة إلى انفصال العائلة.

كيف ينفصل الأطفال

هناك أسباب وطرق كثيرة أدت إلى انفصال الكثير من الأطفال الجنوبيين عن عائلاتهم. فأحياناً يُجبرون على مغادرة منازلهم بسبب الحروب،وأحياناً أخرى يكون القرار صادر عن الطفل و/أو العائلة. وهناك دليل غير موثوق به أن أعداد كبير من الأطفال انفصلوا عن عائلاتهم بسبب الهجمات وتصرفات الحرب الأخرى، أو التجنيد العسكري والهجرة للعمل ولكن هناك القليل من التوثيق حول انفصال العائلة. وقد قام المجتمع الدولي للصليب الأحمر بإجراء بعض التسجيلات المحدودة للأطفال الذين تعرضوا للانفصال، وهم غالباً أولئك الذين هربوا مذعورين من التفجيرات الجوية - ولكن لم يكن هناك أبداً تتبع منظم للعائلات، ولا يوجد برنامج لجمع شمل العائلة في جنوب السودان. وحصل هذا جزئياً بسبب قلة الوعي الثقافي وتعريف انفصال العائلة و إلى من ينتمي الأطفال والمدى الذي يعتبر فيه الأطفال المنفصلين كأصول اقتصادية تضاف إلى عائلاتهم الجديدة. ولا تعتبر العديد من المجتمعات أن الطفل الذي يعيش من خلال النظام الشامل لدعم الأهل هو طفل منفصل وذلك لن ممارسات الاهتمام المعتادة تسمح لمجموعة كبيرة من العائلات وبعض أعضاء المجتمع في تحمل مسؤولية الطفل.

كما كان التجنيد العسكري من أهم الأسباب انفصال الأطفال عن أهاليهم، وذلك لأن كل الأطراف كانوا يستخدمون الأطفال في أدوار الحرب والدعم. وأفاد الأطفال بأن قرار الانضمام إلى الحرب يصدر عنهم عادة بشكل تطوعي، وذلك لأنهم قرروا الهروب من الأوضاع المحلية الصعبة والمؤذية، أو للانتقام من أولئك الذين قتلوا أحبائهم. وقد اعتادت الحركة الشعبية لتحرير السودان على تجنيد الأطفال وفصلهم عن عائلاتهم، ولكنها كانت تدعي أيضًا أن جيشها يوفر مكاناً آمناً ومحمياً للأطفال المنفصلين الذين لا يجدون من يعتني بهم. وفي الوقت نفسه سرّح الجيش الشعبي لتحرير السودان وبشكل رسمي ما يقارب ١٦٠٠٠ طفل في الفترة ما بين عام ٢٠٠١ ونهاية عام ٢٠٠٣، وأكثر من ثلثين هؤلاء الأطفال كانوا يعيشون بعيداً عن عائلاتهم. وبالرغم من أن عودتهم كانت سهلة نسبياً، إلا أن هذا ليس هو الحال مع القوات المسلحة الأخرى الموجودة في الجنوب، وخصوصًا ميليشيات حكومة السودان المدعومة التي وظفت الأطفال بالقوة أو وعدتهم بمكافآت نقدية.

وهناك مجموعة أخرى هامة وهي الأطفال المخطوفين، إضافة إلى النساء والماشية، الذين يتم أسرهم أثناء الغارات التي يشنها أبناء الشمال أو أثناء المهاجمات التي تدور بين قبائل الجنوب مثل تلك التي تدور بين قبيلتي الدينكا والنوير، وقبيلتي ميرلي والنوير. ولأن معظم الحروب بين القبائل تتم في المناطق البعيدة لذلك لا يوجد هناك فهم حقيقي لمدى المشكلة.

إضافة إلى ما سبق شكلت الهجرة من أجل العمل أحد أهم أسباب الانفصال. ففي داخل المجتمعات الجنوبية هناك تردد للإقرار بوجود عمليات التنقل إلى الخرطوم أو المناطق الأخرى الخاضعة تحت سيطرة حكومة السودان. ولكن يمتلك معظم العائلات أقارب ذهبوا إلى الشمال لأن العلاقة بين الشمال والجنوب أصبحت أكثر مرونة، بالرغم من أن معظم الناس في الجنوب لا يفضلون كثيراً للاعتراف بذلك. وقد حصل الأطفال الذين شاركوا في هذه الدراسة، والذين تركتهم عائلاتهم وهاجروا دونهم، على الرعاية من خلال توفير عائلات أو ملاجئ تستقبلهم.

كذلك أحياناً كثيرة ما يكون الانفصال نتيجة للإيمان التقليدي بين القبائل النيلية والذي يفيد بأن انفصال الذكر المبكر عن العائلة هو جزء من عملية النضوج. ولم تبين إجابات البالغين ولا الأطفال المبينة في البحث أن العملية الحقيقية لإبعاد الأولاد عن البيت هو أمر مزعج بالنسبة لهم. وقد يستقل الذكور الأحداث عن منازلهم للبحث عن تعليم أفضل أو حياة مادية أحسن أو معسكرات للاجئين في الدول المجاورة، فاصلين أنفسهم طوعياً عن عائلاتهم في عمر مبكر نسبياً. ووجدت دراسة أجرتها اليونيسيف على أطفال الشارع في الخرطوم أن معظمهم كانوا أحداث جنوبيين، ومعظمهم اختار ترك عائلاتهم في الجنوب على أمل في تحسين دخله.

وفي الجماعات القبلية المختلفة في جنوب

IRIN

السودان

السودان، تقع مسؤولية الاعتناء بالأطفال الأيتام أو أولئك الذين فقدوا آبائهم على العائلة الكبيرة، وعادة ما يكونوا أقارب الأم. ولكن، بعد أن يقع هذا النزاع الذي ينتهي بالضرر في المتلكات والعائلات، تصبح المجتمعات غير قادر على التحكم في الأعداد المتزايدة من الأطفال الأيتام والمنفصلين. وأشار معظم المجيبون البالغين إلى أن الاعتناء بالأطفال المنفصلين هو حمل إضافي غير مرغوب فيه، وهو حمل عادة ما يقع كلياً على كاهل النساء.

ماذا يقول جيل الأحداث

إن الوضع الكلي العام للأطفال هو في الواقع وضع كئيب، وحقيقة أن كثير من الأطفال يتعرضوا للانفصال بسبب الظروف السلبية لأسرهم ومجتمعاتهم أمر يثير القلق حول الحلول السريعة لإصلاح انفصال العائلة. وبينما تعتبر الكثير من أسباب الانفصال هي ذاتها للأطفال التي دفعت الأطفال إلى الانفصال في أول مرة، إلا أن العلاج غير الكافي للأطفال المنفصلين في العديد من الحالات يؤدي إلى إعادة انفصالهم مرة أخرى، أو قد يؤدي إلى ترك الأطفال لبيوتهم للبحث عن حياة أفضل.

يعتبر العديد من الأحداث أن الانفصال التطوعي من الخيارات المغرية، فقد أشار الأطفال في كل الأبحاث التي أجريت على المجتمعات إلى الحقيقة التي تؤكد أن الأطفال المنفصلين الذين يعيشون داخل الروابط العائلية (سواء كانت عائلاتهم الكبرى أو عائلات التبني) يتعرضون للأذية، والتمييز والإهمال من قبل أولياء أمورهم، والمجتمع والأطفال الآخرون. وقالت أغلبية الأطفال المنفصلين الذين تم مقابلتهم أنهم لم يرغبوا في إعادة ربطهم مع عائلاتهم، وأفادوا بأنهم تركوا منازلهم لأن حياتهم فيها كانت أسوأ، وأنهم لا يروا أي داعي لعودتهم ما لم تُجرى أي تحسينات على المستوى العائلي تحثهم على العودة.

وتواجه الفتيات ظروف أسوأ، وخاصة في بحر الغزال الشمالي والنيل العلوي الغربي، حيث يُحرمن من خيار المغادرة ويُحبسن في أوضاع مؤذية وبذيئة. وأفاد الكثير أنهن تعرضن للاعتداء الجنسي من قبل أفراد من عائلاتهم الكبرى، ولا يوجد لهن أي شخص يلجأن له. كذلك يعتبر الزواج المبكر أمر طبيعي في العديد من أطراف جنوب السودان، ولكن الفتيات المنفصلات يواجهن خطر الإجبار على الزواج في عمر أصغر لأن العائلات البديلة تعتبر هذه الطريقة هي الأفضل للحصول على مهرهن والتخلي عن عبء مسئولياتهن للاعتناء بتلك الطفلة.

أما قضية الحرمان من الطعام فهي قضية رئيسية للأطفال المنفصلين. فقد أعطانا الأطفال الذين تمت مقابلتهم تفاصيل تبين الطرق التي تستخدمها العائلات البديلة لحرمان الأطفال المنفصلين من الطعام وبالمقابل يعاملون أطفالهم العضويين بشكل مميز. وأفاد أحد الرؤساء في النيل العلوي الغربي حول الأسلوب الذي يتظاهر فيه الناس الذين يعتنون بالأطفال المنفصلين بأن الطفل المتبنى قد أكل في الوقت الذي يكون فيه الطفل محروم من الأكل لأيام.

عبر كل الأطفال عن إيمانهم القوي بأن التعليم هي الطريقة الوحيدة التي يمكنهم من خلالها تحسين أوضاعهم. ويشعر الكثير أن البالغين يضعون العراقيل أمام تحصيلهم التعليمي. ويستقل الأولاد عن البيت أكثر من البنات للبحث عن التعليم، ولكنهم بعد هذا الاستقلال عن البيت فإنهم عادة ما يصلون إلى وجهتهم ليواجهوا برفض يمنعهم من حضور الفصول لأنهم لا يستطيعون دفع الرسوم. أما البنات فاحتمالية مغادرتهن لمنازلهم للبحث عن التعليم أقل، وذلك لأن التعليم لا يعتبر من أولوياتهن أو أولويات أولياء أمورهن، ونادراً ما تفتح أمامهن الفرصة للذهاب إلى المدرسة، وحتى مع وجود المدرسة.

وأشار كل المشمولين في البحث إلى أن العنف العائلي، والعنف المبني على التمييز الجنسي والتحرش الجنسي هي من أسباب الانفصال. وأبلغت النساء أن الرجال الذين يتعرضوا للخسارة في الحرب وبالتالي يفقدوا مواقعهم، يصبحوا متوحشين نتيجة للحياة العسكرية ويعودوا لتطبيق الإرهاب على زوجاتهم. وقال الأطفال أن آباءهم كانوا عادة عنيفين جدا لدرجة دفعت أمهاتهم إلى ترك البيت، وتركهم وحيدين مع آباءهم الذين لا يولوا أي اهتمام بهم، وبالتالي يضطرون هم أيضاً إلى مغادرة المنزل. وفي أعقاب العنف الجنسي خارج المنزل، تصبح بعض النساء غير قادرات على رعاية أطفالهن وبالتالي هجرن منازلهن.

ويهتم الأطفال كذلك بقضية المشروبات الكحولية؛ وذلك لأن الأطفال في كل المجتمعات ذكروا قضية الإدمان آبائهم على الكحول كعامل رئيسي يساهم في الأذية والإهمال العائلي. وأفادت صبية مراهقة في إكيوتوريا الغربية إلى "أن الإدمان على الكحول يؤدي إلى سوء معاملة الأطفال، وخاصة البنات اللاتي يتعرضن للتحرش الجنسي، مما يؤدي إلى إحباط الأطفال وإجبارهم على الهرب من بيوتهم". وفي الوقت ذاته يلجأ الأطفال المنفصلين الذين يعيشون في المدن التجارية أو الأطفال المجندين إلى الكحول لتعزيتهم. وقد أشار البالغون والأطفال إلى الزيادة في استخدام الحشيشة من قبل الأولاد والبنات.

وقال طفل في بحر الغزال الشمالي أن "الأطفال المنفصلين يتعرضوا للأذية والعمل الشديد. فهم يتركوا للبحث عن طعامهم حتى إذا ما زال الأب موجود". وعادة ما تأتي العاطفة من الأمهات وليس من الآباء. وبينما قد لا يحدد الطفل الذي لديه أب موجود كطفل منفصل إلا أن كثير من الأطفال يتشاركون بنفس الشعور بالإهمال. وأكدت إجابات الكبار والأطفال أن الطفل الذي تتوفى والدته وضعه بنفس سوء أوضاع الأطفال الذين مات لهم كلا الوالدين. فالآباء الأرامل لا يملكون إلا القليل جدا لتربية الأطفال. وفي الكثير من الحالات، يلبي الآباء حاجاتهم من الطعام من خلال الذهاب إلى منزل الجيران أو الأقارب ولكنهم عادة لا يقدمون لأطفالهم طعام مطبوخ، ويعتبر هذا السلوك مقبول من قبل الكبار.

وغالبا ما يشكل الأطفال المنفصلين أسراً يرأسها أطفال. ووضح الأطفال الذين يعيشون في المدن التجارية في بحر الغزال الشمالي كيف يعتمدون على بعضهم البعض للحصول على الدعم العاطفي والجسدي، فهم يساعدون بعضهم البعض على تقاسم الطعام، والحماية من الأولاد الآخرين الذين قد يضرون بهم. كذلك يساعدون بعضهم البعض في العمل مثل دق الذرة، وغسل الملابس، والاهتمام بالمواشي.

ويمتلك الأحداث فكرة واضحة عن الأمور الجيدة لهم وهم قادرون على اتخاذ قرارات ذكية بخصوص حياتهم. ويجب الانتباه إلى قرار العديد من الأطفال المنفصلين حول عدم عودتهم إلى بيوتهم إلا إذا حصلت هناك تحسنات كبيرة. وهناك شعور واضح بالظلم بين العديد من الأطفال حول الطريقة التي عوملوا بها في البيت مثل الحرمان من التعليم، والعمالة، وما هو أهم الحرمان من الحب والاهتمام. ويبدو أن للأطفال فكرة واضحة جداً حول ما يريدوه من آباؤهم وأكدوا في المقابلات دائماً أن من حقهم تلقي الحب والاهتمام العاطفي من آباءهم إضافة إلى حقهم في الحصول على احتياجاتهم الجسدية. وإذا لم تحقق هذه الحقوق، فإن هذا هو سبب كافي لمغادرة المنزل.

وتفاجئ الباحثون بقوة الآراء التي يعبر عنها الأطفال أثناء المقابلات حول تأثير الحياة العائلية التعيسة على حياتهم. ونسب العديد من الأطفال الانفصال إلى المعاملة السيئة التي يتلقاها الأطفال من عائلاتهم، إضافة إلى قلة الحب والرعاية. ووصفت البنات "المنزل الجيد" هو ذلك الذي:

- يتوفر فيه الحب
- يتوفر فيه الطعام الكافي بحيث يحصل كل طفل على نصيب متساوي
- لا يوجد فيه من يهينك
- تتطلع إليه وترجع إليه في نهاية اليوم
- يتشارك فيه الموجودين
- لا يوجد فيه تمييز بين الأطفال
- لا أحد يتكلم عن من هو اليتيم ومن هو غير ذلك
- يُسمح لك في الذهاب إلى المدرسة
- إعادة التركيز على حماية الطفل

في السنوات الأخيرة، ركزت الوكالات الدولية التي تعمل على حماية الطفل أنشطتها على مجموعات كبيرة من الأطفال – مثل الأطفال المهجرين المرتبطين بالقوات المتحاربة وعودة الأطفال والنساء الذين تعرضوا للاختطاف في

مناطق حكومة السودان. ويعتبر قطاع حماية الطفل في جنوب السودان صغير وينقصه الكثير من الموارد، ويجب عليه بذل الكثير من الجهود لتلبية احتياجات الأطفال الأكثر هشاشة للحماية، في أي وقت وأي مكان.

ومن الضروري:

- •رك المفاهيم الرومانسية التي تنظر إلى العائلة الممتدة والمجتمعات المضيف كهيئات ذات طبيعة مرنة ومرحبة
- التعرف على شرعية غضب الأطفال بناء على الطريقة يُعاملوا بها في البيت، وحرمانهم من التعليم، واستخدامهم للعمل وحرمانهم من الحب والاهتمام
- وضع طرق دعم البنات من ضمن الأولويات
- إدراك أن ترك المنزل قد يكون أمر عادي ويجب عدم المحاولة في فرض معايير عائلية ومقاييس غير مقبولة للمراهقين الذكور
- إنشاء أنشطة متابعة للمجتمع مبنية على العائلة ووضع نماذج مثالية يحتذى بها، ومراقبة المجتمع لتقييم طرق حماية الأطفال وإعادتهم إلى عائلاتهم، والمعالجة الفورية لمخاوف الحماية
- دعم مجتمع مبني على العمل الاجتماعي لإيجاد آليات للاستماع لما يقوله الأطفال والأحداث ومساعدة الكبار على التعرف على أخطار النزاع بين الأجيال والغضب.

أونا مكولي هي المسئولة عن الحماية في اليونيسيف، في جنوب السودان. البريد الإلكتروني: umccauley@unicef.org

الجنس والتعليم والسلام في جنوب السودان

بقلم جاكي كيرك

إن توسيع مجال وصول التعليم للفتيان والفتيات يعد تحديا تنمويا ألفيا وتحدي لبناء السلام، ففي جنوب السودان، وكما هو الحال في المجتمعات التي تمر بفترة ما بعد النزاع، تظل الكثير من الفتيات في حالة إقصاء عن فرص التعليم في المدارس وهي الفرص التي يمكن أن تساعد على تنمية المعرفة والمهارات والمواقف لبناء مجتمع مسالم.

لقد قام وزير التعليم في حكومة جنوب السودان بربط الجنس والتعليم والسلام معا في مديرية مساواة الجنس والتغيير الاجتماعي. هذه الخطوة التي تطلع إلى الأمام تعترف بقدرة التعليم في تعزيز وجود السلام للجنس، وتواجه حكومة جنوب السودان الآن تحدي مخاطبة توقعات فائقة جدا للتعليم بطرق متساوية إقليميا وعرقيا وعلى مستوى الجنس. إن التفاوت الإقليمي هام، فالفتيات في بحر الغزال والنيل العلوي وجبال النوبة والنيل الأزرق الجنوبي تواجهن تحديات ضخمة وعملية في الوصول إلى التعليم حيث يقل تواجد المدارس في تلك المناطق.

ويقدم برنامج دعم مساواة الجنس في وزارة التعليم/برنامج التعليم الأساسي في السودان[1] دعم على هيئة منح لأكثر من ٢٠٠٠ فتاة وسيدة في المدارس الثانوية ومعاهد تدريب المعلمين. ولأن البرنامج صُمم ليخاطب العوائق التي تواجه تعليم الفتيات، فإنه يمول المدارس الثانوية ومعاهد تدريب المعلمين على أساس عدد الفتيات والسيدات الملتحقات، ويشتمل هذا التمويل على إعانة مالية على المصاريف الدراسية للفتيات. وتتخذ المدرسة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام باقي الأموال من خلال عملية مساهمة تضم الطلاب والطالبات بالإضافة إلى المدرسين وطاقم ممثلي الحاكم في المدرسة. وبالإضافة لذلك فإن كل فتاة تتلقى "حقيبة معونة" تشتمل على محارم صحية وملابس داخلية وصابون.

تشير عملية التقييم الأولية إلى أن برنامج دعم مساواة الجنس يساهم في التسجيل الزائد للطالبات وانخفاض معدلات الانسحاب من الدراسة ونسب غياب متدنية وتحسينات على ظروف دراسة ومعيشة الفتيات. فحقائب المعونة تمكن الفتيات من قضاء أوقات أطول في الصفوف الدراسية وعدم التغيب عن المدرسة خلال فترة الطمث بعد الآن. وقد فتحت عملية توزيع هذه الحقائب باب النقاش في موضوع لم يتم تناوله من قبل وزادت من مستوى الوعي بين المدرسين حول الاحتياجات الخاصة للفتيات.

يتطلب بناء السلام في جنوب السودان انتقالا من مذهب الفاشستية والنظام الأبوي إلى طرق أكثر ديمقراطية ومساهمة. وتعتبر المدارس موقعا هاما جدا لهذا التحول وليس فقط بسبب أن الطلاب الموجودين في المدارس الآن هم قادة المستقبل فحسب ولكن لأن المدارس تعتبر مؤسسات رئيسة في المجتمعات في ظل احتمال الاقتداء بأساليب جديدة من العمل. إن برنامج دعم مساواة الجنس قادر على جعل خبرة التعليم في المدارس أكثر استجابة للجنس وللمشاركة ومركزية للطالب لكل من الفتيان والفتيات.

ولكن القدرة المؤسساتية على فهم وتنفيذ المفاهيم الجديدة والمعقدة مثل مشاركة الطلاب والتدريس بالاستجابة للنوع تظل محدودة. فالمدرسون تنقصهم المعلومات والوسائل لتحويل ممارساتهم في التدريس وفقا لذلك، رغم أنهم أصبحوا على وعي أكبر باحتياجات ووجهات نظر الفتيات. وتطالب المدارس ومعاهد التدريب بالمزيد من المساهمات والدعم، بما في ذلك تدريب المدرسين وبناء القدرات، وعلى سبيل المثال لتسهيل طرق التدريس التي تستجيب للنوع وطرق التدريس الديمقراطية داخل الصفوف الدراسية، وتطالب أيضا بمنزلة أكبر للمدرسات.

المناهج ومواد التعليم تعد قوى هامة من أجل مساواة الجنسين، ويجب عليهم أن يمكنا كلا من الفتيان والفتيات ليحققوا نجاحا في المدارس، وللتأكيد على حقوقهم وتمكينهم من المشاركة بفعالية في عمليات التنمية وإعادة الإعمار. وفي ظل غياب المنهج التعليمي المشترك فأن المدارس الثانوية تستخدم المنهج الأوغندي أو الكيني ومواد التعليم والتدريس هي خليط من كليهما. ويعتبر تطوير منهجا جديدا ونظام اختبارات جديد للدولة الجديدة فرصة هامة جداً لإعادة التفكير في ما يتعلمه الأطفال في المدارس ومن أجل إعادة توجيه المحتوى والعلميات التي تجري في المدارس للرقي بالمساواة والسلام.

و يتطلب تحقيق ذلك إعادة التفكير ليس فقط في مناهج المدارس الإعدادية والثانوية ولكن فيما يتعلمه وكيف يتعلمه المدرسون المتدربون. وبدعم من برنامج التعليم الأساسي في السودان يجري العمل على تطوير منهج تعليمي موحد للمدرسين بتأكيد على طرق التدريس التي تركز على الطلاب والطرق الديمقراطية في الصفوف الدراسية. هناك تركيز جديد على دور المدرسين "كعناصر للتغيير" في المدارس والمجتمعات والأمة، فيجب أن ينخرط المدرسين بفاعلية في خلق والحفاظ على المدارس والصفوف الدراسية التي تهتم بجنس الطلاب، وخاصة الفتيات.

السودان

يتطلب إعادة إعمار والتحول التعليمي في بيئات ما بعد النزاعات مساهمة من كل من الرجال والسيدات، ولكن في جنوب السودان يوجد عدد قليل من المدرسات وعدد أقل من النساء يشغلن وظائف إدارة التعليم. لذلك يمكن لزيادة عدد المدرسات في المدارس أن يحسن من الفرص والخبرات التعليمية للفتيات. ويمكن أن يؤدي التحاق الطالبات المتزايد والحفاظ عليهن إلى يؤدي إلى وجود مجموعة أكبر من السيدات الجاهزات والمهتمات بتعليم المدرسين وفي النهاية سيؤدي إلى وجود أعداد أكبر من المدرسات.

وبينما تقدم المزيد من السيدات على التدريس، يجب إعـارة الاهتمام لضمان أن يتم اعتبار المدرسات كعضوات لهن عضوية شاملة في فريق المدرسة بنفس منزلة وتوقعات المدرسين، وألا يكون عملهن مقتصرا فقط على مساعدة الطالبات في التغلب على مشكلات الحيض وتجنب الحمل المبكر. يجب أن يشتمل الاهتمام بهذه القضايا على تدريب كل المدرسين والتركيز أيضا على وسائل الاتصالات مثل الملصقات والإعلانات الإذاعية لتجنيد والحفاظ على السيدات في مجال التدريس.

وكما أكد أحد تقارير برنامج المساعدات الأمريكية "USAID"٢، فإن العنف المبني على النوع هو قضية حقيقية تواجهها السيدات في جنوب السودان. ويمكن لهذا العنف أو الخوف منه أن يحد من مساهمة الفتيات والسيدات في التعليم. ويمكن للآباء إقصاء فتياتهم عن المدارس خوفا من الهجوم عليهن في طريق الذهاب والعودة من المدارس. إن تدريب المدرسين وورشات عمل الطلاب تعد أماكن هامة لمخاطبة موضوع العنف المبني على النوع. ويمكن للمدرسين أن يصبحوا جزءا هاما من آليات تقديم الشكاوي والاستجابات والتي من خلالها يطلب المتأثرون بالعنف المبني على النوع المساعدة والعون، ولكن يجب إتباع قانون سلوك واضح جدا وإجراءات الاستجابة للعنف. إن إعداد مثل هذه الآليات لتقديم الشكاوي يشكل تحديا عندما يوجد أقل القليل من البنية التحتية التعليمية.

التوصيات

سيتطلب تعليم المساواة بين الجنسين والسلام في جنوب السودان:

- تأسيس أنظمة نزيهة وديمقراطية لإدارة التعليم وهيئته الإدارية
- استراتيجيات جـديـدة لتجنيد المزيد من المدرسات
- صقل محتوى تدريب المدرسين في خبرات ووجهات نظر السيدات والرجال أيضا
- تصميم التدريب الخاص باحتياجات المدرسات: ولا يجب اعتبارها تدريبات علاجية، ولكن كفرص للسيدات لتتشاطر الخبرات وتناقش قضايا النوع وتنمي قـدرات القيادة وبناء السلام
- مساعدة المدرسات لتولي مناصب في إدارة التعليم والهيئة الإدارية له
- تفويض المدرسين والمدرسات ليكونوا عناصر تشكل حماية ضد العنف المبني على النوع.

جاكي كيرك باحثة مساعدة في مركز مك غل للأبحاث والتدريس حول السيدات، في مونتريال، وهي استشارية تعمل مع برنامج التعليم الأساسي في السودان. شارك في هذا المقال أعضاء آخرين في برنامج التعليم الأساسي في السودان ومنهم جوي دو بليسيس وكاثي بيشام وكايما رويغا وكريستين جادا وغيما هيلين بيتا، وبدعم من الكثير من الفتيات والسيدات من جنوب السودان. البريد الالكتروني: jackie.kirk@mail.mcgill.ca

١ www.ineesite.org/standards/sbep1.asp; www.careusa.org/careswork/projects/SDN093.asp

٢ www.womenwarpeace.org/sudan/docs/usaidgbv.doc

طالبات سودانيون عائدات في مدرسة يي للفتيات. وتخطط المفوضية العليا لشؤون اللاجئين استبدالها بمدرسة داخلية خارج يي

مارك/UNHCR

أزمة التعليم في جنوب السودان

تيم براون

انتعش التعليم في مخيمات المهاجرين، ولكن الشباب الذين عادوا إلى جنوب السودان منزعجين من النقص الشديد لفرص لتعليم، وخاصة التعليم الثانوي.

وقد تحدث جون قرنق عن طموحه في تأمين وجود تعليم أساسي عام في جنوب السودان خلال الستة سنوات القادمة. ولكن استمرار الصراع لمدة واحد وعشرين عام ونقص التمويل كانا من العوامل المعرقلة لعملية التعليم. وفي جنوب السودان أقل من ٢٠٠ مدرسة فقط من أصل ١٦٠٠ موجودة في مبانٍ ثابتة[١]، حيث لا يوجد في معظم الصفوف إلا ألواح وطباشير. وبحسب ما جاء في إحصائيات منظمة اليونيسيف فإن طفل واحد من كل خمسة أطفال مسجل في المدرسة[٢]، وذلك لأن نسب الانسحاب من المدرسة عالية - وخاصة للبنات، بينما يتابع طالب واحد من كل ثمانية طلاب الدراسة بعد الصف الرابع. وكما أفادت الدراسات أن نصف المدرسين في المنطقة لم يحصلوا على التدريب المتخصص، بل أن معظمهم قد أكمل فقط حوالي أربعة سنوات من التعليم الابتدائي. وبحسب ما أفاد به برنامج التعليم الأساسي في السودان الذي يدعمه برنامج وكالة الإنماء الدولية الأمريكية[٣]، فإن ٢٥٠٠ طفلاً فقط في منطقة تزيد مساحتها عن العديد من الدول الأخرى في العالم ويقدر عدد سكانها بما لا يقل عن ٧,٥ مليون نسمة، يكمل دراسته الابتدائية كل عام، بينما تكمل فقط ١٪ من البنات، اللواتي لا يشكلن إلا ٢٥٪ من الطلاب، تعليمهن الابتدائي، وقد يكون السبب خلف ذلك هو أن نسبة المدرِّسات هي فقط ٦٪ من الهيئة التعليمية مما يؤكد هذا الخلل بين جنسي الطلاب. وقد تم تقدير نسبة النساء الأميّات بـ٩٠٪.

ومنذ توقيع اتفاقية السلام الشامل، أصبحت بلدة الجوبة - العاصمة السابقة والحالية لجنوب السودان- مغناطيسًا لإعادة الطلبة في المستويات الثانوية والأساسية، وفي الوقت ذاته يطمح الطلبة العائدون من بلاد اللجوء ومن مناطق حركة تحرير شعب السودان - التي تسيطر عليها السودان- إلى تلقي التعليم المجاني في المدارس الحكومية.

وتتميز الغالبية العظمى من طلبة العائدين بتكلمهم اللغة الإنجليزية، لأن معظم المدارس الثانوية في مدينة الجوبة كانت تستخدم اللغة الإنجليزية قبل الحرب كوسيلة من وسائل التعليم، ولكن الآن أصبح هناك مدرسة ثانوية حكومية واحدة فقط في كل منطقة الجنوب تتبع النمط الإنجليزي وهي مدرسة الجوبة الصباحية. وبما أن كل طلبة الثانوية العائدين يسجلون في هذه المدرسة، فإن أعداد الطلاب في مدرسة الجوبة قد تضاعف بالرغم من أنها تقع في منطقة نزاع. وتعمل المدرسة على فترتين، حيث يعمل المدرسون - الذين لم يحصلوا على رواتبهم لمدة شهرين - فترة إضافية بعد الظهر دون أن يحصلوا على زيادة في الراتب، وقد أضرب هؤلاء المدرسون في نهاية شهر يوليو عن العمل ليحصلوا على تعويض مناسب. وفي الوقت الذي أوقفت فيه السلطات أي تسجيل إضافي للطلبة ازدادت فيه نسبة الإحباط للطلبة العائدين. وهناك مشاكل مشابهة وقعت في المدرسة الابتدائية الإنجليزية الحكومية الوحيدة في مدينة الجوبة، حيث تحتوي بعض الصفوف الآن على ١٨٠ طالب.

وبالرغم من الوضع اليائس، إلا أنه ما زال هناك بعض بذور أمل. من بينها أن الطلبة يتحركون بحرية بين مناطق الحركة الشعبية لتحرير السودان والمناطق التي كانت خاضعة لسيطرة حكومة الخرطوم بحثًا عن أماكن أفضل لتلقي التعليم. ويمكن للطلبة والمدرسين العائدين أن يجلبوا معهم الكثير من المهارات والأفكار المطلوبة، إضافة إلى النظرة الإيجابية للمرأة. وعادة ما يحصل اللاجئين العائدين على تعليم أفضل من أولئك الذين بقوا في البلاد، وقد قيل بأن الطلبة العائدين يتصرفون بشكل أفضل إضافة إلى أن المدرسين والطلبة العائدين يتحدثون اللغة الإنجليزية بشكل أفضل، بينما يتحدث المقيمين اللغة العربية بشكل أفضل، لذا فأن لديهم الكثير ليتعلموه من بعضهم البعض.

يحتاج نظام التعليم في جنوب السودان إلى مساعدات ضخمة، لذا يوصى بأن:

- تحصل مدارس العائدين على مساعدة فورية، طبقًا لمجموعة الأولويات التي حددتها إدارات المدارس والهيئات التعليمية.
- تدعم الوكالات المدارس الموجودة خارج مدينة الجوبة لتخفيف الاحتقان في مدينة الجوبة وتوفير المزيد من المرافق لجذب الطالبات.
- تعمل الوكالات مع الهيئات التعليمية على وضع سياسات لمعالجة الفجوات الكبيرة بين جنسي الطلبة في التسجيل والحضور
- تقدم المساعدة لتزويد منطقة جنوب السودان بالهيئة التدريسية والتدريب المطلوبين.
- سيقدم الدعم اللازم للتطور والحصول على كتب اللغة الإنجليزية وتوفير تدريب مكثف للغة.
- تطوير برامج تعليم غير رسمية تعالج قضايا مثل التوعية اتجاه فيروس مرض فقدان المناعة المكتسب/ الإيدز، وتطوير مهارات الحياة وتعليم السلام، وخاصة للشباب الخارجين من المدرسة.
- يقدم المانحون الدعم اللازم لإعادة إنشاء الجامعة في الجوبة، وجمع الشتات في جنوب السودان، ومساعدتهم على تطوير قوى عاملة ماهرة.
- تدعم برامج تعليم البالغين الذين أخفقوا في الحصول على التعليم لتوعيتهم حول قيمة التعليم والأسباب التي ستدفعهم لإرسالهم أطفالهم، بما فيهم البنات، إلى المدارس.
- تمنح البنات والنساء أولوية للحصول على فرص التعليم والتدريس.
- يشكل التعليم الثانوي (بما فيه التعليم المهني والتقني) أمر بالغ الأهمية، وذلك لأنه يحسّن طرق الحماية، ويفتح الفرص أمام البنات، ويعرقل عمليات الزواج المبكر، ويبعد جيل الشباب عن المشاكل وينتج أيدي عاملة ماهرة. ولا يجب أن يهمل المانحون الأشكال الثانوية والأخرى للمرحلة التي تأتي بعد التعليم الابتدائي في هذه الفترة الانتقالية الهامة.

درَّس تيم براون في جامعة الجوبة في الثمانينيات ويعمل حالياً مسؤولاً عن التعليم في المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في مدينة ياي، في جنوب السودان. البريد الإلكتروني: brownt@unhcr.org وكتب هذا المقال بصفة شخصية ولا يعكس بالضرورة رؤية الأمم المتحدة.

تيم براون

١..لا تغطي احصائيات جنوب السودان الواردة في هذه الفقرة المدن العسكرية والتي كانت سابقا تحت سيطرة حكومة الخرطوم.

٢. www.womenwarpeace.org/sudan/docs/baseline.pdf

٣. www.careusa.org/careswork/projects/SDN093.asp

السودان

طريقة محلية لإحلال السلام في توريت، جنوب السودان

بقلم جيني أنان وكريستين باغن

في الوقت الذي تعتبر فيه اتفاقية السلام الشامل هي الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه السودان كدولة تتمتع بالسلام، هناك حاجة عاجلة لإكمال الإصلاحات المؤسساتية باستخدام طرق ثابتة تدفع البلد نحو إحلال سلام دائم. ودليلنا في ذلك هو مدرسة في إكواتوريا الشرقية.

بالرغم من أن تعليم السلام أكمل الآن وضع برامجه لمرحلة ما بعد الطوارئ١، إلا ان بعض المبادرات تعرضت لانتقادات أنها سطيحة، لأن أصولها في الغرب ولكنها فشلت في الانخراط مع احتياجات المشاركين الفعلية. ويميل التعليم إلى تقديم المساعدة في تطوير المواقف والمهارات التي تعمل على استمرارية مساهمة ثقافة السلام عندما ينبع من المبادرات المحلية.

تعتبر مدرسة القديس كيزيتو الابتدائية، هي مدرسة داخلية تديرها الأبرشية الكاثوليكية لمدينة توريت استثناءً للقاعدة في جنوب السودان، حيث لا تسعى المدرسة فقط إلى تعليم كل الأطفال في المنطقة المحيطة لها ولكن أيضًا تمتلك رؤية أبعد من مجرد التعلم وزيادة أعداد الطلاب. وكما تشرح الأخت باسكوينا، وهي راهبة كاثوليكية سودانية أنشأت المدرسة في عام ٢٠٠٠:

"أردنا البدء بمدرسة يأتي إليها الأطفال من مختلف المناطق ومن مختلف المجموعات العرقية. لقد واجهنا المشاكل في هذه المنطقة نيتجة الصراع بين مختلف المجموعات، لكننا أرادنا أن يأتي الأطفال معًا ويتعلموا كيف يتعايشون في سلام. بدأنا من لا شيء، ولكن لدينا الآن ١٥٠٠ طفل".

لم يكن لدى مدرسة القديس كيزيتو ومدارس الأبرشية الأخرى منهج معين للسلام أو أي خبرة في إدارة جمعيات حل النزاع، ولكن طريقتهم الحدسية كانت مبنية على أساس مبدأ مألوف لعلماء النفس الاجتماعي، يفيد بأن الثقة يمكن أن تُبنى بين المجموعات التي تتعاون وتعمل معًا وأن النماذج الاجتماعية يمكن أن تتغير بالتواصل الدائم مع أعضاء المجموعات الأخرى.

"هناك ٢٤ مجموعة عرقية مختلفة في المدرسة منسجمين معًا. ونعود إلى المنزل معاً لقضاء الأجازات، ونرقص معاً في حفلات راقصة التقليدية. يسألنا الناس لماذا نبقى معًا في الوقت الذي نُعتبر فيه أعداء. ولكن يمكن أن يغير الناس آراءهم عن هذا الأمر فقط من خلال التعليم".

وتصف الأخت باسكوينا كيف كانت أحد المجموعات العرقية تخطط لمهاجمة مواشي مجموعة أخرى، ولكن أجهض هذا الهجوم بعد أن أدرك الطرفان المهاجم والضحية أنهم مؤخراً بدأوا في إرسال أطفالهم للعيش معاً في مدرسة القديس كيزيتو. وبالرغم من هذا النجاح، ما زال هناك عدم ثقة نحو المجموعات العرقية السودانية والمجموعات الأخرى الشمالية، إضافة إلى الهجوم على المواشي وتوطن العنف. وستستغرق معالجة القلق المزمن في المنطقة الكثير من الوقت وسيتطلب ذلك تطبيق القانون والسعي نحو النمو الاقتصادي.

وبالرغم من حملات الوعي المتزايد الذي تقودها قنوات الإعلام حول احتياجات السودان، إلا أن دعم المانحين للمدارس في جنوب السودان انخفض مؤخراً. وبسب القلق الدائم حول موضوع الاستقرار، رفض الكثير تمويل الرواتب أو البرامج التدريبية. لذا تعمل مدارس القديس كيزيتو والمدارس الأخرى بمثابرة على رفع قيمة الدعم الخارجي لتكاليف التشغيل الأساسية. وهذه السنة بقي المدرسون لمدة ستة أشهر بدون رواتب. وقد يؤدي التهديد بنقص الطعام إلى إنهاء الفصل الدراسي قبل أوانه. وتتقاضى المدرسة في العام الدراسي فقط ١٥ دولار أمريكي، شاملة الرسوم والإقامة الكاملة ولكن فقط ثلث العائلات يمكنهم تحمل هذه المصاريف. وهناك الكثير من الطلبة الأيتام أو الأحداث الذين لا يتبعون لعائلات.

وليس بالضرورة أن تقدم مدرسة القديس كيزيتو معادَلة يجب نسخها أو تقليدها، ولكنها نموذج يوضح كيف يمكن لمجموعة من الناس تحمل بداخلها التصميم أن تعمل سوياً لتقديم التعليم لأطفالهم والعمل معاً الى إحداث تغيير، قد يكون بطيء ولكنه ذو مغزى في المجتمع. وتظهر التحديات التي تواجهها المدرسة أن هذا الأمر، إضافة إلى مبادرات العمالة الأخرى في جنوب السودان، يتطلب الحصول على مساعدة دولية متواصلة تساعد هذه الأطراف على تشكيل شراكات تدعم السلام. وبكلمات أحد الطلبة: "ندرس في وسط الحرب وبالرغم من ذلك ندرس بنفس مستوى أولئك الذين يدرسون في أجواء السلام. أخبر الناس أننا نحتاج لدعمهم. لأننا بالفعل نرغب بالذهاب إلى الجامعة برغم كل هذا الصراع".

جيني أنان، مستشارة في جمعية المتطوعين في الخدمة الدولية٢، وهي مرشحة للدكتوراه في جامعة إنديانا. بريدها الإلكتروني: jannan@indiana.edu.
وكريستينا باغن تعمل على إنهاء الدكتوراه في جامعة كولمبيا. بريدها الإلكتروني : cmp2106@columbia.edu.

للمزيد من المعلومات عن مدرسة القديس كيزيتو الابتدائية، أو لتقديم الدعم، البريد الإلكتروني: communication. kampala@avsi.org .

١ راجع: تعليم السلام: لماذا وكيف؟ بقلم باميلا باكستر وفيك إيكوبوا، نشرة الهجرة القسرية٢٢
www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR22/FMR2213.pdf

٢ www.avsi-usa.org

حفرات الرصاص تشوه واجهة هذه المدرسة في جنوب السودان

UNHCR/مارك بيرسون

الإعلام و عملية السلام في السودان

ديفيد كامبل وكيت لويد مورغان

مساعدة الإعلام في السودان على إعطاء مواطني السودان صوتا ومساعدتهم في الحصول على المعلومات الضرورية من أجل حياة كريمة والذي يتطلب تغييرا في عملية التنظيم واستثمارا في البنية التحتية والقدرات البشرية.

إن شبكة الإذاعة الوحيدة في السودان إضافة إلى وسائل الإعلام وشبكات الإرسال كافة والتي يوجد معظمها في الشمال السوداني هي ملك للحكومة. وليست الحكومة هي الطرف الوحيد الذي يراقب وسائل الإعلام، بل الأفراد أنفسهم أيضا خوفا من بطش الحكومة بهم تحت يافطة "قوانين الطوارئ". أن وكالة الأنباء الوحيدة في السودان هي ملك مؤسسة الإعلام السوداني والمسيطر عليها من قبل السلطات الأمنية وتمنع الحكومة تأسيس شبكات إرسال أو دور نشر يملكها القطاع الخاص. هذا بالإضافة إلى السماح لمحطات البث الإذاعية استخدام الشبكة الحكومية وحسب حيث تقوم الحكومة بالسمح لبعض هذه البرامج الإذاعية فقط الوصول إلى جنوب السودان.

و يسمح للصحف اليومية الثلاثة عشر في الخرطوم نشر ما مجموعه ١٦٨,٠٠٠ صحيفة مقسمة في ما بينها. هذا وتطالب الحكومة هذه الصحف بدفع رسوم أولية و سنوية ثمن إعطائها رخص نشر إضافة إلى تحكم الحكومة بعدد الموظفين في هذه الصحف و مطالبتها بتوظيف ذوي الخبرة الصحفية فقط. و تفرض الحكومة على الصحفيين المستقلين حيازة رخص تسمح لهم بمزاولة الصحافة إضافة إلى وضع شروط مثل حيازتهم على شهادات جامعية وان يكونوا ذي طلاقة في اللغة العربية. أما في جنوب السودان فان الصحيفة الوحيدة التي تنشر بانتظام هي صحيفة مرآة السودان والتي تطبع في نيروبي عاصمة كينيا، وتوزع على البلدات الرئيسية بواسطة دعم المنظمات الغير حكومية.

لقد أوصت المجموعة الإعلامية بعثة التقييم المشتركة (JAM) بإيجاد منظمين ومجالس إعلامية مستقلة في الشمال والجنوب. حيث يكون المنظمون مسؤولون عن تخطيط الموجات الترددية الشبكات الإذاعية إضافة إلى إعطاء رخص إذاعي و ضمان الحريات الصحفية. أما المجالس فستكون مسؤولة عن ترويج مفاهيم ومبادئ خدمة الإذاعة والإعلام. و تستطيع الحكومة أن تستخدم وأن تكون جزءا من المجالس الإداري المستقلة كغيرها من أصحاب الحصص. يجب أن تكون شبكات الإرسال حرة من سيطرة الحكومة المباشرة وان تسمح باستخدام البنية التحتية للإرسال (السواري والهوائيات) وفق شروط عادلة و معقولة و خالية من أي تمييز كان. ويمكن أن تستخدم عائدات استعمال وسائل الإرسال هذه في تمويل الخدمات العامة. ويجب أن يسمح لأي جهة تجارية أن تبني أجهزة إرسال خاصة بها إذا ما شاءت.

ومن الضروري أن يفهم الشعب السوداني عملية السلام وتأثيرها على حياتهم إضافة إلى فهم الوعود التي تقدمها السلطات. لذا فهم بحاج إلى معلومات موثق بها بما يختص بحقوقهم والتزاماتهم. وقد أوصت بعثة التقييم المشتركة (JAM) أن على الإذاعة الوطنية والمحلية القيام بما يلي:

- تغطية و دعم النازحين داخليا واللاجئين إضافة إلى عملية السلام
- ضمان حصول النازحين داخليا المتواجدين في الخرطوم العاصمة والمناطق المحيطة بها بمعلومات دقيقة تساعدهم على اخذ قرارات بالعودة أو عجم العودة إلى الجنوب
- مساعدة الشعب على فهم قضايا الحكم
- الاستجابة إلى الحاجة لوجود برامج باللغات المحلية
- توفير معلومات حول نجاحات التقدم و تحدياته
- ترويج تعليم الكبار والأميين
- تشجيع الشعب على فهم تاريخ السودان
- توفير الدعم للتعليم الابتدائي
- العمل مباشرة مع المجتمع المدني
- التعريف باستراتيجيات تخفيض مستوى الفقر في السودان و تشجيع المشاركة العامة والشفافية عند وضع هذه الإستراتيجيات ومراقبتها
- توفير معلومات تختص بالتسويق و سبل المعيشة
- ترويج المعرفة الوقائية حول أمراض مثل الملاريا والإيدز والبلهارسيا والقضايا الصحية المتعلقة بالأمومة والطفولة

ن الضروري تصميم استراتيجيات خاصة لتبني إعلام حيوي و مستقل يتناسب واحتياجات شمال وجنوب السودان المختلفة. فمع أن الشمال يتمتع بحصوله على إذاعة مسموعة و متلفزة، محلية كانت ام بواسطة الأقمار الصناعية، إلا أن هناك حاجة للاستثمار في تطوير المؤسسات الإذاعية و تحسين نوعية البرامج. وهناك حاجة لوجود مقررات جامعية تتعلق بالصحافة وأخلاقياتها ومعاييرها.

ويحتاج الجنوب استثمارا هائلا من ناحية البنية التحتية الطبيعية والموارد البشرية أيضا. و توصي بعثة التقييم المشتركة (JAM) بما يلي:

- تأسيس مراكز تدريب إعلامية إقليمية: من المهم تدريب الصحفيات خاصة، للتأكد من إدراج القضايا التي تهم النساء
- إنشاء عدد من محطات البث الإذاعي على موجات FM و تزويدها بالتدريب اللازم للإنتاج والصحافة الإذاعية والإدارة المالية.
- التوسع في طبع الكتب المدرسية وغيرها من المواد المقروءة: لا يجب على الحكومة السودانية إنشاء مراكز نشر خاصة بها –فنادرا ما أثبتت هذه الطريقة نجاحا أينما طبقت- بل على الكومة العمل على تشجيع دور النشر التجارية بأن تقوم بهذه الأعمال، سواء كانت لجهات حكومية أم خاصة
- تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في الأقمار الصناعية لدعم الحكومة المحلية و زيادة الأمن ولنشر معلومات تساعد النازحين داخليا على العودة.

يشغل ديفيد كامبل وكيت لويد مورغان منصب مدراء في(Mediae) و هي منظمة غير حكومية هدفها تمكيين الفقراء في أفريقيا من استخدام الإعلام والإفادة منه .www mediae.org

كان ديفيد كامبل النقطة المركزية في كتلة القانون والحكم في بعثة التقييم المشتركة (JAM) في السودان، وبريده الإلكتروني: mediae@africaonline.co.ke

السودان

المرحلة الحرجة للسلام والديمقراطية والبيئة

بيتر بوسهارد ونيك هيلديارد

أدى وجود المشاريع الكبيرة ومخططات أنابيب البترول والمخططات الزراعية في السودان إلى إثارة التوترات الاجتماعية والعرقية وإشعال النزاعات التي ساهمت في إحداث الكثير من الكوارث الإنسانية. وفي الوقت الذي تسعى فيه عملية السلام إلى جذب الاستثمارات لإنشاء البنى التحتية الجديدة، هل سيكون هناك اي اعتبار لحقوق الإنسان والبيئة؟

في دولة تحتوي على حوالي ٤٠ مليون شخص، هناك فقط ٧٠٠ ألف مستخدم للكهرباء منهم ٧٠٪ من منطقة الخرطوم. وقد شجعت مجموعة البنى التحتية إحدى مجموعات البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان على عقد الاستثمار الكبرى في الأجيال السودانية الهائلة التي تنمو بسرعة كبيرة. وتركز خطة الكهرباء الرئيسية للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان الخاصة على أربعة مشاريع رئيسية للطاقة المائية في جنوب السودان. واقترحت بعثة التقييم المشتركة لتحديد احتياجات السودان تخصيص ٥٪ فقط من دخل الاستثمارات، المقدر بحوالي ٥٠٦ مليون دولار، إلى محطات الطاقة المائية الصغيرة والتجهيزات الشمسية لتوفير الطاقة اللازمة لمضخات الماء في المراكز الصحية والمدارس ومرافق المجتمع الأخرى. وكما ورد عن البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان، سيبدأ تنفيذ الخطة " للتأكد من التطبيق الفعال لسياسات البنك الدولي الخاصة بالوقاية"، ولكن البعثة لم تعلن عن اسم المؤسسة التي ستعد هذه الخطة، وما هو دور المجتمع المدني فيها.

وقد أثار الإسلوب الذي تنفذ فيه حالياً مشاريع السدود في مناطق مروي وحمداب في شمال السودان، وهي من أكبر مشاريع الطاقة المائية التي ما تزال قد التنفيذ في أفريقيا، الشكوك حول مدى التزام السلطات أو المستثمرين الدوليين في المعايير الدولية. وكما ورد في العدد ٢١ من نشرة الهجرة القسرية١، قد يمتلأ السد بسرعة ويتآكل نتيجة للرواسب المنهمرة عليه من النهر القادم من إثيوبيا، وقد يمتلأ بالنباتات المائية، وبالتالي يتسبب في تقلبات يومية ملحوظة لمستويات المياه، إضافة إلى الآثار الجسيمة التي ستلحق بالمزارعين الصغار، ونشر الأمـراض التي ينقلها الماء. وكنتيجة لذلك سيتم تهجير ٥٠ ألف شخص من أولئك الذين يعيشون على أطراف نهر النيل، وستغمر منطقة يقدر طولها بحوالي ١٧٤ كيلومتر ومتميزة بغناها بالمعالم التاريخية التي ترجع أصولها إلى الحضارة النوبية القديمة التي تعود تاريخها إلى ٥٠٠٠ سنة.

وتقدر حالياً التكلفة الكلية لمشروع مروي بحوالي ١,٢ بليون دولار. وبالإضافة إلى الحكومة السودانية، فإن التمويل الرئيسي للسد يتضمن أطراف أخرى مثل الصين، والصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وحكومات السعودية والكويت وأبو ظبي وعمان. وبما أن العديد من مشاكل المشروع لم تحل لحد الآن، فإنه من المستحيل تقدير تكلفة المشروع النهائية. ولوكالة إئتمان التصدير الصينية، والمنبثقة عن مصرف إكسيم الصيني تاريخ مشهور في تمويل المشاريع الضارة بالبيئة والمجتمع. ولم يتم تقيم الآثار البيئية للمشروع بشكل صحيح، إضافة إلى أن تقرير تقييم الآثار البيئية لم يتم اعتماده حتى الآن من قبل وزارة البيئة – مما يشكل إنتهاكاً واضح للقانون السوداني.

وما كاد أن يبدأ تنفيذ مشروع السد حتى بدأت نسبة الفقر بين الجاليات المتأثرة بالارتفاع. وقد حصل أولئك الذين تم إجبارهم على الإنتقال إلى موقع المخيمات الكئيب بالحصول على الماء والكهرباء والأسمدة بشكل مجاني أثناء الفترة الانتقالية التي تبلغ عام واحد ولكن لم يوفروا لهم الدخول المجاني لمعظم هذه الخدمات. ويواجه المستوطنون مشكلة التعامل مع التربة لأنها رقيقة جداً ولا يستطيعون زراعتها بمنتجات صالحة للبيع، وبالتالي ضعفت حالة الإستقلال المالي للنساء المزارعات، لأن صحتهن تسوء يوماً بعد يوم وأصبحن غير قـادرات على زراعة الخضار. ويُترك المزارعين بموقف صعب حيث يعتمد الكثير منهم على الحوالات المالية من أفراد عائلتهم أو يصرفون مال التعويض الذي استلموه لتدبير أمور معيشتهم. وتحاول سلطات المشروع التقليل من عدد المتضررين الذين يملكون الحق في الحصول على التعويض وعلى الدعم لإعادة تأهيلهم. وما زالت أشجار النخيل مثمرة منذ قرن، ولكن أولئك الذين فقدوها حصلوا فقط على مكافئة تعويضية تبلغ قيمتها ما يعادل أربعة سنوات من الانتاج.

ولم تتوقف التوترات عن غليان، ففي نهاية أيار/مايو ٢٠٠٥ قال وزير الطاقة السوداني بأنه سيدعم ترشيح أعضاء المجتمع عند انتخابهم بشكل ديموقراطي، وهم الذين تعرضوا للاعتقال نتيجة الاحتجاج السلمي الـذي قاموا به في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، إذا قبلوا شروط مشروع إعـادة الإستيطان. وهذا يشير إلى أن المعتقلين أبرياء، وقد بقوا محبوسين ليتم الضغط على أولئك الذين يمثلونهم. وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٣، وفي الذكرى السادسة عشرة للإنقلاب التي سلم قيد الحكم للحكومة الحالية، أطلق سراح هؤلاء المحجوزين.

وتبقى سدود ميرو وحمداب إختبار للحقيقة سيبين فيما اذا كـانـت الـحـقـوق الأساسية للمتضررين وبيئاتهم هي التي ستحمي مشاريع البنية التحتية مستقبلاً. وقد قوبل دعم المجتمع الدولي لإعادة بناء السودان بالترحيب، ولكن يجب على المتبرعين يضمنوا احترام المعايير الإجتماعية والبيئية. وبدلاً من وضع أولويات للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان يجب أن يستثمروا طاقاتهم في وضع مخططات للكهرباء لتصل إلـى المناطق الريفية. ولا ينبغي أن تغطي خطة تطوير البنية التحتية غير المركزية فقط الحد من الفقر، ولكن يجب عليها أيضاً أن تساعد في إحلال السلام. تسيطر الحكومة على المشاريع الكبرى والمركزية للكهرباء والنفط والري والتي تعكس آثار بيئية وإجتماعية سلبية وهائلة. ولكننا يجب أن لا نترك تحديد أولويات التطوير في السودان إلى الحكومية والمتبرعين الغربيين لأن مجتمع السودان المدني وهو من يجب أن يقوم بهذه المهمة.

بيتر بوسهارد هو مسؤول السياسات في شبكة الأنهار الدولية التي مقرها في الولايات المتحدة (www.irn.org)، وبريده الإلكتروني: peter@irn.org. نيك هيلديارد هو مدير كورنر هاوس (www.thecornerhouse.org.uk)، وهي منظمة غير حكومية مقرها في المملكة المتحدة تركز على العدالة البيئية وحقوق الإنسان، وبريده الإلكتروني: nick@fifehead.demon.co.uk cornerhouse@gn.apc.org

وهذه المقالة تلخص تقريرهم الموجود على الموقع الإلكتروني: www.irn.org/programs/merowe/.pdf/050428merowe.pdf

١. www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR21/FMR2123.pdf

السودان: أكبر تحدي لنقل المساعدات الإنسانية في العالم

روب ماكونيل

يعمل منتدى الأسطول المكون من أكثر من ٤٠ هيئة مساعدات على خفض نسبة ٢٥٪ من التكلفة السنوية لتشغيل حوالي ٦٠,٠٠٠ مركبة والتي تبلغ ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، ويبدو أن دارفور بحاجة لأن نعمل معاً لإتمام عمليات نقل المساعدات الإنسانية الآمنة وغير المكلفة.

تقدم مكتب تنسيق شئون المساعدات في الأمم المتحدة بتقرير يفيد بأنه يوجد ١,١٠٠ مركبة تستخدمها ٨١ هيئة تعمل على تلبية احتياجات أكثر من مليوني مشرد في دارفور. فهل هذه المركبات من النوع الجيد للقيام بهذه المهمة بأكبر قدر من الأمان والجدارة؟ وكيف يمكن صيانتها في مكان لا توجد به مرائب أو فنيين مدربين على العناية بالشاحنات المستوردة المتقدمة تكنولوجيا؟ وهل يدرك السائقون كيف يستخدمون مركباتهم في المحيطات الغير آمنة على طول الطريق، إن كان هناك طرق، والتي تعد من أسوء الطرق في العالم؟ ولو تم الانتباه لعمليات الشراء والإدارة والصيانة لأساطيل المركبات، فهل يمكن أن تستخدم الهيئات عددا أقل من المركبات وأن تضمن أنها لن تبلى بعد مرور سنتين، وهو العمر التقديري للشاحنات التي تستخدم في الظروف القاسية لدارفور؟

تأتي ميزانية النقل والمواصلات بعد رواتب العاملين من حيث الضخامة بالنسبة للهيئات الإنسانية، ويُهدر الكثير من المال من خلال سياسيات الشراء المتضاربة والصيانة الرديئة والإهمال وحوادث الطرق والمشاكل البيروقراطية. ونادرا ما تستخدم منظمات المساعدات نظاما إلكترونيا لإدارة الأساطيل، وقليل منها، إن وجد، تجري برامج تدريبية للسائقين باستمرار. وبشكل عام لا أحد ينظر إلى القضايا المتعلقة بالطريق كعنصر متمم لعمليات الإغاثة والتنمية، وتجري عملية شراء المركبات حسب الحاجة وباعتبار محدود لوضع معايير للمواصفات وفرص الانتفاع من الأسعار المخفضة والخدمات التي يقدمها مزودو الخدمات.

إن منتدى الأسطول هو مبادرة أطلقها الاتحاد الدولي للصليب الأحمر وبرنامج الغذاء العالمي والمنظمة الدولية للرؤية العالمية وشركة تي ان تي، وهي شركة دولية للنقل واللوجستيات، ويعمل المنتدى مع الشركاء لتطوير معايير النقل الإنساني التي من شأنها أن تحسن القدرات من خلال تحويل إدارة أساطيل المركبات إلى نظام محترف. ويعتبر اجتماع منتدى الأسطول حدثا سنويا الآن وتقدم السكرتارية الدائمة في جنيف الدعم والمعلومات لعدد متزايد من المنظمات المساهمة والشركاء التجاريين والأطراف الأخرى المهتمة.

في بداية عملية الاستجابة لدارفور، وضعت البيروقراطية السودانية الكثير من العراقيل في طريق استيراد المنظمات غير الحكومية للمركبات، وكانت المركبات قليلة العدد المتوفرة في سوق التأجير غالية الثمن ولا يعال عليها وتنقصها معدات الاتصالات الأساسية. وكمساعدة لحل هذه المشكلة قام مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية والاتحاد الأوروبي باستخدام بعض الأموال لشراء واستيراد ٧٥ مركبة خفيفة وتم التبرع بها لعدد ٣٧ منظمة غير حكومية تعمل في المناطق المنعزلة. واستهل منتدى الأسطول مشروعا لاستقاء العبر من تجربة السودان وللدفاع عن تكرار هذه الطريقة التعاونية في تزويد المركبات مستقبلا.

لذلك فمنتدى الأسطول هو أول تجربة تتناول قضية نقل المساعدات الإنسانية عالميا لكي تتبنى طريقة أكثر احترافا لإدارة أساطيل الأعمال الإنسانية، ونحن نعمل:

- على تطوير معايير عامة للشراء ولتكاليف التشغيل لتحديد مقدار التوفير الممكن
- مع شركة تي ان تي لتحديد العناصر الرئيسة لتكاليف تشغيل المركبات وأفضل الممارسات المتبعة في إدارة أسطول المركبات
- مع خبراء الأمان على الطريق في شركة فولو لتحليل البيانات التي تقدمها عدد من المنظمات حول ظروف وعواقب أعطال المركبات من أجل تحديد سبل تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى
- على إعطاء هيئات المساعدات الفردية قوة أكبر عند التعامل مع الحكومات: فقد دفعت شركة أوكسفام البريطانية ضرائب هائلة عندما شحنت عدد ٤ مركبات رباعية الدفع مصنوعة في الهند إلى سريلانكا بعد كارثة تسونامي، بعد أن أخفقت في الحصول على إعفاء من الضريبة التي تفرضها سريلانكا على استيراد المركبات والتي تبلغ قيمتها ٣٢٤٪
- على زيادة الوعي بالنسبة للأمان وأمن طواقم العاملين في عمليات نقل المساعدات الإنسانية
- على زيادة استخدام المركبات المؤاتية للبيئة

وبينما تظل دارفور من أسوء الكوارث الإنسانية أبداً، فأن أعمال التنمية في جنوب السودان هي مجرد البداية، ففي المناطق التي تنسد بها الطرق القليلة بسبب هطول الأمطار الموسمية تتحول عملية التنقل لمساعدة الملايين الذين يخططون للعودة إلى أوطانهم إلى تحدي جم. لذلك يجب بناء الطرق وترميمها، فقد بنيت منشئات خدمات وصيانة المركبات من لا شيء تقريبا. ويأمل منتدى الأسطول في العمل مع الهيئات الإنسانية لتحقيق ادخارات كبيرة ولتجنب أعدد الوفيات والجرحى التي وقعت في دارفور.

روب ماكونيل هو منسق منتدى الأسطول:
www.fleetforum.org
البريد الالكتروني:
rob.mcconnell@fleetforum.org

منتدى الأسطول

بجا المقيدة بعملية السلام

بقلم سليمان صالح ضرار

سكان بجا، مثل سكان دارفر، مسلمون لكنهم ليسو عرب. ومثل الدارفوريون، همشهم النظام وقام الدخلاء بالاستيلاء على أراضي الرعي الخاصة بهم، وتجاهل المجتمع الدولي مأزقهم.

في بجا، وسكانها من أصول كشيتيكية في شرقي السودان، توجد جماعة بدوية لها ما يقارب ثلاثة ملايين من أعضائها يعيشون في جنوبي مصر والشمال الشرقي من السودان وإريتريا الشمالية. وبما أن سكان بجا يعتقدون أنهم أول من قام بترويض الجمال، لأنهم يعيشون في شبه الصحراء الجافة والصعبة، فإن بقاءهم هناك يعتمد على معدل سقوط المطر السنوي غير المتوقع. وقد أثيرت قضية الهوية العرقية لمنطقة بجا وذلك لأن ارتفاع معدل نمو سكان الحضر كان بسبب النزاع والتهميش والجفاف.

وبالرغم من أن سكان بجا يشكلون شريحة كبيرة من سكان السودان، إلا أن لديهم القليل من الممثلين في الحكومة المركزية؛ فقد أفقرتهم سياسات الدولة. ويرجع استبعادهم من السلطة إلى أيام الاستعمار التركي والبريطانية وقد ساء وضع المنطقة بدرجة أكبر بعد قدوم المزيد من وفود سكان النهر السودانين، الذين استخدمتهم حكومات ما بعد الاستقلال كموظفي حكومة وجنود وشرطة. وقد قامت بنوك الدولة بتقديم القروض إلى سكان النهر السودانيين ليتولوا أمور أراضي بجا، وبالتالي فقد فلاحو بجا مواشيهم وجمالهم التي كانوا يعتمدون عليها.

تعاني كل جوانب النمو البشري في بجا أكثر مما هي عليه في الجنوب، لأن الحكومات الغربية والأمم المتحدة ما زالوا يتجاهلون احتياجاتهم لحد الآن. وتمتلك المنطقة أعلى معدل لوفيات المواليد في السودان، إضافة إلى أن أقل من ١٠٪ من أطفال بجا يذهبون إلى المدرسة، وأصبح فقر الدم من الأمراض المزمنة، ناهيك عن السل الذي أصبح واسع الانتشار الذي لم يحصل على أي علاج.

يعاني ١٦٠ ألف شخص يعيشون في المنطقة القريبة من الحدود الإريترية، والتي خضعت تحت سيطرة حكومة بجا في أواخر التسعينيات، من ظروف شديدة الصعوبة. وفي محاولة لتجويع أهالي المنطقة لإخضاعهم، منعت الخرطوم عنهم الإمدادات الطبية والغذائية. ففي الألفية الثالثة الحالية، يعالج الناس السعال الديكي بحساء الغراب أو بول الحمار! وتموت النساء المصابات بفقر الدم أثناء الحمل. إضافة إلى أن هناك نقص فظيع في الغذاء والأدوية، أو الأطباء أو الممرضات أو المدارس أو المستشفيات. ويعيش الناس في البؤس والأمية والمرض في أرض ممتلئة بالألغام. وتعتبر لجنة الإنقاذ الدولية إحدى المنظمتين الحكوميتين القادرتين على الوصول إلى المنطقة. وكما قال فيرجس توماس، منسق برنامج آي آر سي لشمال شرق السودان " الوضع هنا هو أكثر الأوضاع التي تعرضت للإهمال من بين معظم المناطق البعيدة التي عملت فيها على الإطلاق، والاحتياجات الإنسانية هنا كبيرة".

دمرت منطقة بجا نتيجة لانعكاس آثار نزاع الشمال والجنوب ووجود اللاجئين من إريتريا وأثيوبيا. وانتقل ربع مليون شخص جنوبي إلى المنطقة هروباً من القتال وقطع الأشجار والاستغلال الزائد لموارد الماء. وعندما فتحت حركة تحرير شعب السودان جبهة ثانية في شرقي السودان ضد نظام الخرطوم، نزح ما يزيد عن ٣٠٠ ألف من أهالي بجا في الوقت الذي توهجت فيه نيران القتال ويعيشون الآن في الأكواخ المدنية في مناطق بور السودان و كاسالا.

في كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٥ قدم متظاهروا بجا في بور سودان إلى حاكم دولة البحر الأحمر قائمة طلبات للحصول على نصيب متساوي من السلطة والثروة والموارد. وقد قوبل احتجاجهم بقوة وحشية وقتل ٤٠ متظاهراً. بررت الحكومة السودانية جرائم القتل أنها وقعت بالخطأ مدعية أن بجا كانت تهدد صادرات البترول. وقد ذهبت نداءات منظمة العفو الدولية للحكومة لإنشاء لجنة تحقيق مستقلة ولتحرير ممثلي مجلس الأمة في بجا هباءً منثوراً. وفي الوقت الذي حققت فيه الأمم المتحدة في الحماقات التي جرت في دارفر وموت الرئيس اللبناني السابق، إلا أنها لا تقوم بأي دور في محاكمة العنف في بجا.

عانت بجا من الوصف المتساهل لمشكلة السودان كأحد مشاكل المسلمين العرب الشماليين ضد المسيحيين والوثنيين الجنوبيين، وأنكر عليها حق المشاركة في محادثات السلام في كينيا. وفي مؤتمر مانحي أوسلو لم يذكر أي من الحضور النصف مليون شخص في بجا الذين نزحوا نتيجة للنزاع. وقد قدمت الأمم المتحدة المرافق للاجئين الإريتريين والأثيوبيين في منطقتنا ولكنها تجاهلت أزمتنا. نحتاج إلى المساعدة الطبية العاجلة، والمدارس المتنقلة، والخدمات البيطرية. ثقافتنا مهددة بالانقراض ونطلب المساعدة لحفظ لغتنا وتطويرها.

كانت بجا ضحية لعقود طويلة للسياسات العنصرية والتمييزية. واشعلت انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة من قبل المسئولين السودانيين في شرقي السودان المزيد من التوترات والغضب. وإذا أرادت الأطراف المشاركة في ما يسمى باتفاقية السلام الشامل بالفعل أن تبني دولة لا يوجد فيها تهميش للمجموعات المحلية، فعليها أن تعترف بمجلس شعب بجا كشريك سلام ومعالجة قضايانا. حان الوقت لنتشارك في صنع القرار بدلاً من فقط تحمل نتائج القرارات السيئة المتخذة بخصوصنا.

سليمان صالح ضرار هو مدير مركز بجا التعليمي والثقافي. بريده الإلكتروني:
hotmail.com@bejawino١

للمزيد من المعلومات، راجع
www.sudan-margins.org/plight_of_the_beja_people_in_eas.htm

رجل من البجا في المنطقة التي يتحكم بها المتمردون في شرق السودان على الحدود مع أريتيريا

IRIN

مواجهة مع مقاتل

إلين لاميرز

وسط روتين الحياة في أمستردام، تذكرت لقائي مع يعقوب قبل أربعة سنوات عندما كان يدفع نفسه في كرسيه المتحرك في العنبر المكتظ في مستشفى كامبالا.

تحدثنا عندها عن السودان واتفاقية السلام التي وقعت منذ أسبوعين. وكان يعقوب متحمساً ولكن متشككاً- كما هو حال معظم السودانيين الذين قابلتهم. "حصل أولئك الناس المهمين على ستة مائة دولار أمريكي في اليوم الواحد مقابل حضورهم لتسوية عملية السلام، ولكن شعبنا ما زال يستمر في المعاناة". ويشارك يعقوب خوفه مع الكثيرين أن الإكيوتوريين والدينكا سيبدؤون قريبًا في محاربة بعضهم البعض: "قد يكون لدينا سلام مع أعدائنا ولكن هل لدينا سلام بين أنفسنا ؟" وشكك يعقوب فيما إذا كان جون قرنق سيتمكن من إرضاء قادة جيوشه؛ فهم جميعًا يريدون الحصول على مكسب ما من هذه الاتفاقية: مثل المال، والأرض ومواقع سلطة في الحكومة المؤقتة، فعليهم أن يطعموا زوجاتهم ويعلموا أطفالهم. لذا ماذا ستقدم لهم الحركة؟ فهي لا تمتلك أي سمعة بأنها تهتم بالمقاتلين. وكان يعقوب قد تُرك يحتضر في المستشفى وحيداً، لأنه لا يوجد من يسأل عنه. وبالرغم من أنه حتى سجنه (بعد اختلافه مع قائد كبير) ورحلته النهائية إلى كامبالا، خدم لسنوات طويلة في مقر قرنق، بقي مستاء من انتهاكات حقوق الإنسان على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان ولكنه لم يحرر نفسه من سبب الحركة، فقد قضى نصف عمره مرتبطاً في أطول حرب عاشتها إفريقيا.

لقد كان يعقوب ضعفي حجمه الآن، بأكتاف مفتولة العضلات وضخمة، أما الآن فأصابعه نحيفة، وأرجله بحجم معاصمي، وهو دائماً مبهم ومغطي لرأسه، ولكنه ما زال يحتفظ بنفس تلك الابتسامة الجذابة والصوت الثابت. وقد رأيت في وجهه الرقيق آثار ذلك الولد الصغير، وتذكرت فجأة ما قاله منذ سنوات: الأمور التي قام بها كجندي قوي، مدعم بسلطته التي نالها مؤخراً – سلاح الكلاشنكوف كان هو "أبوه، وأمه، وطعامه، وكل شيء هو له". في ذاك الوقت كان يفهم القليل فقط عن السبب الذي كان يحارب من أجله، وهي أمور شعر بالأسف عليها فيما بعد.

تصيب كل من يطلع على إحصاءات فيروس مرض فقدان المناعة/ الإيدز في إفريقيا الصدمة ولكنها لا تؤثر ذاك التأثير كرؤية شخص تعرفه يعاني من المرض. كانت روز- زوجة يعقوب تـزوره يومياً، وإذا كان لديها شيء ما تأكله فإنها كانت تحضره معها، وإلا فإنها تأخذ من حصته اليومية المكونة من البوشو (ثريد طحين الـذرة) والفاصوليا التي يقدمها له المستشفى إلى البيت لتطعم أطفالها. وهي عادة من ينظف غرفة يعقوب، وتفرغ الوعاء البلاستيكي تحت سريره. وفي الأيام التي كنت أصل هناك قبلها، كنت أجلس على السرير حتى لا أرى ما تحته، وأشعر بالسخف وعدم الجدوى ولكنني لا أتحمل رؤية ذلك السائل العكر الأحمر. وتبدو روز قوية دائماً ولكنها نظرت للأرض عندما أخبرتها بذلك وقالت: "أنا قلقة فقط على الأطفال". اخبرني يعقوب أنه يصلي أن يمد الله بعمره: "فقط حتى يكبر الأولاد قليلاً، ويصبحون قادرين على التمييز بين الصحيح و الخطأ". وأفاد بأن روز مرت بوقت قاسي في السودان، فنساء القرية اللاتي كن يجتمعن عند حنفية الماء العامة كن يبعدن من أمامها عندما تقترب، ويصحن: "لتأخذ تلك المرأة الدور الأول، وإلا سيأتي زوجها ويزعجنا!". كان يعقوب وروز يخافان أن ينبذ أطفالهم أو يصبحون آلات للانتقام ما لم يعيشوا لحمايتهم.

أتساءل عندما أنظر إلى يعقوب وروز: كم هو عدد الأشخاص المصابين بهذا المرض في موطنهم؟ فنادرًا ما نسمع عن فيروس مرض فقدان المناعة/ الإيدز في الخطاب السوداني، لأن التركيز كان دائمًا على الحرب، ولأن جنوب السودان لا يوجد بها أي مرافق صحية يمكن التحدث عنها، فالإجابة المحتملة على سؤالي هي أن لا أحد يعرف.

تدفع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان نفقات علاج يعقوب ولكنها توقفت عن إعالة عائلته، لذلك تعيش زوجته وأطفاله في حجرة واحدة، دون كهرباء أو نوافذ و ويناموا على فراش واحد فقط. وعندما شكت روز، اقترح عليها المسؤول الاجتماعي نقل العائلة إلى إحدى مستوطنات اللاجئين في ريف أوغندا. وهذه فكرة سخيفة لأنه حتى إذا تحسن مستوى مرض السل وضعف الدم، عليهما هي ويعقوب إجراء الكشف الشهري لتحديد موعد البدء بأخذ المضادات، هذا إذا كانوا محظوظين بما فيه الكفاية للوصول إلى ذلك العلاج.

"لم أعد أعمل مع القوات المسلحة، ولا بالسياسة، لكنني سأدافع عن شعبي. أتعرفين يا ألين، لم أفقد الأمل أبداً. وإذا بقيت في هذه الحياة، لنقل في شهر أكتوبر، سأرجع إلى السودان وأساعد مجتمعي. نحن فقط أربعة الذين تعلمنا في مجتمعي. ولكن أتعرفين ما هي المشكلة؟ هناك الكثير من الأسلحة في جنوب السودان". ويبتسم يعقوب ويمزح: "هناك، لا تحتاجين للذهاب والبحث عن أسلحة، لأنها تأتي تبحث عنك".

أعطيت يعقوب المسجل الذي سجل فيه أفكاره في ذاك الركن الهادئ الذي اكتشفته في المستشفى المزدحم. وفي زيارتي الأخيرة أعطاني شريطين وطلب مني وعداً بالمحافظة عليهم. "لا يعرف الكثير من أطفال السودان أي خبر عن آباءهم. وأحيانًا أتمنى أن أعيد أبنائي إلى رحم أمهم ولكنني لا أستطيع. أريدهم على الأقل أن يتذكروا صوتي".

ألين لاميرز، باحثة في جامعة أمستردام، وتعد رسالة مبنية على بحث أجري لمدة ثلاثة سنوات بين الشباب في كامبالا الذين هربوا من النزاع في السودان والدول الأخرى المدمرة بفعل الحرب. البريد الإلكتروني: lammersellen@gmail.com

مرآة السودان

خطة عمل المكسيك: حماية اللاجئين من خلال التضامن الدولي

بقلم ويليام سبيندلر

رغم أن التحديات تظل قائمة فإن خطة عمل المكسيك أحرزت تقدما هاما في مخاطبة احتياجات حماية اللاجئين والنازحين في أمريكا اللاتينية

كانت أمريكا الوسطى إحدى الميادين الرئيسية للحرب الباردة في الثمانينيات، فالأمر الذي بدأ أساسا كنزاعات اجتماعية على نقص الأراضي للمزارعين الفقراء، والتوزيع غير المتساوي للثروات والاستمتاع المحدود بالحقوق المدنية والسياسية تحول إلى حروب بالوكالة حول الفكر والسياسية الطبيعية حيث قدمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الأطراف المعارضة في نيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا. واضطر أكثر من مليوني نسمة إلى هجر منازلهم والتحول إلى لاجئين أو نازحين داخل أوطانهم نتيجة لتلك الحروب.

وبعد أن واجه المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين وعدد من خبراء الحكومة ورجال القانون البارزين من أمريكا اللاتينية هذه الأزمة الإنسانية الملحة فقد توصلوا إلى استجابة مبتكرة ومبدعة استخدمت العرف اللاتيني السخي للجوء وهو إعلان كارتاهينا١.

لقد حصل هذا الإعلان على هذا المسمى أسوة بمدينة كارتاهينا دي إنديز التاريخية في كولومبيا وتم تبني هذا الاسم في شهر نوفمبر ١٩٨٤. ويشتهر إعلان كارتاهينا بتوسيعه لتعريف اللاجئين ليشمل من فروا من أوطانهم لينجوا بحياتهم أو بأمنهم أو بحرياتهم وقد تعرضوا لمخاطر العنف المعمم أو العدوان الأجنبي أو النزاعات الداخلية أو الخروقات المستفحلة لحقوق الإنسان أو أي ظروف أخرى تخل بالأمن العام على نحو خطير.

وبعد مرور عشرون عام على إعلان كارتاهينا نشب نزاع آخر يهدد استقرار المنطقة الآن. وقد أفضي النزاع الذي استمر في كولومبيا لمدة ٤٠ عاما إلى نزوح أكثر من ثلاثة ملايين من الرجال والنساء والأطفال قسرا داخل وخارج حدود البلاد.

إن تبني عشرون دولة من أمريكا اللاتينية لإعلان المكسيك وخطة العمل٢ في نوفمبر ٢٠٠٤ كان معلما تاريخيا حقيقيا، وهو عمل يعارض ذلك التاريخ المتجهم ويزيد على إعلان كارتاهينا.

خطة تهدف إلى التحرك

خطة عمل المكسيك هي أكثر من كونها إعلان بسيط للنوايا الحسنة وقد نصت على خطوات محددة لمخاطبة التحديات الرئيسية التي تواجه حماية اللاجئين والنازحين داخليا في أمريكا اللاتينية. وتهدف خطة التحرك بشكل خاص إلى تعزيز أنظمة اللجوء السياسي وقدرة الحكومات والمنظمات غير الحكومية على توفير الحماية.

ويوضح فيليب لافانشي، مدير مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين في الأمريكتين، قائلا "تركز خطة عمل المكسيك على التضامن وعلى الشراكة، وبالعمل معا يمكننا أن نأمل أن نحمي اللاجئين والنازحين بشكل أفضل بينما نبحث عن حلول لمأزقهم."

وتقترح خطة التحرك اتخاذ إجراءات محددة تشمل العمل على التوصل إلى كفاية ذاتية وتكامل محلي في المدن (برنامج "مدن التضامن") ومحاكاة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحدودية لتقديم المنفعة للاجئين والسكان المحليين (برنامج "حدود التضامن") وإقامة برنامج لإعادة الاستقرار في أمريكا اللاتينية كوسيلة لتخفيف الضغط عن الدول التي تستقبل أعدادا ضخمة من اللاجئين (برنامج "إعادة الاستقرار بالتضامن").

فالخطة المصممة أيضا لمخاطبة الاحتياجات الإنسانية للفارين من العنف في كولومبيا تشتمل على برنامج شامل لتقييم احتياجات اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة وخاصة في المناطق الحدودية للدول المجاورة مما يفسح المجال أمام الفعاليات التي تستهدف التنمية والفعاليات الإنسانية التكميلية.

وقال أنتونيو غتيريس، المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين، أمام مجموعة من السفراء ومندوبي الحكومة الذين اجتمعوا في مدينة جينيف في شهر أكتوبر ٢٠٠٥ لمراجعة تقدم الخطة "إن روح التضامن بين الجيران هي أفضل ضمانة للاجئين، وتعمل الخطة على الربط بين النازحين الداخليين واللاجئين، بأن حماية وتقديم الحلول الجيدة لأحدهما يجب أن تشتمل على الآخر، وتوضح الخطة الطرق العملية لمساعدة النازحين الداخليين. ويجب أن يحدث ذلك ضمن نطاق طريقة الأمم المتحدة القائمة على التعاون وسيتطلب ذلك التزام وتفكير صافي وتمويل إضافي."

الإنجازات والتحديات

منذ تبني خطة العمل في مدينة مكسيكو سيتي في شهر نوفمبر ٢٠٠٤، كان هناك تقدم ملحوظا في بعض المجالات مثل التشريع وإعادة الاستقرار وبناء القدرات والحماية في المناطق الحدودية. والأمثلة المضروبة مؤخرا للتعاون الإقليمي لتعزيز ممارسات

العمل مع الأطفال النازحين في كاريبا

UNHCR/ب.

الأهلية القومية كلها أمور مشجعة أيضا.

ومع ذلك فإن التحديات تظل قائمة. فقد كان تنفيذ بعض البرامج متفاوت نتيجة للصعوبات العملية لتوفير الحماية الفعالة في بعض المواقف وخاصة في سياق الصراع الكولومبي وعدم كفاية الموارد المتوفرة.

وكان تبني قانون جديدا للجوء في الأرجنتين وتوسيع برامج تعليم حماية اللاجئين للسلطات الحدودية في العديد من الدول من بين الإنجازات المميزة لخطة العمل. وتتوالى النقاشات حول فحوى مسودة القانون الجديد للجوء وإجراءات تقرير مصير اللاجئين مع السلطات في تشيلي وكوستاريكا والإكوادور والسلفادور والمكسيك وبنما وأوروغواي.

وفي نفس الوقت كان هناك تقدما ملحوظا في تنفيذ الجزء الخاص بإعادة الاستقرار من خطة المكسيك، وانضمت الأرجنتين الآن إلى البرازيل وتشيلي حيث أن الدول التي بدأت في استضافة عملية إعادة الاستقرار للاجئين الذين يتعرضون للمخاطر المجحفة على أمنهم في البلاد التي لجئوا إليها أولا، وتستمر المناقشات مع أورغواي والمكسيك. وبالرغم من أن عدد اللاجئين المستفيدين من عملية إعادة الاستقرار لازال قليل نسبيا، فمن المهم دعم تلك الدول التي بدأت في استضافة عملية إعادة الاستقرار في تقديم الحلول الإقليمية للاجئين الذين هم معظمهم من الكولومبيين.

وتتوقع الحلول الجيدة للخطة أيضا تعزيز التكامل المحلي وتطوير اعتماد اللاجئين على الذات في كل من المراكز الحضرية والمناطق الحدودية المتأثرة بالنزاع الكولومبي.

في كوستاريكا أدت مبادرات الدعم المالي الصغير وتعيين الوظائف إلى التوصل إلى نتائج معقولة، وفي الإكوادور يعمل المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين على تعزيز الدعم التنموي للمناطق التي تستضيف اللاجئين، وفي البرازيل وقع المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين على اتفاقية مع مؤسسة مالية متخصصة في تقديم السلف المالية لأفقر قطاعات السكان لضمان الوصول للائتمان لأهداف الإنتاج والإسكان وتلبية الاحتياجات العاجلة لكل من اللاجئين والسكان المحليين في مناطق تواجد اللاجئين بكثرة. وفي كولومبيا استمر المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين في العمل عن كثب مع السلطات في المناطق الحضرية لضمان أن يصل النازحون إلى خدمات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والمشاريع التي تدر الدخل ولضمان حماية حقوقهم في الملكية.

فإذا قُدِّر لخطة عمل المكسيك أن تحقق أهدافها الطموحة فمن الضروري أن يظهر المجتمع الدولي التزاما أكبر، وفي النهاية فإن التضامن ليس مجرد مبدأ إقليمي ولكنه مبدأ عالمي.

يعمل وليام سبندلير مع المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين في أمريكا اللاتينية على مدار الثلاث سنوات الماضية. البريد الالكتروني: spindler@unhcr.ch

١ www.acnur.org/index.php?id_pag=2302

٢ اقرأ النص كاملا على www.acnur.org/biblioteca/pdf/3016.pdf

انعدام الجنسية: أزمة حقوق الإنسان المنسية

بيل فريليك ومورين لينش

لا تسجل شاشة رادار المجتمع الدولي الأشخاص الذين لا يتمتعون بأية جنسية، حيث أفادت الأبحاث الأخيرة أن هناك ١١ مليون شخص يفتقرون إلى الجنسية أو لا يحملون جنسية صالحة للاستخدام. ويعتبر هذا انتهاكاً فادحاً للمادة ١٥ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يفيد بأنه يحق لكل شخص الحصول على جنسية.

الجنسية أو المواطنة هما الرابط الأساسي بين الفرد والدولة. ويعتبر إثبات واحتفاظ الفرد بحق الجنسية أمر ضروري للتوسع بكل حقوق الإنسان الأخرى وتطبيقها. ويمتلك الأشخاص غير الحاصلين على الجنسيات على نفس حق المواطنين في الحصول على حماية القانون، وعدم القبض عليهم بدون تهمة، أو تعرضهم إلى معاملة غير إنسانية أو التعذيب، أو حرمانهم من اتخاذ الإجراء المناسب، أو إخضاعهم إلى العمل الإجباري أو دفعهم إلى مكان الذي تعرضوا فيه إلى اضطهاد. وتقدم اتفاقية حقوق الإنسان الدولية أدوات تمنح الأشخاص المحرومين من الجنسية حقوق متساوية للزواج، وحرية المعتقدات، والتعبير، والدين ومعظم الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الأخرى.

ومع ذلك، عادة ما يترافق عدم الانتماء لدولة معينة في الواقع مع الحرمان من مجموعة كبيرة من الحقوق الأساسية والتعرض للتمييز، وخاصة في حقوق العمالة، وحرية الحركة وحقوق الملكية. وبحسب ما أفاد به المقرر الخاص السابق لحقوق غير المواطنين التابع للأمم المتحدة:

هناك فجوة كبيرة بين الحقوق التي يضمنها قانون حقوق الإنسان الدولي للأشخاص غير المواطنين والواقع الذي يجب أن يواجهونه. وفي العديد من الدول هناك مشاكل كبيرة وجذرية تواجه غير المواطنين. ولكن الوضع قد ساء عندما أوقفت العديد من الدول أو انتهكت حقوق الأشخاص غير الحاصلين على جنسيات كرد فعل لتخوفها من الإرهاب. ويعكس استمرار المعاملة التمييزية لغير مواطنين الحاجة لوجود مقاييس شاملة وواضحة تحكم حقوق غير المواطنين، وطرق تنفيذها من قبل الحكومات،ومراقبة حقيقية لمدى الالتزام بها١.

وهناك إشارة إلى الاهتمام القليل الذي يبديه المجتمع الدولي إلى غير المواطنين بوجهٍ عام، أو الأشخاص الذي لا يملكون جنسيات بشكل خاص، وهي تفويض المقرر الخاص للأمم المتحدة لقضايا غير المواطنين لم يُجَدد عندما انتهى في شهر نيسان/إبريل ٢٠٠٤، وهذا يرجع بشكل كبير إلى أن المقرر الخاص قد أكمل بحثه، وتجديد تفويضه قد يعني خلق دور مراقبة فعال.

وعادة ما تتردد الحكومات في الإعلان عن وجود أشخاص لا يحملون جنسيات على أراضيهم، ونادراً ما تشملهم إحصائيات الحكومة تحت بند المقيمين، ولكنهم في معظم الأحيان يسجلوا كأجانب، هذا فقط إذا اعترفت الحكومات بوجودهم. وفي الوقت الذي لم يحدد فيه الرقم الصحيح للأشخاص غير الحاصلين على جنسية، إلا أن بحث أجرته المنظمة الدولية للاجئين أفاد أنه:

في بنجلاديش، هناك أكثر من ٢٥٠ ألف شخص من البيهاريين (ويسمون أيضًا الباكستانيين المحبوسين) يعيشون في ٦٦ معسكر قذر

أنشئوا منذ أكثر من ٣٣ سنة: وترفض باكستان وبنجلاديش منحهم الجنسية.

أكثر من ١٤٠ ألف من السكان الأقلية الذين يتحدثون اللغة الروسية والذين بقوا في بلادهم عندما انضمت استونيا إلى الاتحاد الأوروبي يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على الجنسية بسبب المطالب الصارمة للغة العبور.

في تايلاند يفتقر حوالي مليوني شخص، نصف السكان مما يسمون بقبائل التل، إلى الجنسية التايلندية وقد حرموا من حق التصويت، أو شراء الأراضي، أو التقدم للوظائف الحكومية أو السفر بحرّية - بالرغم من أنهم قد ولدوا في تايلاند.

الملايين من الفلسطينيين ليسوا فقط لاجئين ولكنهم أيضًا لا يحملون الجنسيات.

في الكويت، والبحرين، ومملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هناك أعداد كبير ممن يسمون بالـ (بدون) – وهم بالأصل عرب من الدول المجاورة أو ينتمون إلى قبائل من حكومات مختلفة، ولكنهم أيضًا ليسوا عرب استقرت عائلاتهم في الخليج قبل أجيال كثيرة- فهم عالقون في نظام لا يقدم لهم أي نوع من الحماية.

وتستمر القائمة. ويمكن إيجاد أشخاص لا يحملون جنسيات أيضًا بين البوتاني في نيبال، والأقليات المسلمة في بورما وسريلانكا، وفي روما الأوربية التي استقبلت الهاربين من النزاع في البلقان، والأقليات العرقية مثل قزم باتوا وبانيا رواندا في منطقة البحيرات العظمى في إفريقيا، وروه ينجيا في بنجلاديش، والسكان الأكراد، وذوي الأصل الهايتي في الباهاما وفي مكان آخر في الحوض الكاريبي، وبعض الأتراك المسخاتيين وسكان زيمبابوي ذو الأصول الهندية أو ممن يرجع أصلهم إلى المالاوي وموزنبيق.

وقد حددت اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسيات٢ أن الشخص الذي لا يملك جنسية هو الشخص الذي ليس لديه سجل قانوني للجنسية مع أي دولة. وبخلاف اللاجئين والنازحين داخلياً، فإن الأفراد الذي لا يحملون جنسيات عادةً لا يستفيدون من حماية ومساعدة الحكومات، ووكالات الغوث والأمم المتحدة، بالرغم من مسؤوليتهم اتجاه الأشخاص الذين لا يحملون جنسيات، فهم يعتبرون أيتاماً على الصعيد الدولي. وحالياً، هناك موظفان فقط في مقر المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة مهمتهم التركيز على هذا العدد الكبير والمتنامي.

ولا تعتبر مشكلة عدم الانتماء لدولة معينة من المشاكل المستعصية، فقد أوصت منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمة الدولية للاجئين أن:

تحترم الحكومات الحق الإنساني الأساسي لكل الأفراد للحصول على جنسية، وتطبيق المقاييس الدولية لحماية الأفراد عديمي الجنسية، وتقليل حالات عدم الانتماء لدولة معينة بتسهيل اكتساب الجنسية، والسماح لغير مواطنين للحصول العادل على حقوقهم وامتيازاتهم داخل حدودهم وضمان تسجيل كل طفل عند ولادته.

على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تحديد وكالة مسؤولة ووضع الأهداف العملية الملموسة، وتوفير الحلول للحاجات الفورية للأشخاص عديمي الجنسيات وتنظيم دراسة عالمية للتعرف على السكان عديمي الجنسيات بشكل أفضل.

على المجتمع الدولي تقوية دعائم المفوضية السامية لحقوق الإنسان كوكالة تقود قضايا عدم الانتماء لدولة معينة وتدعم إنشاء قسم متخصص داخل الوكالة.

تعين لجنة حقوق الإنسان كمقرر خاص لعدم الانتماء لدولة معينة.

البحث عن المتبرعين وتقييم حماية الأشخاص عديمي الجنسية، وتقديم تمويل جديد لدعم أعمال الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الخاصة بالأشخاص عديمي الجنسية.

مورين لينش هي مدير البحث في منظمة اللاجئين الدولية. بريدها الإلكتروني: maureen@refugeesinternational.org. وهي مؤلف تقرير منظمة اللاجئين الدولية تحت اسم "حياة في حالة انتظار: التكلفة الإنسانية لعدم الانتماء لدولة معينة" والمتوفر على موقع: www.refugeesinternational.org/content/publication/detail/5051

١. ديفيد ويسبرود، التقرير النهائي حول حقوق غير المواطنين/ وثيقة الأمم المتحدة رقم .E/CN.4/Sub.2/2003/23 لعام (٢٠٠٣) على الموقع www.umn.edu/humanrts/demo/noncitizenrts2003-add3.html

٢. www.unhchr.ch/html/menu3/b/o_c_sp.htm

ثاتشر هوليرمان كوك

إمرأة مشردة في بنغلادش

التطرق إلى موضوع العنف الجنسي والعنف ضد النساء

بقلم بل فان إيسفلد وكيرستين يونغ

يعمل المفوض السامي لهيئة الأمم المتحدة لشؤون للاجئين على منع العنف المنزلي والجنسي والجسدي والعاطفي الذي يؤثر على النساء في مخيمات اللاجئين على طول الحدود بين تايلاند وبورما.

تسكن ستون ألف سيدة بورمية في تسع مخيمات للاجئين في تايلاند[١]، ومعظمهن ضحايا الاغتصاب أو أية أشكال الأخرى من العنف الجنسي في بورما التي مزقتها الحرب وتستمر تلك السيدات في التعرض للعنف الجنسي والعنف بسبب كونهن من النساء حتى بعد هربهن من تايلاند، ويشمل الجناة على الجنود والموظفين والقرويين التايلانديين ولكن تظل الأغلبية من اللاجئين المرافقين. وتكون الفتيات أهداف دائمة حيث يشعر الجناة أنه يمكن ترويع الفتيات وإسكاتهن، ولكن الهياكل الاجتماعية الأسرية التي "تُعاقب الضحية" تجعل الأمر أكثر صعوبة ومشقة على النساء من كل الأعمار ليقدمن الشكاوى ضد العنف الجنسي. وفي الكثير من الحالات، لا تتمكن النساء من الحصول على الطلاق من أزواجهن العنيفين، و أحيانا تخضع ضحايا الاغتصاب للزواج القصري للحفاظ على شرفهن، والنساء اللاتي يجمعن قواهن وشجاعتهن لتقديم الشكاوى ضد العنف غالبا ما يكتشفن أن ليس لديهن مكان يلتجئن إليه. وفي بعض المخيمات، أنشأت منظمات اللاجئات منازل "آمنة"، ولكن في بيئة مخيم منغلق حيث لا توجد أسرار، وتلك الملاجئ بعيد كل البعد عن الأمان.

وغالبا ما يكون زعماء اللاجئين الذكور غير مبالين بالمشكلة، وعندما يقع حدث ما، تكون إجراءات العدالة للاجئين اعتباطية، فإذا كان الجاني ذا نفوذ فربما ينجو من العقاب أو يمكن أن يضطر إلى دفع تعويض رمزي لعائلة الضحية، وخلافا لذلك، يمكن أن يتعرض أعضاء الأقليات العرقية أو السياسية عقوبات قاسية بإفراط، بما في ذلك عمليات إعدام عاجلة.

يجب على ضحيات العنف الجنسي والعنف ضد النساء أن يتغلبوا على معيقات كثيرة للسعي وراء حقوقهم للحصول على علاج قانوني تايلاندي. وبشكل عام يسمح الزعماء اللاجئين بإحالة القضايا للقضاء التايلاندي عندما يكون الجاني تايلاندي الجنسية. والسلطات التايلاندية راضية على حد سواء بترك إدارة القضاء في المخيمات لقيادة المخيمات، وربما يتجاهل قادة المعسكرات التايلانديين القضايا ويمكن أن يحيلوها للجان المخيمات التي يديرها اللاجئون أو ربما يضعون الحلول التي يرونها مناسبة. وحتى وقت قريب جداً، فإن معظم التحقيقات التي أجرتها الشرطة التايلاندية والقضاة حدثت فقط بعد الحث المتواصل الذي قام به المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين والمنظمات غير الحكومية.

منذ عام ٢٠٠٢ كانت البرامج الرسمية التي تنكب على العنف الجنسي والعنف المرتكز على النوع ميزة رئيسية لحماية اللاجئين التي قام بها المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين في تايلاند. وبالتعاون مع زعماء اللاجئين، وقادة المخيمات، والشرطة، والقضاة، واليونيسف، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات اللاجئات، يعمل المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين على تطوير آلية للاستجابة وفقا للمعايير الدولية. لقد أدت عمليات زيادة الوعي مع اللاجئين والسلطات التايلاندية إلى تحسين عمليات إبلاغ السلطات والكثير من حالات إحالة القضايا إلى القضاء التايلاندي. تم إنشاء لجان داخل المخيمات لمراقبة والإبلاغ عن الحوادث، وأدى التأييد المتواصل مع السلطات التايلاندية إلى زيادة مستوى التحقيقات وإقامة الدعاوى.

ويدرك المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين أن منع العنف الجنسي والعنف المرتكز على النوع يشتمل على تغيير مواقف المجتمع وأنظمة العدالة ويتطلب التزام طويل الأجل، ويعتمد النجاح على "تبني" اللاجئون للقضية، واللجان المؤلفة من اللاجئون الرجال واللاجئات السيدات مسئولة الآن عن زيادة التوعية وتعيين اللاجئين المركزيين الذين يحيلون الناجين إلى الخدمات الطبية وخدمات المساعدة ويرفعوا التقارير للمفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين. والحاجة لمثل هذه العمليات المستقلة من رفع التقارير وآليات الإحالة واضحة وجلية، وغالبا ما يعارض زعماء اللاجئين اللجان الجديدة ويستمرون في تجاهل المعاناة التي يسببها العنف الجنسي والعنف المرتكز على النوع.

ولأن منع العنف المرتكز على النوع له علاقة وطيدة بزيادة أدوار القيادة للنساء اللاجئات، فإن المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين يعمل على زيادة دور تمثيل النساء في لجان المخيمات من خلال تدريب السيدات في مجال القيادة والقدرة على إلقاء الخطابات العلنية. ونحن أيضا نمول وننسق مشروع فيلم يسمح للنساء اللاجئات برواية تجاربهن مع العنف، ويستخدم الفيلم كأداة تعليمية في المخيمات.

من المهم جدا إنشاء آليات بسيطة وواضحة للتقديم الشكاوى وعمليات الإحالة، والمفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين، الغير مسموح له بالبقاء دائما في المخيمات، يعمل مع الكثير من أصحاب الحقوق في قضية الاستجابة لحوادث العنف الجنسي والعنف المرتكز على النوع. وجاري العمل على تنمية إجراءات إدارة معيارية في كل مخيم لإحراز أفضل تنسيق على مستوى الاستجابات، وتشتمل العناصر الرئيسية على:

- كفالة حق الناجيات من الأمن والسرية والاحترام
- إيجاز "خارطة طريق" للخطوات التي يمكن للناجية اتخاذها والتأكد من إخطارها بالخيارات التي لديها
- تحديد مسؤولية كل صاحب حق للرد على حوادث العنف
- توفر المساعدة النفسية
- توفير مستشار قانوني بتمويل من المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين، عند الضرورة

لقد حسنت جهود المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين من حالة الناجيات من العنف الجنسي، ولكنها أظهر أيضا المدى المروع للمشكلة، وهناك حاجة لجهود مجتمعة وكبيرة من المجتمع المدني، واللاجئين، السلطات التايلاندية، والمفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين للوفاء بحاجات اللاجئات من الحماية.

بل فان إيسفيلد ملتحق بكلية الحقوق بجامعة نيويورك. البريد الالكتروني: williamv@nyu.edu، وكيرستين يونغ تعمل كممثلة إقليمية مساعدة للمفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين (قسم الحماية)، في المكتب الإقليمي لتايلاند، وكمبوديا، واللاوس، وفيتنام. البريد الالكتروني: young@unhcr.ch. كُتب هذا المقال بصفة شخصية ولا يمثل بالضرورة أراء الأمم المتحدة.

١. مُنع المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين من الوصول إلى ٢٠٠٠٠٠ شخص من الشانيون في شمال تايلاند، والذين يجب اعتبارهم كلاجئين من بورما. وهناك أكثر من مليون نسمة من الميانماريين في تايلاند كمهاجرين اقتصاديين، وربما يكون للكثير منهم إدعاءات لجوء شرعية ولكن لم تتم حمايتهم أو الاعتراف بهم. ولم توقع الحكومة التايلاندية اتفاقيات اللاجئين ١٩٥١ أو البروتوكول الخاص بها، ولا تستخدم المصطلحات "لاجئ" أو "مخيمات اللاجئين" ولا يوجد لديها قانون خاص باللاجئين

النازحون في شمال شرق الهند الذين طواهم النسيان

بقلم منير الحسين

أدت السياسات الخاطئة المطبقة في الولايات السبعة في شمال شرق الهند إلى نزوح ملايين السكان، وتجاهل الجميع احتياجات هؤلاء النازحين داخلياً من ناحية الخدمات البيئية والتنموية وإيجاد حلول للنزاع. وتفتقر الهند إلى وجود سياسة وطنية تعنى بالنازحين داخلياً، الذين تشير إليهم الحكومة في سجلاتها كـ"مهاجرين".

بالرغم من غنى المنطقة الشمالية الشرقية بالموارد الطبيعية، إلا أنها بقيت منطقة متخلفة ومنعزلة وعرضة للنزاعات العرقية العنيفة. وهناك ما يزيد عن ٣٠ جماعة متمردة نشطة في منطقة تأوي ما يقارب ٢٠٠ قبيلة هندية. وبسبب عوامل التدهور البيئي الدائم، والفيضانات، وتآكل ضفة النهر والانجرافات، التي أصبحت جزءاً من الحياة هناك، والتي أدت إلى حدوث خسائر كبيرة في الأرواح وتشريد الكثير من السكان. وأفادت التقارير أنه في السنوات الأخيرة تشرد على الأقل ثلاثة ملايين فلاح بسبب تآكل الأرضي الزراعية الرئيسية في نهر بيرامابوترا.

كذلك حلت السدود محل أعداد ضخمة من السكان، فقد دفع سد المشروع الكهرومائي في ترايبرا إلى انتقال حوالي ٢٠٠٠٠٠ شخص من سكان القرى. وسيحل مشروع سد باجلاديبا في أسام، إذا نفذ، محل حوالي ١٠٥٠٠٠ شخص آخرين. وتخطط الحكومة الهندية لبناء ١٤٥ سد آخر في المناطق الهشة بيئياً التي تتعرض لهجوم الزلازل القوية التي تضرب بقوة في المجتمعات المتأثرة. وإذا جمعنا ما بين كل مستويات النازحين نتيجة للمشاريع الإنمائية مع النازحين نتيجة لامتداد المدنية، سنجد أن المحصل قد تضم ما يزيد عن ثلاثة ملايين شخص، وذلك لأن معظم النازحين داخلياً الذي تشردوا على يد المشاريع الإنمائية في باقي مناطق الهند، هم من أبناء القرى.

ولم تشمل جداول الأعمال لقرار حل النزاعات ما يخص النازحين داخلياً بل أنها ركزت فقط على مقاييس توفير الحوافز التي ستدفع بالمتمردين والعناصر الإجرامية إلى التوقف عن القتال. ولأن الدولة لا تحتفظ ببيانات كافية للنازحين داخلياً، أصبح من الصعب التحقق من العدد الدقيق الموجود في كل منطقة، وذلك لأن اعتراف الدولة بوجود النازحين داخلياً بداخليها، هو اعتراف بفشلها. وبسبب منع الدخول إلى مناطق النزاع ووجود القوانين الأمنية، أصبح من الصعب جداً، إن لم يكن مستحيل، على الباحثين أو الصحفيين التحقق من الوضع القائم، وبقيت معظم أجزاء الشمال الشرقي للهند محظورة على دخول الأجانب.

عاش بعض النازحين داخلياً الذي تشردوا نتيجة للنزاع في المعسكرات لأكثر من عقد. وحصل معظم النازحين داخلياً على القليل من الرعاية الطبية بينما لم يحصل أطفالهم على التعليم النظامي ولا على الخدمات الصحية. وبالرغم من حصول البعض على المعونة الغذائية، إلا أن هذه المعونات تصل عادة متفرقة وغير كافية في الكمية والنوعية الغذائية. ففي داخل مجتمعات النازحين داخلياً، النساء والأطفال هم أكثر الأطراف معاناة. ويعيش النازحين داخلياً في المعسكرات حياة مجردة من أي طابع إنساني، لا يوجد فيها حكومات أو منظمات دولية، وبالمقابل لم تبذل أي جهود لتقديم أراضي لأولئك غير القادرين على العودة إلى بيوتهم.

وإذا نظرنا إلى قضية النازحين داخلياً من خلال نموذج يجسد أخطار الفقر وإعادة البناء طوره ميتشيل سيرنيا[١]، نجد أن كل النازحين داخلياً في المنطقة يعانون من عدم امتلاك الأرض، والبطالة، والتشرد، والتهميش، وخطر اختفاء الطعام، وارتفاع نسبة المرض ومعدل الوفيات، إضافة إلى الفشل في الوصول إلى الحقوق العامة للملكية، والتهميش، والتشرد والتفكك الاجتماعي.

أدى نقص العمل الهادف إلى إصلاح التدهور البيئي، وزيادة بناء المزيد من السدود، إضافة إلى حدة الانغلاق العرقي والعنف الناتج عنها إلى زيادة نسبة التشرّد. ويجب على المجتمع المدني والسلطات الهندية إعادة النظر في السلسلة الكاملة للقضايا البيئية والإنمائية والسياسية التي أدت إلى التشرد في الشمال الشرقي. وتحتاج السلطات الوطنية إلى إجراء الدراسات في المناطق المتأثرة بالنزاع لتوثيق عدد النازحين داخلياً واحتياجاتهم. يجب على الهند أن تقون حالاً بإعداد نظام واضح للنازحين داخلياً مبني على أساس قوانين الأمم المتحدة الإرشادية الخاصة بالنزوح الداخلي.

يعلم الأستاذ منير الحسين في قسم العلوم السياسية في جامعة جوهاتي، أسام. وقد أكمل مؤخراً دراسة رعاها مركز الدراسات والأبحاث العلمية حول نزوح السكان الناتج عن المشاريع الإنمائية المقامة في شمال شرق الهند وهو أيضاً محرر نشرة

الخروج من العنف: مقالات عن القضايا العرقية، وحل النزاع وعملية السلام في شمال شرق الهند، دار ريجينسي للنشر، نيودلهي، ٢٠٠٥. البريد الإلكتروني : monirulhussain@hotmail.com.

للمزيد من المعلومات حول التشرد في شمال شرق الهند، راجع تقرير الهند حول مشروع النزوح العالمي
www.db.idpproject.org/Sites/IdpProjectDb/idpSurvey.nsf/wCountriesb/India.

١ www.forcedmigration.org/guides/fmo022/fmo022-4.htm

نشرة الهجرة القسرية
المجلس الاستشاري

كريم أتاسي
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

فاتح عزام
الجامعة الأمريكية في القاهرة

نور الضحى شطي
مركز دراسة اللاجئين في جامعة أكسفورد

نهاد بقاعي
(بديل) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

أنيتا فابوس
جامعة شرق لندن

باربرا هاريل-بوند
الجامعة الأمريكية في القاهرة

عباس شبلاق وسري حنفي
مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)- رام الله

لكس تاكتبورغ
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين في سوريا
UNRWA

هاريش بارفاتانيني
الأونروا - غزة

ليلى ناصيف
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين - مكتب مصر

عبد الباسط بن حسن
مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

يعمل أعضاء المجلس بصفة شخصية
"وتطوعية غير مترتبة بمراكزهم ووظائفهم"

مبادرة زامبيا

مازاكي واتابي

في مناطق زامبيا الريفية يعمل كلاً من اللاجئين والمجتمعات المضيفة معاً للانتقال من مرحلة الاعتماد المريح على الغير إلى الاعتماد على النفس. هل ستكون مبادرة المفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزامبيا نموذج للدول الأخرى التي تعاني من النزاع حول كيفية التعايش مع الوجود الممتد للاجئين؟

حالياً تقدم زامبيا الملاذ لحوالي ١٧٥ ألف لاجئ من أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إضافة إلى أماكن أخرى في المنطقة. وبالرغم من فقر هذه الدولة، إلا أن زامبيا كانت مضيفاً كريماً ولم تضغط على هؤلاء الأنغوليين الذين لا يتمنون الرحيل. وبالتعاون مع المفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعدد من المانحين، بدأت الحكومة في عام ٢٠٠٢ بوضع برنامج لتطوير مبادرة زامبيا. بنيت مبادرة زامبيا على الحقيقة التي تفيد بأن الأوضاع المعيشية لبعض المجتمعات المضيفة في غربي زامبيا هي أفقر من أولئك الذين يحتمون فيها وبالتالي من الضروري الترويج لعملية التعايش فيما بين الطرفين.

بعد أن عالجت مبادرة زامبيا الجوانب العديدة للفقر في الإقليم الغربي، وهو أفقر مناطق زامبيا، زاد إنتاج المحصول وتحسنت أوضاع الصحة والتعليم والمرافق البيطرية. وقد شهد ما يقارب ٤٠٠ ألف لاجئ وساكن على تلك الفوائد الإيجابية، حيث جرى بناء مراكز الصحة الريفية، والمدارس الأساسية، ومراكز الحبوب المشتركة، والآبار، والحضانات والطرق الفرعية المحفورة باليد من خلال جلب المواد المحلية ومساهمات السكان بالعمل. كذلك وسع نظام الائتمان سبل الوصول إلى البذور والأسمدة والأدوات الزراعية. إضافة لذلك، ونتيجة لمقترحات مبادرة زامبيا، ازداد إنتاج المحصول من ١,٥ إلى ٣,٥ طن لكل هكتار وتحسن مستوى خدمات الامداد الزراعي. و في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ استفاد ما مجموعه ١٢٠ ألف لاجئ ومقيم من قروض الائتمان، وبيع لبرنامج الغذاء العالمي ما يزيد عن ٥٠٠ طن من الذرة واستثمر العائد في إنتاج موسع للذرة، محولة بذلك اللاجئين والمقيمين من مستلمي للمعونة الغذائية إلى موردين لها.

جاءت مبادرة زامبيا متوافقة مع أجندة الحماية لمفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تطالب فيها بإجراء بحث أكثر شمولاً عن حلول دائمة ومشاركة عادلة في تحمل مسئولية استضافة اللاجئين. ويكمن جوهر مبادرة زامبيا في بناء السلوك الحسن والابتكارات التصورية مثل البرنامج الإنمائي لمساعدة للاجئين وبرنامج التطور من خلال التكامل المحلي - كجزء من مبادرات مؤتمر بلس للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة. وفي الوقت الذي يؤكد فيه البرنامج الإنمائي لمساعدة للاجئين على أن طبيعة المساعدة يجب أن تكون إنمائية – أكثر من كونها مريحة، كان برنامج التطور من خلال التكامل المحلي أكثر إيجابية في إظهار الطريقة التي استطاع من خلالها اللاجئون أداء أدوار إيجابية على نطاق أوسع في تنفيذ النمو المحلي. وكانت مبادرة زامبيا مثال حول السبل التي تحاول من خلالها المفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين النظر إلى ما بعد التمويل الإنساني المجرد في المناطق التي يقطنها اللاجئين، وبذلك تثير من حساسية المانحين نحو حاجة أولئك الأفراد للحصول على التمويل الإنمائي.

وضحت مبادرة زامبيا ضرورة تغيير مواقف المجتمع الإنساني

حصلت مبادرة زامبيا على دعم الحكومة الزامبية والسياسيين والزعماء المحليين الذين كانوا يميلون قبل ذلك إلى دعم استياء السكان المحليين الذين أدركوا أن اللاجئين تلقوا نصيباً متفاوتاً من المساعدة الدولية. وجاء الدليل على قبول الزامبيين في المناطق المتأثرة لحصول اللاجئين على معونة التطوير الإضافية هو تغير المواقف الذي نراه حالياً منهم نحو اللاجئين. قد قبلت المجتمعات المحلية المشاركة في صنع القرار بناء على آلية اجتماعية منفذة على يد مبادرة زامبيا. وكان التعايش مع اللاجئين من أحد بنود الخطاب السياسي الإقليمي والوطني.

التحديات المستقبلية

في عام ٢٠٠٥، وسعت مبادرة زامبيا في الإقليم الشمالي الغربي؛ ففي الإقليم الغربي، بدأ برنامج مساعدة فنية مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لتقوية إدارة لجان التطوير المحلية لمخطط القرية الجماعية. وسيعتمد النمو المستقبلي لمبادرة زامبيا على:

- إدراج مبادرة زامبيا في الخطة الإنمائية الوطنية لزامبيا
- تحسين قدرة الحكومة على التنفيذ: السيطرة على المصاريف من خلال استراتيجية زامبيا لتقليل الفقر التي أدت إلى تخفيض عدد الموظفين وميزانيات المواصلات التي جعلت عملية الإشراف والمتابعة على المشاريع الفرعية أمر صعب
- تنسيق أفضل بين البرامج، وخصوصاً لضمان بقاء أطفال اللاجئين في المدرسة عند قطع الرعاية عنهم
- إلقاء المزيد من التركيز على الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال وكبار السن وأولئك المصابين بفيروس مرض فقدان المناعة/ الإيدز
- معالجة القيود القانونية على حرية حركة اللاجئين ودخولهم الرسمي لسوق العمل
- معرفة أن البرنامج الإنمائي لمساعدة للاجئين/ برنامج التطور من خلال التكامل المحلي البرامج، بخلاف الراحة قصيرة الأمد أو المشاريع ذات النتائج السريعة التي يألفها السكان، يتطلب التخطيط المنظم والالتزام طويل الأمد وتطوير الأداء ووضع مؤشرات تبين النتائج
- الدفاع المشترك بين حكومة المفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المضيفة والمانحين لضمان الحصول على المساهمات المالية طويلة الأمد المتوقعة والمستقرة.

وضحت مبادرة زامبيا ضرورة تغيير مواقف المجتمع الإنساني، لا مواقف اللاجئين ومضيفيهم، التي يحتاج معظمها إلى التغيير، وندين بذلك للاجئين وللمجتمعات المستضيفة المعدمة لنجاحهم في التشارك والتعاون في هذا الوضع.

مازاكي واتابي هو مسؤول برنامج مساعدة في المفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لوساكا، زامبيا. بريده الإلكتروني: watabe@unhcr.ch. **ولا تعكس الآراء الواردة في هذا المقال بالضرورة آراء الأمم المتحدة.**

شبكات المعلومات الإقليمية المتحدة تنهي عقدها الأول

بقلم جوان كلارك

IRIN 1995 - 2005 10 ans au service de la communauté humanitaire

لقد قطعت شبكات المعلومات الإقليمية المتحدة (آيرين) طريقا طويلا من تغطيتها الأولية لثلاثة دول، ومنذ عقد من الزمن كانت آيرين هيئة إخبارية متعددة الوسائط وتقدم تقارير وعناوين إخبارية ونشرات إذاعية يومية وتحليلية تمتد عبر أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

يتفاجئ الكثيرون من حقيقة أن آيرين هي أحد هيئات الأمم المتحدة، ويقع مقرها داخل مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، وتقدم تغطية مستقلة عن الأوضاع الإنسانية. وقبل عشر سنوات كان إنشاء آيرين هو بداية الثورة المعلوماتية التي غيرت في قدرة المجتمع الإنساني على الاستجابة للأزمات، وحسنت الوصول إلى المعلومات بواسطة المجتمعات المتأثرة بالأزمات وساعدت وسائل الإعلام الدولية على نقل الأخبار. وتقول منسقة ومؤسسة شبكات المعلومات الإقليمية المتحدة، بات بانكس، " قليل من الناس قد استطاعوا آنذاك تخيل كيف يمكن لآيرين أن تتطور في مجال الأخبار الإنسانية بالشكل التي هي عليه الآن."

تشير الهيئات الإنسانية دائما إلى أن الاهتمام المتزايد في عملهم كان نتيجة مباشرة لتغطية آيرين وفي الدول المتأثرة بالأزمات ساعد نقل آيرين للأخبار في لفت اهتمام من يستطيعون التدخل إلى الاحتياجات الملحة. وقالت جمعية الهلال الأحمر العراقية في كركوك أنها بدأت في استلام التبرعات من المنظمات غير الحكومية الأخرى بعد نشر رواية لآيرين ركزت على الاحتياجات الطبية الحرجة. واتصلت أربع شركات بمركز أبحاث بغداد للايدز وقدمت المساعدات وذلك بعد نشر رواية لآيرين عن تخزين العقاقير، وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى.

وتتلقى آيرين طلبات كثيرة للحصول على صورها والعناوين الإخبارية والبرامج الوثائقية، وتستخدم العناوين الإخبارية شبكات إخبارية مثل بي بي سي، وسي إن إن، وسي بي سي، وتي في تو، والكثير من الشبكات الأخرى. والآن يعتبر أحد البرامج الوثائقية لشبكات المعلومات الإقليمية المتحدة، وهو أجسادنا ... أرض معاركهم، هو أحد أجزاء برامج تدريب طواقم العاملين للكثير من المنظمات غير الحكومية ويستخدم أيضا للتأثير على موظفي الجيش المحليين وقوات حفظ السلام.

بينما كانت الخدمة الأولية تهدف إلى إعلام المجتمع الإنساني، فعلى مر السنين حاولت آيرين الوصول أيضا إلى السكان المتأثرين ومؤخرا إلى الجماهير في الدول المانحة من خلال وسائل الإعلام الخاصة بهم. وسيكون ازدياد الوعي بخدمات آيرين واستخدامها في أواسط وسائل الإعلام المحلية والدولية وعامة الناس هو محل تركيز واهتمام آيرين في العقد المقبل.

الوصول إلى السكان المحليين

الإعلام هو أكثر المركبات فعالية في الدول المتأثرة بالأزمات للوصول إلى آلاف الضعفاء من الناس، ولكن كما يمكن للآلاف من الأمريكيين الذين ضربهم الإعصار كاترينا، في بلد تتمتع بأكثر التكنولوجيات والموارد تقدما، أن يشهدوا على صحة الأمر، فأكثر الناس حاجة للمعلومات خلال الأزمات هم أقل الناس قدرة على رؤيتها أو السماع أو القراءة عنها. ويكون أثر الأزمات في الدول النامية أسوء بكثير.

في الكثير من الدول التي تعمل بها آيرين يقل الوصول للصحف الإخبارية أو التلفاز أو الانترنت، ويعيق النزاع الخدمات الإعلامية ويمكن أن تفضي القوانين القمعية للصحافة أو التهديد بالسجن إلى نقل الأخبار السطحي أو المراقب أو المنحاز. وتلتزم آيرين بمساعدة الإعلام المحلي ودعم قدرته على التقديم الجيد للأخبار خلال تلك الأوقات الحرجة. ويعتبر تقديم آيرين للأخبار عاملا هاما حيث يصلوا إلى التقارير والصور التي لن يتحملوا نفقاتها أو يصلوها في أماكن أخرى. وتستخدم آيرين الصحفيين المحليين لتقديم الأخبار اليومية وبالتالي لتوظيفهم عندما تشح عائدات الإعلام المحلي. وهكذا فإن مكانة آيرين الدولية تمكنها

IRIN

صحفي من آيرين في بروندي

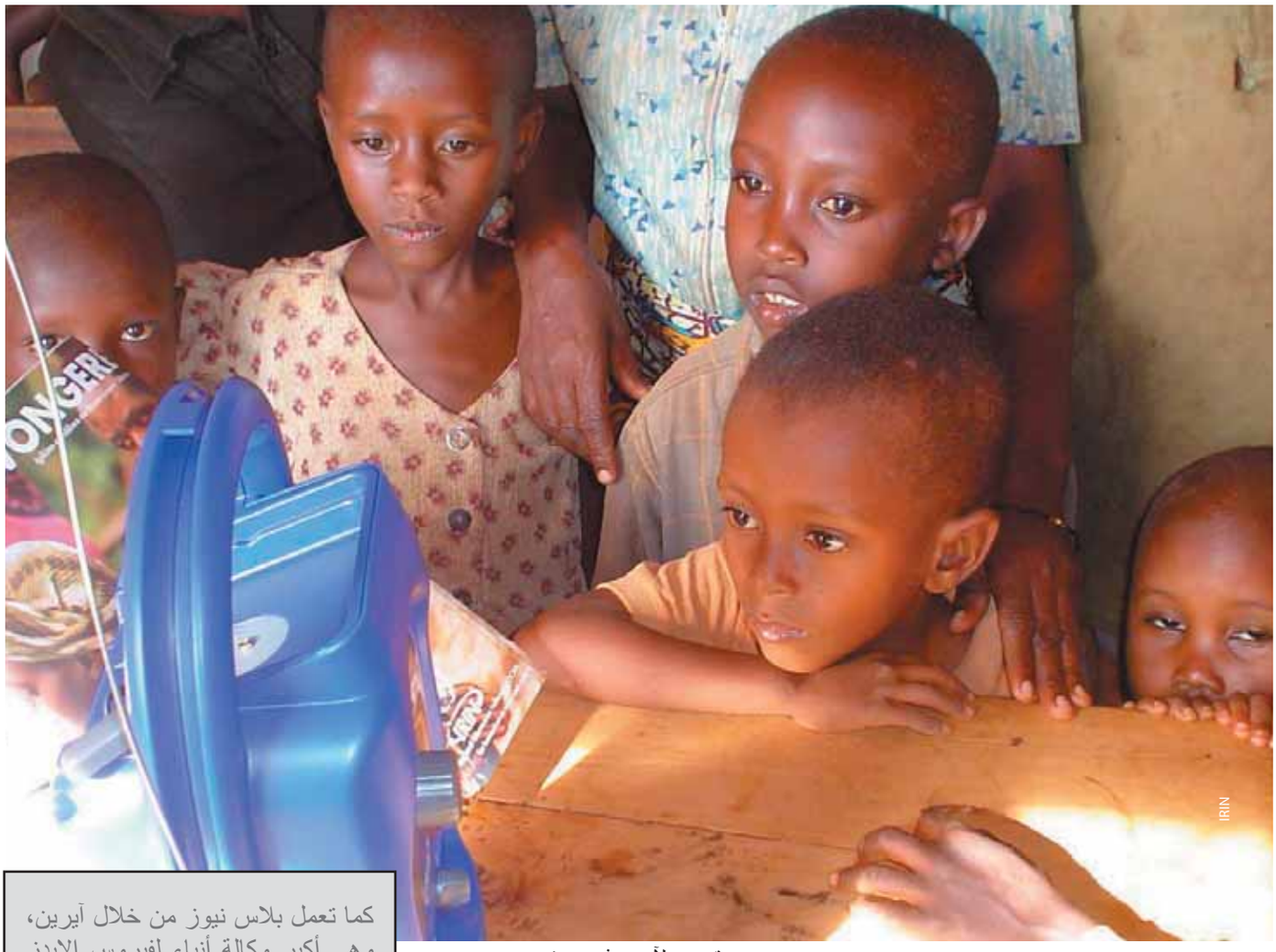

مستمعون لآيرين في بروندي

من تقديم الأخبار علنا وبشكل واقعي بينما يمكن أن تتسبب المقالات المنسوبة للمراسلين المحليين في الأعمال الانتقامية.

وعلاوة على ذلك فإن خدمة إذاعة آيرين تدعم محطات الشركاء المحليين في أفغانستان وفي عدد من الدول في أفريقيا. في ساحل العاج على سبيل تعمل إذاعة آيرين مع المحطات المحلية ويتيح تبادل المعلومات بين المحطات الإذاعية في كل من مناطق الحكومة والمناطق التي تقع تحت سيطرة المتمردين ومن هنا يتم بناء التفاهم بين المجتمعات.

الوصول إلى الإعلام الدولي

الهيئات الإعلامية الدولية ميزانياتها محدودة، وعلى مر العقد الماضي، عاد التقليص وأدت التكلفة الباهظة لنقل الأخبار من أفغانستان وحرب العراق وتسونامي إلى إغلاق المكاتب وتخفيض في التغطية الإعلامية الدولية. ونتيجة لذلك أنهت بعض وكالات الأنباء وشبكات التلفزة تغطيتها لأفريقيا وأسيا الوسطى بشكل مفاجئ. ويقدم المزيد والمزيد من الصحفيين المحررين على تقارير آيرين ويستخلصون الروايات لتشاطروها وقرائهم. واستخدمت البي بي سي واللو موند والنيويورك تايمز آيرين كمصدر للمواد.

PlusNews English
HIV/AIDS News Service for Africa

جوان كلارك هي موظفة تنسيق واستعلامات في آيرين. تفضل بزيارة موقع آيرين على شبكة الانترنت واشترك بالخدمة المجانية للبريد الالكتروني على .www IRINnews.org. ويقع القسم الخاص بتغطية اللاجئين أو النازحين على:.www irinnews.org/frontpage. asp?SelectTheme=Refugees_ IDPs

يمكن للمحررين أن يتصلوا عبر البريد الالكتروني Joanne@irinnews.org لمعرفة المزيد عن الخدمات في مجال الإعلام. بلاس نيوز: www.plusnews.org

كما تعمل بلاس نيوز من خلال آيرين، وهي أكبر وكالة أنباء لفيروس الايدز في ما دون الصحراء الأفريقية. وتقدم بلاس نيوز خدمة استعلامات حول الصراع ضد فيروس ومرض الايدز، وتساعد رواياتها الصحف المحلية والمحطات الإذاعية على إعلام مجتمعاتهم. وتتناقل مقالات بلاس نيوز بانتظام من الإذاعة المحلية وخدمات الطباعة من الجابون وحتى أوغندا وهي مدرجة في كتيبات التدريب ومناهج الجامعة في مجال الإعلام. وبالإضافة لذلك فإن الصحفي هايدين هومر الذي يعمل في بلاس نيوز يكتب عن تجاربه كشاب من جنوب أفريقيا ومصاب بمرض الايدز في "مفكرة هايدين" أسبوعيا. والهدف هو المساهمة في رفع وصمة العار التي يتركها مرض الايدز بتقديمها بوجه بشري. ودلالة على نجاح هذه المفكرة فقد انتشرت عبر الانترنت والصحف الإخبارية وحتى الرسالات الإخبارية المدرسية.

Brookings Institution-University of Bern
Project on Internal Displacement

النازحون في دول البلقان- التحديات التي تواجه العودة مستدامة

فالتر كيلين

في يونيو، قام فالتر كيلين، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان والنازحين داخلياً، بزيارة لكل من كرواتيا، والبوسنة والهرسك، ومنطقة الصرب والجبل الأسود بما في ذلك كوسوفو.

ووجد أثناء زيارته للمنطقة، بعد مرور عدة سنوات من النزاعات المسلحة في فترة التسعينيات، أنه قد تحقق الكثير لتلبية احتياجات النازحين ومعالجة مشكلاتهم. فقد انخفضت أعداد النازحين بصورة كبيرة نظراً لأن أعداد كبيرة منهم تمكنت من العودة إلى موطنهم الأصلي. وتم حل الكثير من النزاعات الخاصة بالملكية، كما تم إعادة ملكية المنازل والشقق السكنية إلى ملاكها الأصليين، أو على الأقل تم إعادة تخصيصها لهم. ورغم ذلك، رأى فالتر كيلين أنه مازال هناك الكثير من الجهود يتعين بذلها لتذليل العقبات المتبقية أمام النازحين لكي يتمتعوا بكامل حقوقهم.

ومن أهم المشكلات التي تواجه النازحين هي الظروف المعيشة المتدهورة للآلاف منهم في المراكز الجماعية أو المستوطنات غير النظامية، التي تفتقر إلى مرافق الصرف الصحي والمياه والكهرباء. والأغلبية من هؤلاء النازحين ينتمون على وجه الخصوص إلى الجماعات المستضعفة مثل كبار السن وذوى الاحتياجات الخاصة والأسر التي تعيلها المرأة والأشخاص الذين تعرضوا للإيذاء الشديد. بالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة ماسة لإيجاد حلول دائمة لأولئك الأشخاص الذين لا يستطيعون العودة أو الإندماج محلياً بمفردهم. ومن ثم، ينبغي على المجتمع الدولي تقديم المساعدات اللازمة للسلطات الوطنية والمحلية المعنية. ففي بلدة ميتروفيكا الشمالية بكوسوفو، عاشت الأسر الرومية لسنوات طويلة في مخيم بالقرب من منجم سابق وقد تأثرت صحتهم بشكل كبير بسبب الرصاص السام. وقد رأى والتر كالين ضرورة الإخلاء الفوري لهذا المخيم، وأن يقدم المجتمع الدولي والجهات المانحة الأموال لأولئك الأشخاص ليمكنهم العيش بكرامة.

وتعتبر عملية استدامة العودة التحدي الرئيسي الذي يواجه المنطقة بأكملها، ولا سيما عودة الأقليات الذين يعانون من التمييز، والتحرش والفقر المدقع. حتى عندما تمكن العائدون من إعادة ملكية منازلهم، فإنه غالبا لا تُتاح الأموال لإصلاحها وإعادة إعمارها. وفي بعض الأحوال، يتأخر إعادة توصيل المياه والكهرباء دون مبرر. ويقع على كاهل الكثير من المجتمعات، التي لا يرغب فيها أفراد الشرطة التحقيق في أحداث السرقة والتحرش ويتسم فيها نظام القضاء بالضعف، أعباء كثيرة وتكون غير قادرة على ملاحقة تلك القضايا على وجه السرعة. وعدم معاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم التي ترتكب ضد الإنسان بشكل مستمر أجبرت العائدين على أن يعيشوا جنباً إلى جنب مع مرتكبي معظم الانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يتم التمييز ضد العائدين من الأقليات عند حصولهم على فرصة عمل وكذلك عند التعليم بلغتهم الأصلية. وفي بعض المحليات، أدى الاستخدام الاستفزازي للشعارات الوطنية والدينية من جانب السلطات إلى إحساس العائدين بالخطر، وأن وجودهم غير مرغوب فيه والشعور بالتمييز ضدهم. كل تلك العوامل تشكل عقبات أمام النازحين من الأقليات العائدين إلى ديارهم، كما أنها تسببت أيضاً في نزوح العائدين مرة أخرى.

وقد حث فالتر كيلين، ممثل الأمين العام، السلطات المختصة على معالجة المشكلات التي ذُكرت أعلاه باعتبار أن لها الأولوية. ولا يتطلب تذليل بعض تلك العقبات إلى تخصيص موارد إضافية. فعلى سبيل المثال، إن القضاء على الإجراءات البيروقراطية الإدارية والطلبات المعقدة الخاصة بعملية التوثيق والتسجيل، قد يُمكن النازحين من الحصول على الرعاية الصحية واستحقاقات المعاش ومزايا التأمين الاجتماعي والتعليم ودخول سوق العمل.

وأشار ممثل الأمين العام إلى المخاوف التي أعرب عنها الكثير ممن تحدثوا إليه، وتتمثل تلك المخاوف في أن العودة الجماعية للاجئين السابقين أو طالبي اللجوء من بعض دول أوروبا الغربية ممن رُفضت طلباتهم قد تزيد من العبء بسبب النزوح الداخلي في مختلف أنحاء المنطقة، ولا سيما إذا لم يتمكن هؤلاء اللاجئين أو طالبي اللجوء من العودة إلى ديارهم. وقد ناشد ممثل الأمين العام أيضاً الحكومات المعنية بأن تتوخى الحذر عند تنفيذ عمليات العودة. وعند عودة اللاجئين، وبالأخص المجموعات المستضعفة، حث الحكومات على وضع نهاية للأوضاع التي قد تعرضهم للمخاطر في مناطق النزوح الداخلي والتي تتركهم دون مساعدة أو حماية لازمة لحقوقهم.

وأخيراً، أي كانت نتائج القرارات السياسية المستقبلية الخاصة بالمنطقة، بما في ذلك الوضع المستقبلي لكوسوفو واستمرار اتحاد ولاية الصرب والجبل الأسود، يتعين أن لا تسمح تلك الترتيبات أن تؤثر بشكل سلبي على حقوق النازحين داخلياً أو تشريدهم. وعلاوة على ذلك، تتيح المفاوضات بشأن انضمام كورواتيا والبوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي فرصة للإلحاح لإيجاد حلول دائمة للعائدين والنازحين داخلياً.

فالتر كيلين هو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليا وكذلك هو مدير مشارك لمشروع Brookings Bern. وسيتم تقديم تقاريره عن بعثته بالكامل إلى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في ربيع ٢٠٠٦، ويمكن الإطلاع عليها على الموقع:
www.ohchr.or/english/bodies/chr/sessions/62/documents.

التدريب على المبادئ التوجيهية في آتشيه

كريستوف بو

اتخذ المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً - الذي عادة ما يؤمن التدريب للنازحين جراء الصراعات و أحداث العنف – مؤخراً قرارا استثنائيا بعقد ورشتي عمل للعاملين على الانتعاش من التسونامي في أتشيه، شمال اندونيسيا. حيث يذكر أن ما يقارب ألـ ٥٠٠٠٠٠ نازح ما زال يعيش في مخيمات مؤقتة أو مع عائلات مضيفة. و كانت هناك ثلاث أسباب وراء اتخاذ المشروع العالمي قرار عقد هذه الورش التي تمحورت حول المبادئ التوجيهية للنازحين داخلياً و التي أجريت في باندا و أتشيه و ميلابو في شهر سبتمبر/أيلول الفائت.

أولا: إن التفاعل الدولي السريع و المفاجئ لإعادة بناء ما دمرته كارثة التسونامي في أتشيه، خلق فرصة فريدةً لنشر مبادئ حقوق الإنسان و المعايير الإنسانية المتعارف عليهما دولياً. أتشيه التي سادتها صراعات عنيفة و دامية بين الجيش الإندونيسي و بين حركة تحرير أتشيه (GAM)الانفصالية، أغلقت أبوابها في وجه المنظمات الدولية. لذا فكان استغلال الفرصة دون تأخير واجبا حيث أن المخاوف من تحديد السلطات الصارم للحضور الدولي كانت كبيرة. و قد برهن قرار الشرطة المحلية عدم السماح لورش العمل بالانعقاد في مارس/ آذار المنصرم [انظر الملحق الخاص بالتسونامي ص ٢٨] على هشاشة تداول النشاطات الهادفة لإحلال الأمن في المنطقة. و كان معظم المشاركين من المتمركزين في أتشيه من ذوي القوى الرسمية على تأمين الحماية بشكل أساسي لضمان التأثير الأطول أجلا. و أظهر المشاركون ال٦٥ بالغ التحمس لحماية النازحين داخليا و لنشر المبادئ التوجيهية في مناطق عملهم. و كان المشاركون من السلطات المحلية و الوكالات الحكومية الدولية إضافة إلى المنظمات الغير حكومية.

ثانيا: إن المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي تنطبق أيضاً على هؤلاء الذين نزحوا جراء الكوارث الطبيعية. و كان الحوار حول المبادئ التوجيهية الذي تخلل ورش العمل قد ركز على مشاكل أمنية عديدة تواجه الجماعات النازحة جراء كارثة التسونامي. حيث دعا قادة هذه الجماعات إلى استجابة أسرع لحاجاتهم السكنية التي مازالت في تدهور مستمر تزامنا مع اقتراب فصل الشتاء. فمازال الكثيرون منهم يعيش في خيام أو أكواخ مؤقتة بينما يسودهم القلق حيال إمكانية استعادة ممتلكاتهم المفقودة. و تمت أيضا مناقشة إمكانية الحصول على مصادر الدخل والدعم لتوفير الاكتفاء الذاتي للجماعات النازحة، بينما كشف عن مخاوف أخرى، مثل قلة الأمن في المخيمات و تقييد حرية الحركة والتنقل إضافة إلى محدودية الوصول للخدمات العامة. و كان نادرا ما تم إعلام هذه الجماعات بزيارات المتابعة والتقييم لمخيماتهم. وتركز الاهتمام أيضا على حاجات النساء النازحات الأمنية والمعيشية وعلى المعلومات المتوفرة عن أوضاعهم ونسبة مشاركتهم.

ثالثا: ان الدافع وراء توسيع نطاق المشروع لكي يشمل هؤلاء المتضررين من كارثة التسونامي فكان تزامن الكارثة مع الإزاحة الناجمة عن الصراعات المسلحة في المنطقة. فالكثير من المتضررين من الكارثة كانوا نزحوا من الجبال بفعل الصراعات المسلحة التي أجبرتهم على الهرب إلى المناطق الساحلية، ثم اضطروا للنزوح مجددا بفعل كارثة التسونامي التي أجبرتهم على الابتعاد عن المناطق الساحلية. وإضافة إلى هذا، فإن الكثير من المخيمات واقعة في مناطق الصراعات المسلحة أو في مناطق مضيفة للنازحين جراء الصراعات المسلحة. وأما على الصعيد المحلي فإن العاملين - المنتمين للمنظمات الغير حكومية على وجه التحديد- هم الذين يعملون على تأمين الحماية للمجموعتين. في ظل هذه الظروف، اعتبر التدريب على المبادئ التوجيهية، ولو بشكل غير مباشر، خطوة تسهم في إحلال الأمن لهؤلاء النازحين جراء الصراعات في المنطقة.

و قد أبرز المشاركون حقيقة إن النازحين داخلياً جراء كارثة التسونامي والموجودين في مناطق الصراع كانوا قد أهملوا وأن قدرتهم على الإفادة من برامج إعادة التأهيل والبرامج الإنسانية كانت محدودة للغاية. حيث كان هذا الإهمال مصدر قلق خلال صياغة اتفاقية سلام تم التوقيع عليها في أغسطس/آب المنصرم وجرى العمل بها في سبتمبر/أيلول. وربطت العديد من المشاكل الأمنية في المخيمات التي تحتضن النازحين داخلياً بوجود قوات مقاتلة في المنطقة. إن الدعم لإعادة تأهيل مناطق الصراعات بالغ الأهمية لدعم عملية السلام، وعلى المجتمع الدولي أن يعمل جاهدا لكي تطال مساعداته ما وراء كارثة التسونامي من أضرار.

للإطلاع على تقارير ورش العمل بما فيها التوصيات النهائية التي تبناها المشاركون (بالإنجليزية و لغة الباهاسا) أنظر:

للمزيد من المعلومات حول المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً، الرجاء مراسلة كريستوف بو على العنوان التالي: christophe.beau@nrc.ch

يشكل مشروع النازحين الداخلين الدولي جزءاً من مجلس اللاجئين النرويجي وهو منظمة دولية لا تهدف الربح وتقوم بمراقبة حوادث النزوح الداخلي الناجمة عن الصراعات. وتوفر قاعدة بيانات المشروع بيانات ومعلومات عامة حول شؤون النزوح الداخلي في ٥٠ بلداً.

www.idpproject.org

The Global IDP Project
7-9, Chemin de Balexert
1219 Chatelaine, Geneva.
Switzerland
Tel: +41 22 799 0700
Fax: +41 22 799 0701
Email: idpproject@nrc.ch

Refugee Studies Centre
Department of International Development (QEH)
University of Oxford
Mansfield Road
Oxford OX1 3TB
United Kingdom

www.rsc.ox.ac.uk

ورشات كلام أخرى أم بداية مثمرة لسياسة النازحين الداخلين في الجنوب الإفريقي؟

غرايم رودجرز

عقدت حلقة عمل في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) في غابورن عاصمة بوتسوانا من ٢٤ وحتى ٢٦ أغسطس/آب من العام الحالي. مدعومة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومشروع بروكنغز برن حول النزوح الداخلي[١] جمعت الحلقة نطاقا واسعا من العملين بمن فيهم حكومات الجنوب الإفريقي والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني إضافة إلى الممولين والباحثين الأكاديميين الذي أسفر عن حوار خلاق و ساخن أحيانا نظرا للتنوع الواسع من حيث المنطلق ووجهات النظر. إلا أن الحوار كان مبشرا بإخصاب عبر ثقافي للأفكار و بداية بالغة الأهمية حول الديناميكيات الإقليمية المتعلقة بالإزاحة الداخلية في دول جنوب إفريقيا.

وكان من بين المواضيع التي طرحت في الحلقة مشاكل تعريف مصطلح النازح الداخلي والصعوبات الكامنة في خلق معلومات موثوق بها على صعيد طبيعة النزوح الداخلي من جهة، وتطور آليات فعالة في مختلف المستويات من جهة أخرى والذي من الممكن أن يعالج بدوره أزمات حالية و يحول دون حدوثها مستقبلا. و كما كان متوقعا، فقد ركز اهتمام لا بأس به على الدول التي تعاني هذه الأزمات بشكل كبير ومنها جمهورية الكونغو الديموقراطية وأنغولا و موزمبيق. كما ركز الاهتمام على النازحين جرّاء انعدام الأمن الغذائي وبرامج التطوير الحضري. وقام الأكاديميون والمدافعين عن النازحين ببحث مشاكل النزوح الداخلي بشكل أوسع و على إدراك مشكلة تراكم النازحين جراء نتيجة التفرقة العنصرية و الاستعمار والتجارب الكارثية التي تلت الاستعمار من هندسة اجتماعية وخصخصة أشكال التطوير الواسع الذي يؤثر على الدول النامية وبشكل كبير.

وأعاد المشاركون التأكيد على أن مشكلة النازحين لن تحل إلا من خلال استجابة دولية و إقليمية ودون إقليمية و محلية تنسق بدقة متناهية. وركز المشاركون على الحاجة الملحة لدعم المجتمع الدولي للحكومات والتي عليها السماح للنازحين بالإفادة من الدعم الإنساني. واعتبرت الحكومات الوطنية على أنها المحور المركزي الذي يجب أن تنظم ردوده واعتبر الداعمون والهيئات إقليمية والدولية على انهم بالغو الأهمية. وتم استقبال التوجيهات المتعلقة بالنزوح الداخلي بقبول شامل ودعم متكرر.

إلا أنه وعلى الرغم من التحمس العام للتخفيف من مشاكل النازحين، أظهرت الإشارات العرضية إلى حالات معينة، شقوقا خطيرة في الدعم الظاهري. فقد حرص ممثلو الحكومات على تأكيد سيادتهم على المستوطنات وحقهم المطلق في حكمها. وكان هذا عند التأشير إلى أن مبادرات دول معينة انحلت (أو هددت بالانحلال) إلى حالات نزوح داخلي. حيث برروا هذا الموقف الدفاعي بالإشارة إلى حملات تشويه السمعة الدولية التي تستهدف حكوماتهم وتحد من تطورها سواء كانت هذه الحملات من تنظيم حكومات أجنبية أو منظمات دولية غير حكومية.

لقد كشفت هذه الردود الغير معلنة عن توتر حول سياسة تعريف هؤلاء الذين اجبروا على الانتقال من مسكنهم على أنهم نازحون داخليا أم لا. إن المخاطر وراء هذا الصمت الدبلوماسي مقلقة للغاية. فمثلا، على الرغم من رفض حكومة زيمبابوي تعريف هؤلاء المتأثرين بعملية موراميا تسفينا (المعروفة أيضا بحملة إعادة النظام، بدأت بتاريخ ١٩ مايو/أيار ٢٠٠٥ على شكل عمليات قمع للتجارة والإسكان الغير شرعيين من قبل حكومة زيمبابوي بزعامة روبرت موغابي، إلا أن القمع تتطور ليصبح حركة تشريد وطرد ضد الفقراء الذين وصل عددهم الى ٢,٧مليون شخص)[٢] على أنهم نازحون داخليا، فقام ممثلو عدد من الدول الإفريقية بترديد ما قاله والتر كالن ممثل الأمين العام لحقوق النازحين داخليا واصفا زيمبابوي على أنها «حالة إزاحة داخلية ضخمة»[٣].

أما أنا، فأتساءل عن مدى تأثير الشعور الإيجابي في الحلقة على حياة جماهير من أفارقة الذين تضرروا جرّاء الاستعمار والعنصرية وهم مهمشون اجتماعيا ولا يملكون حتى أرضا ليعيشوا عليها. هل من الواقعي توقع اتخاذ الدول الإفريقية الجنوبية خطوة سياسية تعترف بالتواطؤ في إزاحة الجماعات الأضعف من دوائرهم الانتخابية؟ و هل تكون درجة ما من النزوح الداخلي ثمنا حتميا للتطور في مناطق كالجنوب الإفريقي مع الأخذ بعين الاعتبار الضعف الدستوري للدول والكفاح المستمر من أجل شرعية سياسية إضافة إلى الشبكة المعقدة التي دائما ما ستعود خيوطها إلى الدعم الدولي؟

لقد زرع المؤتمر حوارا حيويا و بناءا حول طبيعة النزوح الداخلي على المستوى الإقليمي. أما عن المدى الذي سينمو إليه الحوار ليصبح مجموعة من الردود الإيجابية، فهذا يتوقف على قدرة ذوي العلاقة، خاصة الحكومات، على الاعتراف و مواجهة سياسة الإزاحة الداخلية بشكل مباشر.

غرايم رودجرز هو زميل باحث في مركز دراسات اللاجئين، وبريده الإلكتروني هو: graeme.rodgers@qeh.ox.ac.uk

يمثل هذا المقال آراء الكاتب الشخصية وبالتالي لا يعكس آراء منظم حلقة البحث أو ممولي الدراسة. وسيتم قريبا نشر تقرير حلقة البحث من قبل مشروع بروكينز-بيرن حول موضوع النزوح على الموقع التالي: www.brook.edu/fp/projects/idp/conferences/contents.htm.

١ لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة www.brook.edu/fp/projects/idp/conferences/SADCPaper.pdf

٢ http://www.news24.com/News24/Africa/Zimbabwe/0,,2-11-1662_1741736,00.html

٣ www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/MIRA-6EU96Y?OpenDocument

منشورات

دارفور – أرزاق تحت الحصار:
مركز فاينشتاين الدولي للمجاعات، جامعة تفتس، يونيو ٢٠٠٥، ٢١٢ صفحة، إصدار الانجليزي-العربي، متوفرة على الانترنت على: http://nutrition.tufts.edu/pdf/research/famine/darfur_liveli-hoods_under_seige.pdf

كتاب يبحث في أثار النزاع الحالي والأزمة الإنسانية على أرزاق بعض المجتمعات المختارة في دارفور.

حياة اللاجئين الاقتصادية:
تأليف كارين جاكوبسن، جامعة تفتس، يونيو ٢٠٠٥، ١٧٦ صفحة، الرقم المعياري الدولي للكتاب ١-٥٦٥٤٩-٢٠٤-٨، الثمن ٢٢,٩٥ دولار أمريكي. الكتاب يجول في الحياة الاقتصادية للاجئين في المواقف طويلة الأمد في مختلف الأماكن: المخيمات والمناطق الحضرية والدول الأخرى في الغرب. ويبحث الكتاب في كيف يمكن لبعض الأفكار المبتكرة التي تؤثر في نظرية الهجرة أن تطبق على دراسة اللاجئين وكيف يمكن للبرامج الإنسانية أن تدعم مساعي اللاجئين في البحث عن سبل الرزق. وقامت كوماريان برس بنشر الكتاب:
www. kpbooks.com

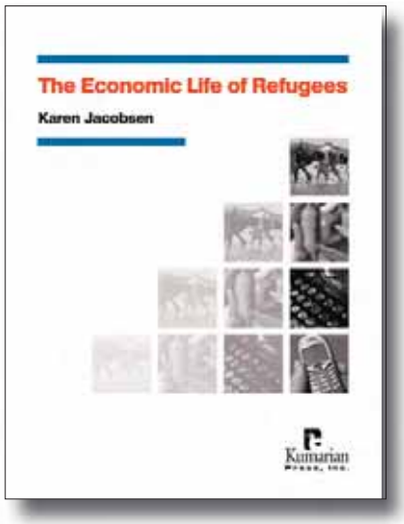

أصوات لدارفور

أسطوانات DVD & CD في ديسمبر ٢٠٠٤، انضم بعض من ألمع الفنانين الموسيقيين إلى حفل رويال فيلهارمونيك كونسيرت أوركسترا في قاعة ألبرت الملكية في لندن في حفل خاص لجمع أموال لضحايا النزاع في دارفور. وستساعد أرباح بيع الاسطوانات الصادرة حديثا للحفل الموسيقي أعمال المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين في دارفور وتشاد. للاطلاع على كل التفاصيل انظر الموقع التالي: www. unhcr. org/voicesdarfur

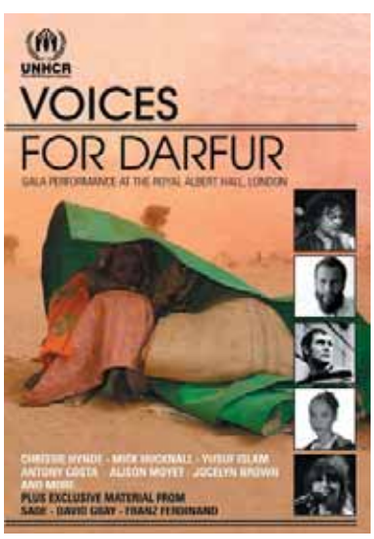

اشتعال النار: احتواء الهجرة القسرية في عالم متقلب:
نيكولاس فان هير وكريستوفر مكدويل، ديسمبر ٢٠٠٥، ٢٤٠ صفحة. الرقم المعياري الدولي للكتاب ٠-٧٣٩١-١٢٤٤-٩، الثمن ٢٩,٩٥ دولار أمريكي. يقدم الكتاب نتائج مشروع بحث تعاوني دولي متعدد التخصصات استمر ٣ سنوات حول أسباب التشريد وأنماط الارتحال والاستقرار وعواقب فض النزاع والمساعدات الإنسانية. وتشمل دراسات الحالة بوروندي وجورجيا وتيمور وأفغانستان وسريلانكا، وقامت بنشره ليكسنغتن بوكس: www. lexingtonbooks.com

المخلوعين: تحسين الاستجابات الانسانية للهجرة القسرية:
معهد دراسات الهجرة الدولية بجامعة جورج تاون، يوليو ٢٠٠٥، ٣٠٤ صفحة، الرقم المعياري الدولي للكتاب ٠-٧٣٩١-١٠٨٣-٧، وثمنه ٢٦,٩٥ دولار أمريكي. يبحث الكتاب تقدم وعيوب الحقبة الإنسانية الحالية، ويشمل توصيات موضوعة على أساس السياسة لتحسين الاستجابات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية في مجالات تشمل التنظيم والأمن والتمويل ومتانة الاستجابات. وقامت ليكسنغتن بوكس بنشر الكتاب: www.lexingtonbooks.com

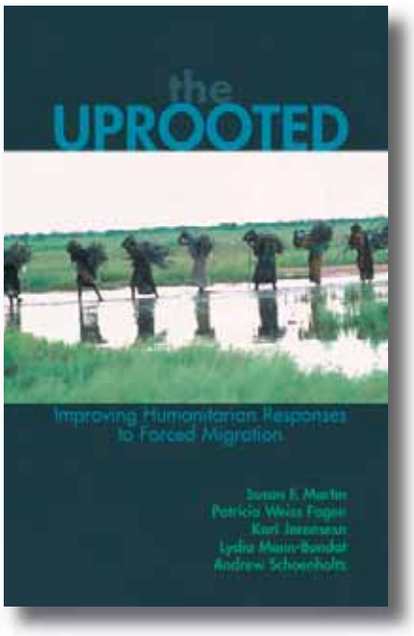

مواقع انترنت سودانية مفيدة

الباب:
www.al-bab.com/arab/countries/sudan.htm

مشروع غورتونغ للسلام:
www.gurtong.com

مركز الاستعلامات الإنسانية بدارفور:
www.humanitarianinfo.org/darfur

السودان الجديد لحركة تحرير السودان:
http://splmtoday.com

السفارة السودانية (الولايات المتحدة):
www.sudanembassy.org

مرآة السودان:
www.sudanmirror.com

منبر السودان:
www.sudantribune.com

بعثة الأمم المتحدة في السودان:
www.un.org/Depts/dpko/missions/unmis

برنامج الأمم المتحدة للتنمية في السودان:
www.sd.undp.org

بوابة معلومات السودان للأمم المتحدة:
www.unsudanig.org

سبل جديدة للدعوة لعملية السلام في جنوب السودان

مرأة السودان

المظلة القومية www.houseofnationalities.org

يوجد في جنوب السودان ما يقارب ٦٠ مجموعة عرقية مختلفة، بالإضافة إلى تاريخ طويل من الصراعات العنيفة بين هذه المجموعات، كما ساهمت الحرب الأهلية في إضعاف كلا المؤسسات الحديثة والتقليدية معا، ويجهل العديد من السودانيين الجنوبيين ثقافات وعادات جيرانهم. وقد اجتمع عدد من المفكرين عام ٢٠٠٠ للتصدي لهذه المشكلة عن طريق مظلة قومية سودانية. وتهدف هذه المظلة القومية لتوحيد جنوب السودان مع الحفاظ في الوقت نفسه على على هويته الثقافية والعرقية المتنوعة والاحتفال بالتنوع الثقافي والعرقي والديني واللغوي. وتعتبر المظلة القومية ثقافة هذه المنطقة على أنها ممتلكات قيمة لكن سهلة التعرض للضرر وتتطلب بالتالي الاحترام والحماية. وتهدف هذه المبادرة إلى إنقاذ ما تبقى من المؤسسات التقليدية الشرعية وإعادة تأهيلها وتطويرها لتناسب البيئة السياسية الجديدة.

وتقوم الحكومة السويسرية، اعتماداً على خبرتها الطويلة في مجال النظام الفيدرالي، بدعم منظمة المظلة القومية وتأسيس منتدى يمكن ممثلي كل الإثنيات من الاجتماع والتشاور مع بعضهم البعض بشكل دوري. ولا يعد إعادة تأهيل المؤسسات التقليدية معارضا لعملية التحديث. وعلى العكس من ذلك، فقد برزت العديد من النساء والشباب خلال عدد من ورشات العمل كمساهمين ومشجعين بارزين لمنظمة المظلة القومية كونها توفر لهم المنصة اللازمة لخلق حوار مفتوح وعلني مع القادة التقليديين.

لكن ما يزال التنوع الثقافي والعرقي، في غياب أي حماية مؤسسية، عرضة للخطر وضحية لتلاعب الجهات السياسية. وتميل الثقافة التقليدية، عند إهمالها أو عند تعرضها للإهانة والتقليل من أهميتها إلى اتخاذ موقف دفاعي وعدواني ورجعي. وتمهد المظلة القومية عن طريق خلق وعي بالتنوع الثقافي في جنوب السودان الطريق لتحقيق تغير ثقافي.

للمزيد من المعلومات يمكنكم الكتابة للمظلة القومية على: info@sudanhouseofnationalities.org أو على العنوان: jacob.akol@ntlworld.com

مشروع غورتونغ للسلام: www.gurtong.org

مشروع غورتونغ للسلام هو محاولة توظف الإنترنت لتأسيس تحالف للشتات من جنوب السودان للتشجيع على السلام والدعاية له وللدعوة لتحقيق السلام والاستقرار بين السودانيين الجنوبيين في الخارج وفي السودان نفسه، والموقع غني بالمعلومات حول المواضيع الثقافية والاجتماعية والسياسية والإنسانية والإنمائية ويهدف إلى ربط أعضاء الشتات بروح التصالح والحب بوطنهم الأم. كما يحتوي الموقع على قاعدة بيانات شاملة للمنظمات الغير حكومية وللمجموعات الاجتماعية، بالإضافة إلى منتدى حوار لتبادل الآراء وآخر الأنباء بالإضافة إلى روابط لمواقع أخرى، ولخرائط متعلقة. ويحظى المشروع بدعم ومساندة الحكومة السويسرية. وكلمة 'غورتونغ' مشتقة من كلمتين: الفعل 'غور' والاسم 'تونغ'. والفعل 'غور' يعني «ثلم» أي يجعله غير حاد، بينما تعني كلمة 'تونغ' 'الرمح' أو 'الحربة'، وبالتالي فإن اسم المشروع يعني 'ثلم الرمح' عن طريق شحذه حتى يصبح مثلماً. والعبارة يعود أصلها إلى معظم اللغات النيلية: أشولي، جينيغ، ناث، تشوللو، باري وأنيواك. لكن يرتبط معناها الرمزي بالهدنة وعملية السلام عند حل النزاعات الخطيرة عند الأنيواك، تعني العبارة بالنسبة لهم الشعائر والطقوس المرتبطة بالسلام حيث يقومون بثلم الرمح عن طريق شحذ قمته على حجر حتى يصبح مثلماً.

للمزيد من المعلومات حول المشروع يمكن الاتصال بنابوليون أدوك غاي، منسق المشروع على العنوان: Napoleon Adok Gai, Coordinator, Gurtong Diaspora Project, Longonot Place, Hurry Thuku Road, PO Box 11756-00100, GPO, Nairobi, Kenya. nadok@gurtong.com

... لم شمل السودانيين الجنوبيين في الشتات